



الأعضاء الوزراء في تاريخ مجلس الأمة

د. عبدالمحسن الجار الله الخرافي
مستشار قطاع المعلومات



الأمانة العامة

قطاع المعلومات

الأعضاء الوزراء

في تاريخ مجلس الأمة

د. عبد المحسن الجارالله الخرافي

المستشار في قطاع المعلومات

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

عنوان الكتاب: الأعضاء الوزراء في تاريخ مجلس الأمة.

اسم المؤلف: د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي

نوع المطبوع: كتاب - عدد الصفحات ٢١٦.

الناشر: الأمانة العامة لمجلس الأمة

ردمك: ISBN: 978-9921-710-12-0



الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م





حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

(حفظه الله ورعاه)



سمو ولي العهد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

(حفظه الله)



معالي رئيس مجلس الأمة

السيد/ مرزوق علي الغانم

إهداء

إلى جميع آبائنا وإخواننا أعضاء مجلس الأمة الكرام الذين ساهموا في خدمة هذا الوطن ومواطنيه من خلال ما قدموه من إنجازات وإسهامات على المستويين التشريعي والرقابي.

فقاموا من خلال دورهم كأعضاء في مجلس الأمة بالتعبير عن آراء وطموحات مواطنيهم من أبناء هذا الشعب بكل أمانة وصدق.

ثم جاء تكليفهم كوزراء ليكملوا مسيرتهم السياسية في قضاء مصالح مواطنيهم وتيسير أعمالهم وخدمة وطنهم ومواطنيهم على صعيد آخر، فقدموا إسهامات وإنجازات أخرى ملموسة على المستوى التنفيذي والعملي.

لهم جميعاً أهدي هذا الإصدار، راجياً من المولى عز وجل أن يتغمدهم من توفاه الله منهم بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته، وأن يتمتع الأحياء منهم بالصحة والعافية وصالح العمل لما فيه خير البلاد والعباد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

عبد المحسن

كلمة حق

نتقدم بالشكر الجزيل للأمانة العامة لمجلس الأمة متمثلة في قطاع المعلومات لاستعانتنا الأساسية بالمعلومات الرئيسية التي جمعها القطاع متمثلاً في إدارة التوثيق والمعلومات، فقد كانت المعلومات الواردة في نظام الاستعلام عن الوثائق البرلمانية في الموقع الإلكتروني للمجلس التي تعدها هذه الإدارة الموقرة مفتاحاً لتجميع المعلومات الواردة في هذا الإصدار وهذه السلسلة.

والشكر موصول للقطاعات والإدارات الأخرى التي كانت هي الأخرى أحد أسباب النجاح لهذه الإصدارات في هذه السلسلة، وهي:

- السيد الأمين العام.
- قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس الأمة.
- قطاع الإعلام في الأمانة العامة لمجلس الأمة.
- قطاع الجلسات في الأمانة العامة لمجلس الأمة.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

مع الاعتذار لأي جهة لم يتم ذكرها سهواً لا عمداً.

عبدالمحسن

الأعضاء الوزراء

في تاريخ مجلس الأمة



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
١١	إهداء
١٣	كلمة حق
١٥	الأعضاء الوزراء في تاريخ مجلس الأمة "صور شخصية تعريفية"
١٧	فهرس المحتويات
٢٢	أهم مواد دستور دولة الكويت المتعلقة بهذا الإصدار
٢٣	تنويهات مهمة حول محددات هذا الإصدار
٢٦	العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية
٣٠	بين يدي الإصدار
٣٢	تمهيد
٣٥	أهم مؤشرات ونتائج الدراسة الحالية
٣٧	أولاً: بيان عام حول الأعضاء الوزراء
٥١	ثانياً: إحصائية بالحقائب الوزارية التي تولاها السادة أعضاء مجلس الأمة أثناء عضويتهم

الصفحة	العنوان
٥٩	ثالثاً: إحصائية بالخلفيات المهنية للسادة الأعضاء الوزراء
٦٥	رابعاً: إحصائية رؤساء الوزراء مقابل أعداد الأعضاء الوزراء الذين قاموا بتكليفهم بحقائب وزارية
٧٣	بيان عام عن حالات استجواب الأعضاء الوزراء على مدار عمر مجلس الأمة
٧٩	السرد الإحصائي لبيانات أبرز إنجازات الأعضاء الوزراء
٨٠	حمود الزيد الخالد
٨٣	عبدالعزیز حمد الصقر
٨٥	محمد يوسف النصف
٨٧	عبدالله مشاري الروضان
٩١	خالد المسعود الفهيد
٩٥	يوسف السيد هاشم الرفاعي
١٠٠	عبدالعزیز إبراهيم الفليج

الصفحة	العنوان
١٠٢	عبدالعزیز عبدالله الصرعاوي
١٠٥	حمد مبارك العيار
١٠٧	راشد عبدالله أحمد الفرحان
١٠٩	د. عبدالرحمن عبدالله العوضي
١١٢	عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي
١١٤	عيسى محمد المزيدي
١١٦	جاسم محمد الخرافي
١١٩	خالد سالم الجميعان
١٢٢	د. أحمد عبدالله الربيعي
١٢٤	جاسم محمد العون
١٢٧	د. جمعان فالح العازمي
١٢٩	د. عبدالله راشد الهاجري
١٣٣	علي أحمد البغلي

الصفحة	العنوان
١٣٧	مشاري جاسم العنجري
١٤٠	أحمد خالد الكليب
١٤٥	د. عبدالمحسن مدعج المدعج
١٤٨	جاسم عبدالله المضاف
١٥٠	د. حمود عبدالله الرقبة
١٥٣	محمد ضيف الله شرار
١٥٧	عيد هذال الرشيد
١٦٠	أحمد يعقوب باقر
١٦٤	صلاح عبدالرضا خورشيد
١٦٧	طلال مبارك العيار
١٧٠	فهد دهيسان الميع العازمي
١٧٣	د. يوسف سيد الزلزلة
١٧٦	فلاح فهد الهاجري

الصفحة	العنوان
١٨٠	عبدالواحد محمود العوضي
١٨٣	حسين ناصر الحريتي
١٨٦	روضان عبدالعزیز الروضان
١٩٠	علي فهد الراشد
١٩٣	عيسى أحمد الكندري
١٩٦	د. علي صالح العمير
٢٠٠	د. يعقوب عبدالمحسن الصانع
٢٠٤	محمد ناصر الجبري
٢٠٨	مبارك سالم الحريص
٢١١	الخاتمة
٢١٢	قائمة المصادر والمراجع

أهم مواد دستور دولة الكويت المتعلقة بهذا الإصدار

مادة رقم (٥٠)

يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور.

مادة رقم (٥١)

السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور.

مادة رقم (٥٢)

السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور.

مادة رقم (٥٦)

يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية، ويعضيه من منصبه. كما يعين الوزراء ويعضيه من مناصبهم بناءً على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم. ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث أعضاء مجلس الأمة.

مادة رقم (٨٠)

يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب. ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم.

تنويهات مهمة حول محددات هذا الإصدار

التنويه الأول: تجدر الإشارة إلى أن منهجية هذا الإصدار تقف عند تاريخ إعداد هذه المادة، حيث تُعدُّ بيانات وإحصائيات هذا الإصدار صحيحةً ودقيقةً إلى تاريخ الإعداد، حيث مازال الفصل التشريعي الحالي (الفصل الخامس عشر) مستمراً، وتم إدراج السيرة الذاتية وأهم الإسهامات والإنجازات للأعضاء الوزراء الحاليين حتى وقت إعداد هذا الإصدار.

لذلك وجب التنويه أن الإحصائيات والإنجازات والإسهامات الواردة في هذا الإصدار والخاصة بجميع السادة الأعضاء الوزراء منذ المجلس التأسيسي وحتى الفصل التشريعي الفصل الخامس عشر (الحالي)، وترتبط صحتها ودقتها بتاريخ البدء في إعداد وتجميع مادة هذا الإصدار (بدايات عام ٢٠٢٠م) وليس تاريخ إصداره وطباعته فضلاً عما يتجدد بالمواكبة له وما بعده، لذلك وجب التنويه والإشارة إلى تلك الملاحظة المهمة.

التنويه الثاني: نؤكد من خلال هذا التنويه على أن مجموعة الاقتراحات والإنجازات والإسهامات الواردة في هذا الإصدار والتي تضمنتها السير الذاتية للسادة الأعضاء الوزراء هي عبارة عن خلاصة اجتهادنا بانتقاء أبرز ما وقفنا عليه من تلك الإنجازات والإسهامات التي قدمها هؤلاء الأعضاء الوزراء على مدار مسيرتهم ومشاركتهم في الحياة السياسية كأعضاء في مجلس الأمة ثم كوزراء في تشكيلات وزارية مختلفة، وليس الهدف منها مطلقاً حصر جميع الإنجازات والإسهامات التي قدمها كلٌ منهم، فالمجال ليس مجال سرد لجميع الإنجازات والإسهامات التي قدمها السادة الأعضاء الوزراء بقدر ما هو استشهاد بنماذج على مشاركتهم الإيجابية وأدائهم الملموس على المستويين التشريعي والتنفيذي.

التنويه الثالث: ننوه على أن هناك عدداً ليس بالقليل من السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر قد كُلفوا بمسؤولية بعض الحقائب الوزارية في فترات غير مرتبطة بفترات نجاحهم واستمرارهم كأعضاء في مجلس الأمة، وهم على ذلك النحو ليسوا ضمن التصنيف الحالي لهذا

الإصدار، وإن تمتعوا بثقة كلا الجهتين التشريعية والتنفيذية؛ إلا أنهم خرجوا من التصنيف المقصود من الإصدار الحالي، والذي تُبنى فكرته على تكليف السادة الأعضاء بالحقائب الوزارية أثناء فترة عضويتهم الفعلية كأعضاء حاليين وقت التكليف في مجلس الأمة، لذلك لزم التنويه على حرصنا والتزامنا بالحدود الموضوعية لهذا الإصدار، مع كامل تقديرنا لجهود هؤلاء الأعضاء الوزراء.

مع الإشارة إلى أن ذلك الإجراء لا يتعارض البتة مع كفاءة هؤلاء الأعضاء الذين كُلفوا في فترات زمنية مختلفة عن فترات عضويتهم بمجلس الأمة بالحقائب الوزارية، ولكن كما وضحنا آنفاً أنه من الصعب إجراء حصر شامل لكل هؤلاء الأعضاء الوزراء وأنهم لا يندرجون بطبيعة الحال تحت مظلة التصنيف الحالي.

التنويه الرابع: نشير هنا إلى أن بعض الأعضاء الوزراء المدرجين في هذا الإصدار كانوا أعضاء في مجلس الأمة في فصول تشريعية أخرى غير الفصول التشريعية التي كُلفوا فيها بالحقائب الوزارية، ولكننا لم نذكر بيانات ومعلومات وإسهامات وإنجازات لهم في تلك الفصول التشريعية سواء في الفقرة الخاصة بسنوات العضوية أو في الفقرة الخاصة بأبرز إسهاماتهم خلال فترة العضوية في مجلس الأمة، حيث ركزنا في هذا الإصدار على الفصول التشريعية الذي تم تكليف السادة الأعضاء الفعليين فيها بحمل الحقائب الوزارية، لذلك لزم التنويه وإيضاح هذا المحدد المهم.

التنويه الخامس: تم استبعاد الأعضاء الوزراء الذين حالفهم النجاح ليكونوا أعضاء في المجلسين المبطلين الأول والثاني ثم تم تكليفهم كوزراء في هذين المجلسين المبطلين؛ ففي المجلس المبطل الأول (مجلس ٢٠١٢) تم تعيين العضو شعيب شباب المويزي وزيراً للدولة لشؤون الإسكان و وزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة في الفترة من ٢٠١٢/٢/٦ إلى ٢٠١٢/٧/١، وفي المجلس المبطل الثاني (مجلس ٢٠١٢-٢٠١٣) تم تعيين العضو ذكرى عايد الرشيدى وزيراً للشؤون

الاجتماعية والعمل في الفترة من ٢٠١٢/١٢/١١ إلى ٢٠١٣/٧/٢٨، وذلك نظراً لأن كلا المجلسين مبطل قانوناً، ولا يعتد بما جاء بكلٍ منهما من أسئلة أو اقتراحات أو استجابات أو غيرها من أنشطة؛ حيث حكمت المحكمة الدستورية العليا بإبطال عملية الانتخاب برمتها، والتي أُجريت في الدوائر الخمس، وبعدهم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، لبطلان حلّ مجلس الأمة السابق لتهذين المجلسين المبطلين، وبالتالي بطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي تمت على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها وأهمها أن يستعيد المجلس المنحل - بقوة الدستور - سلطته الدستورية كأَنَّ الحلَّ لم يكن.

وعلى ذلك جاءت منهجية الإصدار الحالي بترجيح أن يتم استبعاد هؤلاء الأعضاء الوزراء من التصنيف الحالي للأعضاء الوزراء بناءً على ما وضحناه آنفاً مع كامل الاحترام والتقدير للجميع وحفظ الحقوق الأدبية كاملة لهم.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ نُصِيبَ الْأَجْرَيْنِ: أَجْرُ الْاجْتِهَادِ ... وَأَجْرُ الصَّوَابِ، سِوَاهُ فِي هَذِهِ الْجَزْئِيَّةِ... أَوْ فِي الْإِصْدَارِ كُلِّهِ.

العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

من الأصول والمبادئ الجوهرية للنظام الديمقراطي الفصل بين السلطات المختلفة داخل الدولة من حيث المهام والصلاحيات والأدوار، وتعد هذه المبادئ من أهم المبادئ التي سعت إلى تحقيقها جُل الدساتير في مختلف بلدان العالم شرقاً وغرباً سعياً وراء تحقيق النظام الديمقراطي بين شعوبها، وإرساء مبدأ الديمقراطية التي نصت عليها دساتير تلك البلاد، وهو بالفعل ما نص عليه دستور دولة الكويت في المادة رقم ٥٠ من الدستور^(١).

وقد سعى المشرع الكويتي منذ اللحظات الأولى لوضع دستور في البلاد عام ١٩٦٢م إلى تحقيق ذلك النظام الديمقراطي في دولة الكويت، وهذا بالفعل ما نص عليه دستور دولة الكويت، وتحديدًا المادة رقم ٦ من الدستور، والتي نصت على أن: "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور".

وقد أخذ دستور دولة الكويت بالنظام البرلماني الذي ينص صراحةً على الفصل المرن بين السلطات مع التعاون فيما بينها وتبادل الرقابة، و"لم يأخذ الدستور الكويتي بمبدأ الفصل المطلق بين السلطات؛ بل أخذ بالنظام البرلماني من خلال تبني الفصل المرن بين السلطات مع التعاون فيما بينها"^(٢)، و"تستطيع كلاً من السلطتين التشريعية والتنفيذية استخدام وسائل متعددة تستطيع من خلالها أن تؤثر في عملها وتيسر لها مراقبتها"^(٣).

(١) حيث نصت على ذلك المادة رقم ٥٠ من دستور دولة الكويت، والتي جاء فيها: "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور".

(٢) عيد عبيد الرشيد. التجربة البرلمانية الكويتية في نصف قرن ١٩٦٣ - ٢٠١٢: دراسة تقييمية. ط١. الكويت: ذات السلاسل، ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧م. ص ١٣٧-١٣٨.

(٣) إبراهيم محمد العويمر العازمي. مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠. ص ٨٩.

وفي السطور اليسيرة القادمة سوف نستعرض الأدوات التي كفلها الدستور لكلا السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاه السلطة الأخرى.

أولاً: الأدوات التي كفلها الدستور للسلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية:

كفل الدستور للسلطة التشريعية اختصاصها الأصيل في التشريع كأول مهام لتلك السلطة، ثم أضيفت بعد ذلك وظيفة أخرى بالغة الأهمية في الدول التي تعتنق النظام البرلماني، وتعلق تلك السلطة بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية لتضاف إلى وظيفتي التشريع والوظيفة المالية (الرقابة المالية).

وبناءً على ذلك أضيفت إلى الاختصاصات التشريعية والرقابة المالية مهمة أخرى وهي الرقابة على السلطة التنفيذية "والتي يمارسها المجلس تجاه الوزراء سواء كانوا منفردين أو متضامنين؛ من حيث توجيه الاستجابات إلى رئيس الوزراء والوزراء وذلك لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، وله أيضاً حق تقرير المسؤولية الوزارية، وسحب الثقة من أحد النواب بأغلبية الأعضاء، وكذلك للمجلس الحق في تشكيل لجان لتقصي الحقائق، وفحص نشاط الحكومة في المشروعات العامة، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية للتحقق منها"^(١).

ومن ناحية أخرى فإن "رقابة مجلس الأمة على أعمال الوزارة بوسائلها الدستورية المحددة التي قد تؤدي في حال استعمالها بفاعلية إلى إلزام الوزارة على التقيد بأحكام القانون بأعمالها وتصرفاتها كافة، خشية المساءلة والمحاسبة من قبل المجلس"^(٢).

و"قد بيّن النظام الدستوري الكويتي وسائل رقابة مجلس الأمة على أعمال الوزارة بالنص على حق السؤال، وحق الاستجواب، وحق طرح موضوع عام للمناقشة، وحق إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة، وحق تشكيل لجان للتحقيق في أي من الأمور الداخلة في

(١) يعقوب يوسف ثامر الشمري. العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتطبيقاتها في دولة الكويت. رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠. ص ٣٩-٤٢.

(٢) فيصل شنتاوي. دور لجان التحقيق البرلماني في فعالية الرقابة البرلمانية. مجلة الحقوق. المجلد الأول. العدد الثاني. دولة الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٤م. ص ١٨٦.

اختصاصات المجلس، وحق المجلس كذلك في تشكيل لجان خاصة لبحث العرائض والشكاوى المقدمة من المواطنين. كما أنه نظم أحكام المسؤولية الوزارية، وتقرير عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء^(١).

ثانياً: الأدوات التي كفلها الدستور للسلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية:

كفل الدستور للسلطة التنفيذية اختصاصها الأصيل في إدارة شؤون البلاد كجهة تنفيذية لها سلطاتها وأدواتها الدستورية والقانونية التي تستند عليها في ذلك، هذا بالإضافة إلى أن "المشرع الدستوري الكويتي قد منح الوزارة باعتبارها جهازاً للسلطة التنفيذية وسائل للتأثير في مجلس الأمة، ولا يُعد هذا خروجاً على مبدأ الفصل بين السلطات؛ لأن النظام الدستوري الكويتي لم يطبق هذا المبدأ بشكل جامد، وإنما بشكل مرن وأوجد نوعاً من التأثير للوزارة في مواجهة مجلس الأمة من خلال وسائل تتدرج من البساطة إلى الخطورة"^(٢).

ومن أهم الأدوات التي تملكها السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية^(٣):

- تعيين بعض أعضاء المجلس حيث تنص المادة رقم ٨٠ من الدستور على أن "الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة هم أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم"، هذا يعني أن الوزراء يملكون العضوية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتستطيع السلطة التنفيذية من خلال ذلك بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمة.
- المشاركة في أعمال المجلس: حيث تستطيع السلطة التنفيذية أن تعرض على مجلس الأمة مشاريع القوانين التي سيتم مناقشتها، كما تملك السلطة التنفيذية الحق في إيقاف قرارات مجلس الأمة وتأجيل وضعها موضع التنفيذ، وذلك كما هو منصوص عليه

(١) المواد: ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥ من دستور دولة الكويت.

(٢) سالم ماضي العجمي. النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت. رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢. ص ٧٢.

(٣) المواد: ٦٥، ٦٦، ٨٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧ من دستور دولة الكويت.

في المادتين ٦٥ و ٦٦ واللتان تمنحان السلطة التنفيذية الحق في طلب إعادة النظر في مشروع قانون أقره مجلس الأمة.

■ التدخل في سير أعمال المجلس: حيث تملك السلطة التنفيذية الحق في دعوة مجلس الأمة لأدوار الانعقاد العادية وغير العادية، وهي التي تفض أدوار انعقاده، حيث نصت المادة ١٠٦ على أنه "للأمير أن يؤجل، بمرسوم، اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تتجاوز شهراً، ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة، ولا تحتسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد"^(١).

■ حل مجلس الأمة: وهو أقوى الأدوات وأخطرها في حوزة السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية، وهو بمثابة إقالة جماعية لكافة أعضاء مجلس الأمة بهدف تحكيم الناخبين في النزاع الذي نشب بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية)؛ حيث يمارس الأمير دور الحكم في حالة إصدار مجلس الأمة قراراً بعدم إمكانية التعاون مع مجلس الوزراء.

- وقد أشار دستور دولة الكويت إلى حق الحل في المادة ١٠٢ منه، والمتعلقة بمسألة عدم التعاون بين مجلس الأمة وبين رئيس الوزراء، ثم خصص المادة ١٠٧ منه ونص فيها على ضماناته.

ويتضح من العرض السابق أن السلطتين التشريعية والتنفيذية ليستا مفضولتين فصلاً تاماً عن بعضهما البعض، بل إن هناك وسائل تأثير متبادلة تستطيع من خلالها كل سلطة أن تؤثر في عمل السلطة الأخرى، وأن تراقبها أو تشاركها الرأي أو تتدخل في عملها، كما أن هناك ميادين عمل مشتركة كثيرة تجمع بين السلطتين في كثير من الأحيان.

(١) وثيقة دستور دولة الكويت. ص ٤٠.

بين يدي الإصدار

جاءت فكرة هذا الإصدار من خلال ما رأيناه من أهمية إبراز الدور الذي يقوم به العضو الوزير في كلا الجانبين التشريعي والتنفيذي، وتلك الخصوصية التي ينضرد بها كل عضو وزير من خلال دوره ومشاركته في مسيرة ونشاط سلطتين مهمتين في البلاد: مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

وحرصنا بأن يحتوي هذا الإصدار على مقتطفات مهمة من مسيرة جميع السادة الأعضاء الوزراء على مدار الحياة السياسية في البلاد منذ المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢م، وبداية تكليف بعض من أعضاء المجلس التأسيسي بحمل بعض الحقائب الوزارية وصولاً إلى الفصل التشريعي الخامس عشر (الحالي) وتكليف بعضاً من أعضائه بحمل بعض الحقائب الوزارية في آخر تشكيل وزاري تم في البلاد.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى أنه تم منذ أيام قليلة تشكيل الحكومة السادسة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت - وقت إعداد هذا الإصدار - بأمر أميري وتكليف سام من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى سمو الشيخ صباح الخالد الصباح بتشكيل الوزارة والصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٤٤١هـ الموافق ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م.

وضمت هذه الوزارة بالإضافة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح رئيس مجلس الوزراء أربعة عشر وزيراً - ويعد هذا أول تشكيل وزاري يتراأسه سمو الشيخ صباح الخالد الصباح - وتضمن هذا التشكيل الجديد اثنين من السادة أعضاء مجلس الأمة، وهما: العضو الوزير محمد ناصر الجبري وزيراً للإعلام ووزير دولة لشؤون الشباب، والعضو الوزير مبارك سالم الحريص وزيراً للخدمات ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة.

ونشير هنا إلى أن تكليف العضو الوزير محمد ناصر الجبري بحقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب لم يكن التكليف الأول له خلال مسيرته البرلمانية، حيث تولى ثلاث حقائب وزارية في تشكيلات وزارية سابقة لهذا التشكيل الوزاري وكانت جميعها خلال الفصل التشريعي الخامس عشر، أما تكليف العضو الوزير مبارك سالم الحريص بحقيبة وزارة الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة فيعد التكليف الأول له خلال مسيرته السياسية عموماً، وخلال عضويته في الفصل التشريعي الحالي - الخامس عشر - على وجه الخصوص، وسنتناول ذلك تفصيلاً عند عرض مسيرة كل من العضوين الوزيرين وفي تحليل نتائج الدراسة - كل في موضعه.

هناك ثمة أمر آخر نود الإشارة إليه بين ثنايا هذا الإصدار هو أنه قد يطلق البعض على "العضو الوزير" مسمى "الوزير المحلل" فنجد هذا المسمى منتشرًا في الكتابات المتعلقة بالسادة الأعضاء الوزراء، ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال لا الحصر نجد وكالة الأنباء الكويتية (كونا) في صدر حديثها عن الأعضاء الوزراء في تاريخ دولة الكويت تورد هذه العبارة: "عرفت دولة الكويت منذ تأسيس مجلس الأمة عام ١٩٦٣م مشاركة أحد أعضاء المجلس على الأقل في التشكيل الوزاري للحكومات الكويتية وهو ما يعرف بالوزير المحلل"، وهناك العديد من الكتابات والمؤلفات في هذا الحقل تستخدم نفس المصطلح "الوزير المحلل" قاصدةً بهذا المصطلح: تكليف أحد السادة أعضاء مجلس الأمة بحمل أحد الحقائب الوزارية أثناء عضويته في مجلس الأمة؛ بحيث يحقق الحد الأدنى الذي ينص عليه الدستور في المادة رقم ٨٠ والتي تنص على ما يلي: "يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب. ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاءً في هذا المجلس بحكم وظائفهم"، لذا لزم التنويه على ذلك.

تمهيد

يأتي هذا الإصدار استكمالاً لمجموعة من الإصدارات المميزة لقطاع المعلومات في مجلس الأمة حول مسيرة السادة أعضاء المجلس الموقر، حيث كانت بداية تلك المجموعة من الإصدارات بإصدار: "العمل الخيري في عطاءات بعض أعضاء مجلس الأمة" حيث تناول هذا الإصدار بعضاً من السير العطرة لبعض أعضاء مجلس الأمة الذين جمعوا بين الريادة الخيرية والريادة السياسية، فقدموا العديد من الإنجازات والإسهامات المميزة على الصعيدين الخيري والسياسي معاً.

ثم جاءت سلسلة إصدارات التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة، حيث تناولنا في تلك الإصدارات أهم لمحات و ومضات عن مسيرة السادة أعضاء مجلس الأمة، حيث جمعت تلك الإصدارات المتعددة بين طياتها مزيجاً من السير الذاتية لهؤلاء السادة الأعضاء مزودة ببيانات ومعلومات عن مسيرتهم العملية، مضافاً إليها مشاركاتهم الإيجابية وأهم إنجازاتهم وإسهاماتهم خلال سنوات عضويتهم في مجلس الأمة الموقر، وتضمنت تلك السلسلة من الإصدارات تصنيف السادة أعضاء مجلس الأمة حسب التخصص المهني (الوظيفي) الخاص بكلٍ منهم قبل عضوية مجلس الأمة، ومدى تأثير تلك التخصصات المهنية والوظيفية المختلفة - قبل العضوية - على الأداء السياسي والرقابي والتشريعي للسادة أعضاء مجلس الأمة خلال مسيرتهم البرلمانية.

ويأتي هذا الإصدار في نفس هذا المضمار تقريباً ولكن في مجال آخر يتناول بفكرٍ جديدٍ نبذات وومضات مميزة عن مسيرة السادة الأعضاء الوزراء وما يمكن أن نبرزه من معلومات حول سيرتهم الشخصية وخصيتهم المهنية، ثم أهم مشاركاتهم وإسهاماتهم على المستويين: التشريعي (مجلس الأمة) والتنفيذي (مجلس الوزراء).

ولعله من المناسب أن نسلط الضوء على ما قدمه السادة الأعضاء الوزراء من دور مهم كأحد مكونات السلطة التشريعية الرقابية في البلاد، والدور الرائد في الحياة السياسية والاجتماعية

في دولة الكويت على مدار سنوات انعقاد مجلس الأمة الموقر، وعبر فصوله التشريعية المتتالية، وذلك منذ أول مجلس للأمة في تاريخ دولة الكويت (المجلس التأسيسي) عام ١٩٦٢م حتى وقتنا الحالي، هذا في المقام الأول.

وفي المقام الثاني يأتي بيان دور السادة الأعضاء الوزراء قديماً وحديثاً في القيام بدورهم في الجانب التنفيذي كوزراء في عدة تشكيلات وزارية، من خلال ما تم تكليفهم به من حمل العديد من الحقائق الوزارية في مختلف القطاعات على مدار سنوات طويلة من العمل السياسي امتدت منذ تشكيل أول حكومة في البلاد (الحكومة الأولى الانتقالية) في عهد المرحوم بإذن الله تعالى الشيخ عبدالله السالم الصباح بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ حتى وقتنا الحالي باستقالة حكومة الشيخ جابر المبارك الصباح في ٢٠١٩/١١/١٤، والأمر الأميري السامي بتشكيل الحكومة الحالية في ٢٠١٩/١٢/٢٠ برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد الصباح، حيث تشكلت خلال تلك الحقبة من تاريخ دولة الكويت السياسي ست وثلاثون حكومة متعاقبة.

ركزنا في هذا الإصدار على إبراز مقتطفات واختيارات اجتهادية مهمة من خلاصة مسيرة السادة الأعضاء الوزراء من خلال أهم عناصر تلك المسيرة، بدأنها بمعلومات شخصية حول العضو الوزير، ثم أوردنا أهم ما يتعلق بهذا العضو من معلومات وبيانات إحصائية وإنجازات وإسهامات من خلال عضويته في مجلس الأمة، تلا ذلك أهم ما يتعلق بترشيحه وتعيينه كوزير، ثم قدمنا بيانات ومعلومات مهمة حول الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها، ثم بيان بأهم ما تيسر لنا من مقتطفات من إنجازات وإسهامات الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها وتحمل مسؤوليتها.

لنكون بذلك قد كوّنا صورة واضحة عن تلك المسيرة في كلا الجانبين التشريعي الرقابي من خلال عضويته في مجلس الأمة وما قدمه في هذا الجانب، ثم بيان الدور التنفيذي من خلال دوره كوزير وأحد أعضاء مجلس الوزراء وما قدمه في هذا الجانب.

معيار الترتيب:

لعله من المناسب أن نبين أنه سيتم اتباع معيار الأقدمية؛ حيث سيتم ذكر السادة الأعضاء في الفصول التشريعية المتقدمة ثم المتأخرة وهكذا.

كما قمنا أيضاً بمراعاة الأقدمية في كل فصل من الفصول التشريعية الخمسة عشر؛ فتكون الأولوية للأعضاء الذين كُلفوا بحمل الحقائق الوزارية في بداية الفصل التشريعي، وفي حالة وجود أكثر من تكليف في بداية الفصل التشريعي يتم ترتيبهم هجائياً على اعتبار أن بداية التكليف واحدة، ثم يتم ذكر باقي الأعضاء الوزراء على التوالي حسب تاريخ التكليف بحمل الحقائق الوزارية من الأقدم إلى الأحدث، وإذا وافق تطابق تاريخ التكليف بحمل الحقائق الوزارية لأكثر من عضو خلال الفصل التشريعي الواحد يتم ترتيبهم هجائياً على اعتبار أنهم متمثلون في تاريخ التكليف نفسه.

كما نشير هنا إلى أمر مهم هو أنه في حالة تكليف العضو الوزير بأكثر من حقيبة وزارية خلال فصول تشريعية مختلفة تُذكر جميعها مع أول فصل تشريعي تم تكليفه فيه بحمل حقيبة وزارية، حيث رأينا أنه من غير المناسب تكرار مسيرة العضو مرات متعددة مع كل فصل تشريعي كُلف فيه بحمل حقيبة وزارية، ويأتي هذا ترشيحاً للمساحة وتجنباً لتشيت المادة في ثنايا هذا الإصدار، وإيثاراً في جمع كل ما يتعلق بالعضو الوزير من بيانات وإنجازات وإسهامات في مكان واحد يسهل على القارئ الكريم الاطلاع عليها بسهولة ويسر ودون عناء سبل البحث عنها بين ثنايا الإصدار المختلفة.

آملين أن يكون هذا الإصدار وما احتواه من معلومات وبيانات؛ مفيداً ونافعاً للجميع، وأن يحقق الثمرة المرجوة منه.

أهم مؤشرات ونتائج الدراسة الحالية

أولاً: بيان عام حول الأعضاء الوزراء

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
١	حمود الزيد الخالد	المجلس التأسيسي (١٩٦٢ - ١٩٦٣)	وزارة العدل	١٩٦٢/١/١٧ إلى ١٩٦٣/١/١٥ م	الحكومة الأولى (الانتقالية) ١٢ شهراً ^(١)
٢	عبدالعزیز حمد الصقر	المجلس التأسيسي (١٩٦٢ - ١٩٦٣)	وزارة الصحة العامة	١٩٦٢/١/١٧ إلى ١٩٦٣/١/١٥ م	الحكومة الأولى (الانتقالية) ١٢ شهراً
٣	محمد يوسف النصف	المجلس التأسيسي (١٩٦٢ - ١٩٦٣)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٩٦٢/١/١٧ إلى ١٩٦٣/١/١٥	الحكومة الأولى (الانتقالية) ١٢ شهراً
٤	عبدالله مشاري الروضان	الفصل التشريعي الأول - مجلس ١٩٦٣ (١٩٦٣ - ١٩٦٧)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٩٦٣/١/٢٨ إلى ١٩٦٤/١١/٣٠	الحكومة الثانية ٢٢ شهراً
			وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٩٦٤/١٢/ إلى ١٩٦٤/١٢/٢٨	الحكومة الثالثة ٢٨ يوماً
			وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٩٦٥/١/٣٠ إلى ١٩٦٥/١١/٢٧	الحكومة الرابعة ١١ شهراً
			وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٩٦٥/١٢/٤ إلى ١٩٦٧/١/٢٨	الحكومة الخامسة ١٤ شهراً
			وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٩٦٧/٢/٤ إلى ١٩٧١/١/٢٦	الحكومة السادسة ٤٨ شهراً

(١) في هذا الموضع وما يماثله في هذا البيان تم ذكر عدد الأشهر بتقريب عدد الأيام إلى أقرب شهر.

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٥	خالد المسعود الفهيد	الفصل التشريعي الأول - مجلس ١٩٦٣ (١٩٦٣ - ١٩٦٧)	وزارة الكهرباء والماء	١٩٦٤/٣/١٣ إلى ١٩٦٤/١١/٣٠	الحكومة الثانية ٢٢ شهراً
			وزارة التربية والتعليم	١٩٦٤/١٢/٦ إلى ١٩٦٤/١٢/٢٨	الحكومة الثالثة ٢٨ يوماً
			وزارة التربية والتعليم	١٩٦٥/١/٣ إلى ١٩٦٥/١١/٢٧	الحكومة الرابعة ١١ شهراً
			وزارة التربية والتعليم	١٩٦٥/١٢/٤ إلى ١٩٦٧/١/٢٨	الحكومة الخامسة ١٤ شهراً
٦	يوسف السيد هاشم الرفاعي	الفصل التشريعي الأول - مجلس ١٩٦٣ (١٩٦٣ - ١٩٦٧)	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٩٦٤/٣/١٣ إلى ١٩٦٤/١١/٣٠	الحكومة الثانية ٢٢ شهراً
			وزارة البريد والبرق والهاتف	١٩٦٤/١٢/٦ إلى ١٩٦٤/١٢/٢٨	الحكومة الثانية ٢٢ شهراً
			وزارة الدولة الشؤون مجلس الوزراء	١٩٦٥/١/٣ إلى ١٩٦٥/١١/٢٧	الحكومة الثالثة ٢٨ يوماً
			وزارة الدولة الشؤون مجلس الوزراء	١٩٦٥/١٢/٤ إلى ١٩٦٧/١/٢٨	الحكومة الخامسة ١٤ شهراً
		الفصل التشريعي الثاني - مجلس ١٩٦٧ (١٩٦٧ - ١٩٧٠)	وزارة الدولة الشؤون مجلس الوزراء	١٩٦٧/٢/٤ إلى ١٩٧٠/١٢/٧	الحكومة السادسة ٤٨ شهراً

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٧	عبدالعزیز إبراهيم الفليج	الفصل التشريعي الثاني - مجلس ١٩٦٧ (١٩٦٧-١٩٧٠)	وزارة الصحة العامة	١٩٦٧/٢/٤ إلى ١٩٧١/٢/١	الحكومة السادسة ٤٨ شهراً
٨	عبدالعزیز عبدالله الصرعاوي	الفصل التشريعي الثاني - مجلس ١٩٦٧ (١٩٦٧-١٩٧٠)	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٩٦٧/٤/٣٠ إلى ١٩٧١/٢/١	الحكومة السادسة ٤٨ شهراً
٩	حمد مبارك حمد العيار	الفصل التشريعي الثالث - مجلس ١٩٧١ (١٩٧١ - ١٩٧٥)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٩٧١ / ٢ / ٢ إلى ١٩٧٥ / ٢ / ٨	الحكومة السابعة ٤٨ شهراً
١٠	راشد عبدالله أحمد الفرخان	الفصل التشريعي الثالث - مجلس ١٩٧١ (١٩٧١ - ١٩٧٥)	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٩٧١ / ٢ / ٢ إلى ١٩٧٥ / ٢ / ٨	الحكومة السابعة ٤٨ شهراً
١١	د. عبدالرحمن عبدالله العوضي	الفصل التشريعي الرابع - مجلس ١٩٧٥ (١٩٧٥ - ١٩٧٦)	وزارة الصحة العامة	١٩٧٥ / ٢ / ٩ إلى ١٩٧٦ / ٩ / ٥	الحكومة الثامنة ١٩ شهراً
١٢	عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي	الفصل التشريعي الرابع - مجلس ١٩٧٥ (١٩٧٥ - ١٩٧٦)	وزارة النفط	١٩٧٥ / ٢ / ٩ إلى ١٩٧٦ / ٩ / ٥	الحكومة الثامنة ١٩ شهراً
١٣	عيسى محمد إبراهيم المزيدي	الفصل التشريعي الخامس - مجلس ١٩٨١ (١٩٨١ - ١٩٨٥)	وزارة المواصلات	١٩٨١ / ٣ / ٤ إلى ١٩٨٥ / ٣ / ٢	الحكومة الحادية عشر ٤٨ شهراً

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
١٤	جاسم محمد الخرافي	الفصل التشريعي السادس - مجلس ١٩٨٥ (١٩٨٥ - ١٩٨٦)	وزارة المالية والاقتصاد	٣ / ٣ / ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦ / ٧ / ١١	الحكومة الثانية عشر ١٦ شهراً
١٥	خالد سالم الجميعان	الفصل التشريعي السادس - مجلس ١٩٨٥ (١٩٨٥ - ١٩٨٦)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٠ / ٣ / ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦ / ٧ / ١١	الحكومة الثانية عشر ١٦ شهراً
١٦	د. أحمد عبدالله الربيعي	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة التربية ووزارة التعليم العالي	١٧ / ١٠ / ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ / ٩ / ٢	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
١٧	جاسم محمد العون	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٧ / ١٠ / ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ / ٤ / ١٤	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
			وزارة الكهرباء والماء ^(١) ووزارة المواصلات	١٤ / ٤ / ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ / ١٠ / ١٤	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
١٨	د. جمعان فالح العازمي	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٧ / ١٠ / ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ / ٤ / ١٤	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً

(١) انظر مشكوراً غير مأمور البند رقم (١١) في التحليل الوارد بعد هذا البيان مباشرة، وهو البند الذي يشرح سبب تكليف بعض الأعضاء بأكثر من حقيبة وزارية معاً في نفس التشكيل الوزاري.

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
١٩	د. عبدالله راشد الهاجري	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة التجارة والصناعة	١٩٩٢/١٠/١٧ إلى ١٩٩٤/٤/٩	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
		الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦ - ١٩٩٩)	وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان	١٩٩٦/١٠/١٥ إلى ١٩٩٨/٣/٢١	الحكومة السابعة عشر ١٧,٥ شهراً
٢٠	علي أحمد البغلي	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة النفط	١٩٩٢/١٠/١٧ إلى ١٩٩٤/٤/١٤	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
٢١	مشاري جاسم العنجري	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة العدل ووزارة الشؤون الإدارية	١٩٩٢/١٠/١٧ إلى ١٩٩٦/٩/٢	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
٢٢	أحمد خالد الكليب	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٩٩٤/٤/١٣ إلى ١٩٩٦/٩/٢	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
		الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦ - ١٩٩٩)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٩٩٦/١٠/١٥ إلى ١٩٩٨/٣/٢١	الحكومة السابعة عشر ١٧,٥ شهراً
			وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٩٩٨/٣/٢٢ إلى ١٩٩٩/٧/١٢	الحكومة الثامنة عشر ١٥,٥ شهراً

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٢٣	د. عبد المحسن مدعج المدعج	الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٦ - ١٩٩٢)	وزارة النفط	١٩٩٤/٤/١٣ إلى ١٩٩٦/٩/٢	الحكومة السادسة عشر ٤٨ شهراً
٢٤	جاسم عبدالله المصنف	الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦ - ١٩٩٩)	وزارة التجارة والصناعة	١٩٩٦/١٠/١٥ إلى ١٩٩٨/٣/٢١	الحكومة السابعة عشر ١٧,٥ شهراً
٢٥	د. حمود عبدالله الرقبة	الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦ - ١٩٩٩)	وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة	١٩٩٨/٣/٢٢ إلى ١٩٩٩/٧/١٢	الحكومة الثامنة عشر ١٥,٥ شهراً
٢٦	محمد ضيف الله شرار	الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦ - ١٩٩٩)	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٩٩٦/١٠/١٥ إلى ١٩٩٨/٣/٢١	الحكومة السابعة عشر ١٧,٥ شهراً
			وزارة الدولة الشؤون مجلس الأمة	١٩٩٨/٣/٢٢ إلى ١٩٩٩/٧/١٢	الحكومة الثامنة عشر ١٥,٥ شهراً
٢٧	عيد هذال الرشيد	الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)	وزارة الأشغال العامة	١٩٩٩/٧/١٣ إلى ٢٠٠١/٢/١٢	الحكومة التاسعة عشر ١٩ شهراً

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٢٨	أحمد يعقوب باقر	الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٢٠٠١/٢/١٤ إلى ٢٠٠٣/٧/١٣	الحكومة العشرون ٢٩ شهراً
		الفصل التشريعي العاشر - مجلس ٢٠٠٣ (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)	وزارة العدل ووزارة الدولة لشؤون البلدية (بالإضافة إلى عمله وزيراً للعدل)	٢٠٠٣/٧/١٤ إلى ٢٠٠٦/٢/٨ ٢٠٠٥/٤/١١ إلى ٢٠٠٦/٢/٨	الحكومة الحادية والعشرون ٣٠ شهراً
٢٩	صلاح عبدالرضا خورشيد	الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)	وزارة التجارة والصناعة	٢٠٠١/٢/١٤ إلى ٢٠٠٣/٧/١٣	الحكومة العشرون ٢٩ شهراً
٣٠	طلال مبارك العيار	الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)	وزارة الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٠٠١/٢/١٤ إلى ٢٠٠٣/٧/١٣	الحكومة العشرون ٢٩ شهراً
٣١	فهد دهيسان الميع العازمي	الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)	وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان	٢٠٠١/٢/١٤ إلى ٢٠٠٣/٧/١٣	الحكومة العشرون ٢٩ شهراً
٣٢	د. يوسف سيد حسن الزلزلة	الفصل التشريعي العاشر - مجلس ٢٠٠٣ (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)	وزارة التجارة والصناعة	٢٠٠٦/٢/٩ إلى ٢٠٠٦/٧/٩	الحكومة الثانية والعشرون ٥ شهور

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٣٣	فلاح فهد الهاجري	الفصل التشريعي الحادي عشر - مجلس ٢٠٠٦ (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)	وزارة التجارة والصناعة	٢٠٠٦/٧/١٠ إلى ٢٠٠٧/٣/٢٤	الحكومة الثالثة والعشرون ٨,٥ شهور
			وزارة التجارة والصناعة	٢٠٠٧/٣/٢٥ إلى ٢٠٠٨/٥/٢٧	الحكومة الرابعة والعشرون - ١٤ شهراً
٣٤	عبدالواحد محمود العوضي	الفصل التشريعي الحادي عشر - مجلس ٢٠٠٦ (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)	وزارة الدولة لشؤون الإسكان	٢٠٠٧/٣/٢٥ إلى ٢٠٠٨/٥/١٩	الحكومة الرابعة والعشرون ١٤ شهراً
			وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة (بالإضافة إلى عمله)	٢٠٠٧/٦/٣٠ إلى ٢٠٠٨/١٠/٢٨	
			وزارة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	٢٠٠٧/١٠/٢٨ إلى ٢٠٠٨/٤/١	
٣٥	حسين ناصر الحريتي	الفصل التشريعي الثاني عشر - مجلس ٢٠٠٨ (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٢٠٠٨/٥/٢٨ إلى ٢٠٠٩/١/٢٢	الحكومة الخامسة والعشرون ٨ شهور
			وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٢٠٠٩/١/٢٣ إلى ٢٠٠٩/٥/٢٨	الحكومة السادسة والعشرون ٤ شهور

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٣٦	روضان عبدالعزيز الروضان	الفصل التشريعي الثاني عشر - مجلس ٢٠٠٨ (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)	وزارة الصحة	٢٠٠٩/١/٢٣ إلى ٢٠٠٩/٥/٢٨	الحكومة السادسة والعشرون ٤ شهور
		الفصل التشريعي الثالث عشر - مجلس ٢٠٠٩ (٢٠٠٩ - ٢٠١٢)	وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	٢٠٠٩/٥/٢٩ إلى ٢٠١١/٥/٧	الحكومة السابعة والعشرون ٢٢ شهراً
٣٧	علي فهد الراشد	الفصل التشريعي الثالث عشر - مجلس ٢٠٠٩ (٢٠٠٩ - ٢٠١٢)	وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزارة الخارجية بالوكالة	٢٠١١/٥/٨ إلى ٢٠١١/١٢/١٢	الحكومة الثامنة والعشرون ٧ شهور
٣٨	مشاري جاسم العنجري	الفصل التشريعي الرابع عشر - مجلس ٢٠١٣ (٢٠١٣ - ٢٠١٦)	وزارة المواصلات	٢٠١٣/٨/٤ إلى ٢٠١٤/١/٦	الحكومة الثالثة والثلاثون ٤٠ شهراً
			وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية	٢٠١٤/١/٦ إلى ٢٠١٦/١٠/١٧	
٣٩	د. علي صالح العمير	الفصل التشريعي الرابع عشر - مجلس ٢٠١٣ (٢٠١٣ - ٢٠١٦)	وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزارة الأشغال العامة	٢٠١٤/١/٦ إلى ٢٠١٦/١٠/١٧	الحكومة الثالثة والثلاثون ٤٠ شهراً
			وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	٢٠١٥/١١/٢٩ إلى ٢٠١٦/١٠/١٧	

م	الاسم	الفصل التشريعي	الوزارة التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	فترة عمله بالوزارة	عمر الحكومة التي كلف فيها
٤٠	د. يعقوب عبدالمحسن الصانع	الفصل التشريعي الرابع عشر - مجلس ٢٠١٣ (٢٠١٣ - ٢٠١٦)	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٢٠١٤/١٠/٢٦ إلى ٢٠١٦/١٠/١٧	الحكومة الثالثة والثلاثون ٤٠ شهراً
٤١	محمد ناصر الجبري	الفصل التشريعي الخامس عشر - مجلس ٢٠١٦ (الفصل التشريعي الحالي)	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية	٢٠١٦/١٢/١٠ إلى ٢٠١٧/١١/٣٠	الحكومة الرابعة والثلاثون ١١ شهراً
			وزارة الإعلام	٢٠١٧/١٢/١١ إلى ٢٠١٨/٣/٢٢	الحكومة الخامسة والثلاثون ٢٢ شهراً
			وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب	٢٠١٨/٣/٢٧ إلى ٢٠١٩/١١/١٤	الحكومة الخامسة والثلاثون ٢٢ شهراً
			وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب	٢٠١٩/١٢/١٧ إلى وقت طباعة هذا الإصدار	الحكومة السادسة والثلاثون (الحكومة الحالية)
٤٢	مبارك سالم الحريص	الفصل التشريعي الخامس عشر - مجلس ٢٠١٦ (الفصل التشريعي الحالي)	وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	٢٠١٩/١٢/١٧ إلى وقت طباعة هذا الإصدار	الحكومة السادسة والثلاثون (الحكومة الحالية)

ومن أهم نتائج البيان العام السابق حول الأعضاء الوزراء ما يلي:

- ١- بلغ عدد الفصول التشريعية على مدار الحياة السياسية بدولة الكويت خمسة عشر فصلاً تشريعياً، تشكلت خلالها ست وثلاثون حكومة، وبلغ عدد السادة الأعضاء الوزراء في هذه الحكومات جميعها اثنين وأربعين عضواً وزيراً، تم تكليفهم بحمل عدد أربع وتسعين حقيبة وزارية.
- ٢- تم تكليف السادة الأعضاء بحمل حقائب وزارية منذ أول مجلس تأسيسي في البلاد والذي استمر ما بين عامي (١٩٦٢ - ١٩٦٣) وهو أول مجلس للأمة في تاريخ دولة الكويت، وتزامن وجود المجلس التأسيسي مع تشكيل الحكومة الانتقالية وهي أول حكومة في البلاد واستمرت لمدة عام واحد فقط.
- ٣- استمر تكليف السادة أعضاء مجلس الأمة بحمل الحقائب الوزارية على مدار انعقاد الفصول التشريعية جميعها منذ المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢م وحتى الفصل التشريعي الخامس عشر (الحالي)، وذلك باستثناء فترات حل مجلس الأمة سواء كان الحل دستورياً أو غير دستوري.
- ٤- اختلف عدد الأعضاء الوزراء الذين تم تكليفهم من فصل تشريعي إلى فصل تشريعي آخر، ويعد الفصل التشريعي السابع ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦) أكثر الفصول التشريعية التي شهدت تكليفاً لأكثر عدد من السادة الأعضاء بحمل حقائب وزارية، حيث تم تكليف عدد ثمانية أعضاء من أعضاء مجلس الأمة الموقر بحمل حقائب وزارية في فترات زمنية مختلفة على مدار سنوات انعقاد هذا الفصل التشريعي.
- ٥- تراوح عدد الأعضاء الوزراء المكلفين بحمل الحقائب الوزارية ما بين عضو وزير واحد في الحكومة إلى ثمانية أعضاء كحد أقصى، ومن الفصول التشريعية التي شهدت عدداً كبيراً من تكليف السادة الأعضاء بحمل حقائب وزارية: الفصل التشريعي السابع الذي شهد أكبر عدد وهو ثمانية أعضاء وزراء - كما وضحنا آنفاً - ثم يأتي من بعده الفصلين التشريعيين

الثامن والتاسع؛ حيث بلغ عدد الأعضاء الوزراء في كلٍ منهما خمسة أعضاء وزراء؛ تم تكليفهم على مدار انعقاد كلا الفصلين التشريعيين، ثم تراوح العدد ما بين ثلاثة أعضاء إلى عضو وزير واحد في باقي الفصول التشريعية.

٦- بعض السادة الأعضاء الوزراء تم تكليفهم بحمل حقائب وزارية في فصلين تشريعيين مختلفين، سواء كانا متتاليين أو غير متتاليين، وتم ذكرها جميعاً عند ذكر أول فصل تشريعي تم تكليفهم فيه.

٧- بعض السادة الأعضاء الوزراء تم تكليفهم بحمل العديد من الحقائب الوزارية على فترات زمنية مختلفة، وقد وصل أقصى عدد للحقائب الوزارية التي كُلف بها أحد الأعضاء إلى سبع حقائب وزارية كأكبر عدد للحقائب الوزارية التي كلف بها عضو وزير واحد على مدار الحكومات الكويتية جميعاً - سيتم توضيح وبيان ذلك تفصيلاً في الإحصائية التالية والمتعلقة بالحقائب الوزارية التي تولّاها السادة أعضاء مجلس الأمة أثناء عضويتهم.

٨- عدم وجود بعض الحكومات في البيان السابق مثل الحكومات (التاسعة، والعاشر، والثالثة عشر، والرابعة عشر، والخامسة عشر، والتاسعة والعشرين، والثلاثين، والحادية والثلاثين، والثانية والثلاثين) يدلّ على عدم وجود أيّاً من السادة الأعضاء الوزراء في تلك الحكومات، وما يفسر ذلك هو أن تلك الفترات هي فترات حل مجلس الأمة سواءً كان حلاً دستورياً أو حلاً غير دستوري - كما وضعنا ذلك آنفاً في البند رقم ٣ السالف ذكره - وقيام الحكومات في تلك الفترة بممارسة مهام أعمالها المعتادة دون وجود مجالس للأمة في تلك الفترات، نضيف إلى ذلك أيضاً فترات انعقاد المجلسين المبطلين الأول (٢٠١٢) والثاني (٢٠١٢) - (٢٠١٣) حيث إنهما أصبحا مبطلين بقوة القانون فيما بعد؛ فلم يشمل البيان السابق أيّاً من الأعضاء الوزراء في تلك الفترة - كما وضعنا ذلك في محددات الدراسة في صدر هذا الإصدار - فكان من الطبيعي أن يخلو البيان السابق من وجود أيّاً من السادة الأعضاء الوزراء ضمن تشكيل تلك الحكومات السالفة الذكر والمشار إليها آنفاً.

٩- من الملاحظ أن بعض السادة الأعضاء الوزراء ممن تكرر تكليفهم بحمل أكثر من حقيبة وزارية على مدار عضويتهم بمجلس الأمة تم تكليفهم بحمل نفس الحقيبة الوزارية أكثر من مرة، والبعض الآخر تم تكليفهم بحمل عدة حقائب لوزارات مختلفة.

١٠- تراوحت أعمار الحكومات في تاريخ دولة الكويت ما بين ثمانية وعشرين يوماً كأقصر عمر لحكومة في تاريخ دولة الكويت وهي الحكومة الثالثة، والتي استمرت في الفترة من ١٩٦٤/١٢/٦ إلى ١٩٦٥/١/٢، وبين ثمانية وأربعين شهراً كأطول عمر لحكومة في تاريخ دولة الكويت، وهذه الحكومات التي استمرت تلك المدة هي:

الحكومة السادسة: استمرت في الفترة من ١٩٦٧/٢/٤ إلى ١٩٧١/٢/١.

الحكومة السابعة: استمرت في الفترة من ١٩٧١/٢/٢ إلى ١٩٧٥/٢/٨.

الحكومة الحادية عشر: استمرت في الفترة من ١٩٨١/٣/٤ إلى ١٩٨٥/٣/٢.

الحكومة السادسة عشر: استمرت في الفترة من ١٩٩٢/١٠/١٧ إلى ١٩٩٦/١٠/١٤.

وذلك حتى كتابة هذا الإصدار في منتصف عام ٢٠٢٠م.

١١- استخدمت بعض الحكومات الكويتية أسلوب تكليف بعض الوزراء بحمل أكثر من حقيبة وزارية في نفس الوقت، وذلك تكيّفاً مع المحدد الأساسي لعدد أعضاء مجلس الوزراء وهو العدد (١٦) بما يجعله دائماً لا يزيد عن ثلث أعضاء مجلس الأمة الموقر؛ التزاماً بالمادة رقم (٥٦) من دستور دولة الكويت، والتي نصت على ما يلي: "يُعيّن الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعضيه من منصبه، كما يُعيّن الوزراء ويعضيه من مناصبهم بناءً على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم. ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً عن ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة".

ثانياً: إحصائية بالحقائب الوزارية التي تولاهـا
السادة أعضاء مجلس الأمة أثناء عضويتهم

م	الاسم	الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	عدد الحقائق الوزارية
١	حمود الزيد الخالد	وزارة العدل	حقيبة وزارية واحدة
٢	عبدالعزیز حمد الصقر	وزارة الصحة العامة	حقيبة وزارية واحدة
٣	محمد يوسف النصف	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	حقيبة وزارية واحدة
٤	عبدالله مشاري الروضان	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	خمس حقائق وزارية
		وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
٥	خالد المسعود الفهيد	وزارة الكهرباء والماء	أربع حقائق وزارية
		وزارة التربية والتعليم	
		وزارة التربية والتعليم	
		وزارة التربية والتعليم	
٦	يوسف السيد هاشم الرفاعي	وزارة البريد والبرق والهاتف	خمس حقائق وزارية
		وزارة البريد والبرق والهاتف	
		وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	
		وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	
		وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	

م	الاسم	الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	عدد الحقائق الوزارية
٧	عبدالعزیز إبراهيم الفلیح	وزارة الصحة العامة	حقيبة وزارية واحدة
٨	عبدالعزیز عبدالله الصرعاوي	وزارة البريد والبرق والهاتف	حقيبة وزارية واحدة
٩	حمد مبارك حمد العیار	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	حقيبة وزارية واحدة
١٠	راشد عبدالله أحمد الفرخان	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	حقيبة وزارية واحدة
١١	د. عبدالرحمن عبدالله العوضي	وزارة الصحة العامة	حقيبة وزارية واحدة
١٢	عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي	وزارة النفط	حقيبة وزارية واحدة
١٣	عيسى محمد إبراهيم المزيدي	وزارة المواصلات	حقيبة وزارية واحدة
١٤	جاسم محمد الخرافي	وزارة المالية والاقتصاد	حقيبة وزارية واحدة
١٥	خالد سالم الجميعان	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	حقيبة وزارية واحدة
١٦	د. أحمد عبدالله الربعي	وزارة التربية ووزارة التعليم العالي	حقيبتين وزاريتين

م	الاسم	الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	عدد الحقائق الوزارية
١٧	جاسم محمد العون	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	ثلاث حقائق وزارية
		وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات	
١٨	د. جمعان فالح العازمي	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	حقيبة وزارية واحدة
١٩	د. عبدالله راشد الهاجري	وزارة التجارة والصناعة	ثلاث حقائق وزارية
		وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان	
٢٠	علي أحمد البغلي	وزارة النفط	حقيبة وزارية واحدة
٢١	مشاري جاسم العنجري	وزارة العدل ووزارة الشؤون الإدارية	حقيبتين وزاريتين
٢٢	أحمد خالد الكليب	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	أربع حقائق وزارية
		وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
		وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
٢٣	د. عبد المحسن مدعج المدعج	وزارة النفط	حقيبة وزارية واحدة
٢٤	جاسم عبدالله المضاف	وزارة التجارة والصناعة	حقيبة وزارية واحدة
٢٥	د. حمود عبدالله الرقبة	وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة	حقيبتين وزاريتين
٢٦	محمد ضيف الله شرار	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	ثلاث حقائق وزارية
		وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	

م	الاسم	الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	عدد الحقائق الوزارية
٢٧	عيد هذال الرشيد	وزارة الأشغال العامة	حقيبة وزارية واحدة
٢٨	أحمد يعقوب باقر	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	أربع حقائق وزارية
		وزارة العدل	
		وزارة الدولة لشؤون البلدية (بالإضافة إلى عمله وزيراً للعدل)	
٢٩	صلاح عبدالرضا خورشيد	وزارة التجارة والصناعة	حقيبة وزارية واحدة
٣٠	طلال مبارك العيار	وزارة الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	حقيبتين وزاريتين
٣١	فهد دهيسان الميع العازمي	وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان	حقيبتين وزاريتين
٣٢	د. يوسف سيد حسن الزلزلة	وزارة التجارة والصناعة	حقيبة وزارية واحدة
٣٣	فلاح فهد الهاجري	وزارة التجارة والصناعة	حقيبتين وزاريتين
		وزارة التجارة والصناعة	
٣٤	عبدالواحد محمود العوضي	وزارة الدولة لشؤون الإسكان	خمسة حقائق وزارية
		وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة (بالإضافة إلى عمله)	
		وزارة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	

م	الاسم	الوزارة (الوزارات) التي كُلف بحمل حقيبتها أثناء العضوية	عدد الحقائق الوزارية
٣٥	حسين ناصر الحريتي	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	أربع حقائق وزارية
		وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
٣٦	روضان عبدالعزيز الروضان	وزارة الصحة	حقيبتين وزاريتين
		وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	
٣٧	علي فهد الراشد	وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزارة الخارجية بالوكالة	حقيبتين وزاريتين
٣٨	عيسى أحمد الكندري	وزارة المواصلات	ثلاث حقائق وزارية
		وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية	
٣٩	د. علي صالح العمير	وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزارة الأشغال العامة	خمس حقائق وزارية
		وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	
٤٠	د. يعقوب عبدالمحسن الصانع	وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	حقيبتين وزاريتين
٤١	محمد ناصر الجبري	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية	سبع حقائق وزارية
		وزارة الإعلام	
		وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب	
		وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب	
٤٢	مبارك سالم الحريص	وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	حقيبتين وزاريتين

وبنظرة سريعة على البيان السابق يتضح لنا ما يلي:

- ١- بلغ عدد السادة الأعضاء الوزراء على مدار سنوات انعقاد مجلس الأمة وكذلك على مدار سنوات تشكيل الحكومات في دولة الكويت اثنين وأربعين) عضواً ووزيراً، تم تكليفهم بحمل عدد أربع وتسعين حقيبة وزارية.
- ٢- تراوحت أعداد الحقائب الوزارية التي كلف بها كل عضو وزير من السادة الأعضاء الوزراء ما بين حقيبة وزارية واحدة إلى سبع حقائب وزارية.
- ٣- كان النصيب الأكبر من تكليف السادة الأعضاء الوزراء بحمل حقائب وزارية من نصيب العضو الوزير محمد ناصر الجبري حيث بلغ عدد الحقائب الوزارية التي كلف بها منفرداً سبع حقائب وزارية مسجلاً بذلك أكبر عدد من الحقائب الوزارية يُكلف به عضو وزير - حتى إعداد هذا الإصدار.
- ٤- ثم جاء تكليف أربعة من السادة الأعضاء الوزراء بحمل خمس حقائب وزارية وجاءوا جميعاً في المركز الثاني من حيث عدد الحقائب الوزارية التي كلفوا بها، وهؤلاء الأعضاء الوزراء هم: العضو الوزير عبدالله مشاري الروضان، والعضو الوزير يوسف السيد هاشم الرفاعي، والعضو الوزير عبدالواحد محمود العوضي، والعضو الوزير د.علي صالح العمير.
- ٥- جاءت الحقائب الوزارية التي كلف بها السادة الأعضاء الوزراء وعددها أربع وتسعون حقيبة مقسمة على اثنين وعشرين وزارة مختلفة، مع الوضع في الاعتبار أنه قد يكون هناك اختلاف طفيف في بعض الأحيان بين مسميات الوزارة الواحدة من تشكيل وزاري إلى آخر - وقد تم مراعاة ذلك في التصنيف الحالي - كما نشير أيضاً إلى أن بعض هذه المسميات للوزارات قد يتم استحداثه في أحد التشكيلات الوزارية ويظهر مرة واحدة وقد لا يظهر مرة أخرى.
- ٦- جاء ترتيب أعداد الحقائب الوزارية التي كلف بها السادة الأعضاء الوزراء في كل وزارة على النحو التالي: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية اثنتا عشرة حقيبة وزارية، وزارتي:

العدل - الشؤون الاجتماعية والعمل لكل منهما تسع حقائب وزارية، وزارات: التجارة والصناعة - الأشغال العامة - شؤون مجلس الأمة لكل منهم ست حقائب وزارية، وزارتي: المواصلات - شؤون مجلس الوزراء لكل منهما خمس حقائب وزارية، وزارات: الصحة (العامة) - الكهرباء والماء - التربية والتعليم - النفط - الإسكان لكل منهم أربع حقائب وزارية، وزارات: البريد والبرق والهاتف - شؤون الشباب - الإعلام لكل منهم ثلاث حقائب وزارية، وزارة البلدية حقيبتين وزاريتين، وزارات: المالية والاقتصاد - التعليم العالي - الخارجية (بالوكالة) - شؤون الخدمات لكل منهم حقيبة وزارية واحدة.

ثالثاً: إحصائية بالخلفيات المهنية للسادة الأعضاء الوزراء

م	التصنيف المهني (الوظيفي)	العضو الوزير	آخر منصب قبل العضوية
١	العاملون بالقطاع الحكومي	حمود الزيد الخالد	عضو بالمجلس البلدي، ثم عضواً في هيئة التنظيم
		عبدالعزیز حمد الصقر	مدير قسم الإقامة والسفر - ثم رئيس غرفة التجارة والصناعة
		محمد يوسف النصف	مدير دائرة الأشغال
		يوسف السيد هاشم الرفاعي	رئيس إدارة الإقامة والسفر
		عبدالعزیز إبراهيم الفليج	وزير الصحة عام ١٩٦٥
		عبدالعزیز عبدالله الصرعاوي	وكيل مساعد بدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل
		حمد مبارك حمد العيار	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان
		راشد عبدالله أحمد الفرحان	موظف في وزارة الخارجية
		عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي	مدير إدارة في وزارة المالية
		عيسى محمد إبراهيم المزيدي	وكيل وزارة التجارة المساعد للشؤون الصناعية
		جاسم محمد العون	نائب مدير إدارة الحج في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
		د. جمعان فالح العازمي	رئيس قسم بإدارة المساجد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
		أحمد خالد الكليب	موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
		عيسى أحمد الكندري	موظف في الخطوط الجوية الكويتية
		محمد ناصر الجبري	موظف في الخطوط الجوية الكويتية

م	التصنيف المهني (الوظيفي)	العضو الوزير	آخر منصب قبل العضوية
٢	المختارون	عبدالله مشاري الروضان	مختار منطقة الدعية
٣	المعلمون: التعليم العام والتعليم العالي	خالد المسعود الفهيد	ناظر مدرسة الخليل بن أحمد عام ١٩٦٠م
		خالد سالم الجميعان	مدرس بوزارة التربية
		د. أحمد عبدالله الربيعي	عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت
		د. عبدالله راشد الهاجري	عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت
		د. عبدالمحسن مدعج المدعج	عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت
		د. حمود عبدالله الرقبة	عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت
		د. يوسف سيد حسن الزلزلة	عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت
		د. علي صالح العمير	عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت
٤	الأطباء والصيادلة	د. عبدالرحمن عبدالله العوضي	الوكيل المساعد للخدمات بوزارة الصحة
		أحمد يعقوب باقر	صيدلي
٥	العاملون بالقطاع الخاص	جاسم محمد الخرافي	أعمال حرة
٦	القضاة والمحامون والقانونيون	علي أحمد البغلي	محامٍ أمام القضاء
		محمد ضيف الله شرار	محامٍ بإدارة الفتوى والتشريع
		حسين ناصر الحريتي	مستشار في محكمة الاستئناف (وزارة العدل)
		علي فهد الراشد	محامٍ أمام القضاء، ثم قاضٍ
		د. يعقوب عبدالمحسن الصانع	محامٍ أمام القضاء
		مبارك سالم الحريص	محامٍ بإدارة الفتوى والتشريع

م	التصنيف المهني (الوظيفي)	العضو الوزير	آخر منصب قبل العضوية
٧	المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة	مشاري جاسم العنجري	وكيل مساعد في ديوان الموظفين
		عيد هذال الرشدي	موظف في وزارة الداخلية
٨	المهندسون والعاملون في المؤسسات النفطية	جاسم عبدالله المضي	مستشار بشركة البترول الوطنية
		فلاح فهد الهاجري	رئيس مكتب خبراء حولي
٩	العاملون بالتجارة العامة والمقاولات	صلاح عبدالرضا خورشيد	أصحاب رخص تجارية
		طلال مبارك العيار	أصحاب رخص تجارية
١٠	العسكريون	فهد دهيسان الميع العازمي	رائد بوزارة الداخلية
		عبدالواحد محمود العوضي	مقدم طيار في القوات الجوية الكويتية
١١	رؤساء وأعضاء المجلس البلدي	روضان عبدالعزيز الروضان	نائب رئيس المجلس البلدي، ثم رئيس المجلس البلدي

وبنظرة سريعة على الإحصائية السابقة يتضح لنا ما يلي:

- ١- بلغ عدد التصنيفات المهنية (الوظيفية) للسادة الأعضاء الوزراء - قبل العضوية - أحد عشر تصنيفاً مهنيّاً (وظيفياً).
- ٢- تراوحت أعداد السادة الأعضاء الوزراء في كل تصنيف مهني (وظيفي) ما بين عضو وزير واحد في كل تصنيف مهني (وظيفي) إلى خمسة عشر عضواً وزيراً كحد أقصى في تصنيف مهني (وظيفي) واحد.
- ٣- جاء ترتيب التصنيفات المهنية للسادة الأعضاء الوزراء - قبل العضوية - على النحو التالي: عدد خمسة عشر عضواً وزيراً في القطاع الحكومي مسجلاً العدد الأكبر من التخصصات المهنية (الوظيفية)، ثم جاء في الترتيب الثاني عدد ثمانية أعضاء وزراء معلمون اثنان في مراحل التعليم العام وستة في مراحل التعليم الجامعي)، وجاء في الترتيب الثالث عدد ستة أعضاء وزراء قضاة ومحامون وقانونيون، بينما بلغ عدد الأعضاء الوزراء عضوين وزيرين في كلٍ من التخصصات المهنية (الوظيفية) التالية: الأطباء والصيادلة - المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة - المهندسون والعاملون في المؤسسات النفطية - العاملون بالتجارة العامة والمقاولات - العسكريون - رؤساء وأعضاء المجلس البلدي، وأخيراً بلغ عدد الأعضاء الوزراء عضواً وزيراً واحداً فقط في كلٍ من التخصصين التاليين (المختارون - العاملون بالقطاع الخاص).

رابعاً: إحصائية رؤساء الوزراء مقابل أعداد الأعضاء
الوزراء الذين قاموا بتكليفهم بحقائب وزارية

م	رئيس الوزراء	الحكومة ومدتها الزمنية	العضو الوزير
١	سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح ^(١)	الحكومة الأولى (الانتقالية) من ١٩٦٢/١/١٧ م إلى ١٩٦٣/١/١٥ م	حمود الزيد الخالد
			عبدالعزیز حمد الصقر
			محمد يوسف النصف
٢	سمو الشيخ صباح السالم الصباح ^(٢)	الحكومة الثانية من ١٩٦٣/١/٢٨ إلى ١٩٦٤/١١/٣٠	عبدالله مشاري الروضان
			خالد المسعود الفهيد
			يوسف السيد هاشم الرفاعي ^(٣)
		الحكومة الثالثة من ١٩٦٥/١/٣ إلى ١٩٦٥/١١/٢٧	عبدالله مشاري الروضان
			خالد المسعود الفهيد
			يوسف السيد هاشم الرفاعي
		الحكومة الرابعة من ١٩٦٥/١/٣٠ إلى ١٩٦٥/١١/٢٧	عبدالله مشاري الروضان
			خالد المسعود الفهيد

- (١) تولى سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت رئاسة هذه الحكومة (الانتقالية)، وهي الحكومة الأولى في تاريخ دولة الكويت، وشكلت تلك الحكومة في الثاني من يناير ١٩٦٢ لهدف محدد هو وضع دستور للبلاد خلال عام واحد.
- (٢) تولى سمو الشيخ صباح السالم الصباح رئاسة ثلاث حكومات، وهي الحكومات الثانية والثالثة والرابعة في تاريخ دولة الكويت، وذلك منذ تشكيل الحكومة الثانية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٣ إلى نهاية فترة الحكومة الرابعة في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥.
- (٣) تولى حقيبة نفس الوزارة (البريد والبرق والهاتف) على فترتين متاليتين في الحكومة الثانية.

م	رئيس الوزراء	الحكومة ومدتها الزمنية	العضو الوزير
٣	سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ^(١)	الحكومة الخامسة من ١٩٦٥/١٢/٤ إلى ١٩٦٧/١/٢٨	عبدالله مشاري الروضان
			خالد المسعود الفهيد
			يوسف السيد هاشم الرفاعي
		الحكومة السادسة من ١٩٦٧/٢/٤ إلى ١٩٧١/١/٢٦	عبدالله مشاري الروضان
			يوسف السيد هاشم الرفاعي
			عبدالعزیز إبراهيم الفليج
			عبدالعزیز عبدالله الصرعاوي
		الحكومة السابعة من ١٩٧١ / ٢ / ٢ إلى ١٩٧٥ / ٢ / ٨	حمد مبارك حمد العيار
			راشد عبدالله أحمد الفرحان
		الحكومة الثامنة من ١٩٧٥ / ٢ / ٩ إلى ١٩٧٦ / ٩ / ٥	د. عبدالرحمن عبدالله العوضي
			عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي

(١) تولى سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح رئاسة خمس حكومات، وهي الحكومات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة في تاريخ دولة الكويت، وذلك منذ تشكيل الحكومة الخامسة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٧ إلى نهاية فترة الحكومة التاسعة في ١٥ فبراير ١٩٧٨.

م	رئيس الوزراء	الحكومة ومدتها الزمنية	العضو الوزير
٤	سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ^(١)	الحكومة الحادية عشرة من ٤ / ٣ / ١٩٨١ إلى ٢ / ٣ / ١٩٨٥	عيسى محمد إبراهيم المزيدي
			جاسم محمد الخرافي
		الحكومة الثانية عشرة من ٣ / ٣ / ١٩٨٥ إلى ١١ / ٧ / ١٩٨٦	خالد سالم الجميعان
			جاسم محمد العون ^(٣)
		الحكومة السادسة عشرة ^(٢) من ١٧ / ١٠ / ١٩٩٢ إلى ١٤ / ١٠ / ١٩٩٦	د. جمعان فالح العازمي
			د. عبدالله راشد الهاجري
			علي أحمد البغلي
			مشاري جاسم العنجري
			أحمد خالد الكليب
			د. عبدالحسن مدعج المدعج
			د. عبدالله راشد الهاجري
		الحكومة السابعة عشرة من ١٥ / ١٠ / ١٩٩٦ إلى ٢١ / ٣ / ١٩٩٨	أحمد خالد الكليب
			جاسم عبدالله المضي
			محمد ضيف الله شرار
			أحمد خالد الكليب
		الحكومة الثامنة عشرة من ٢٢ / ٣ / ١٩٩٨ إلى ١٢ / ٧ / ١٩٩٩	د. حمود عبدالله الرقبة
			محمد ضيف الله شرار
			عبد هذال الرشدي
		الحكومة التاسعة عشرة من ١٣ / ٧ / ١٩٩٩ إلى ١٢ / ٢ / ٢٠٠١	أحمد يعقوب باقر
			صالح عبدالرضا خورشيد
			طلال مبارك العيار
			فهد دهيسان الميع العازمي
		الحكومة العشرون من ١٤ / ٢ / ٢٠٠١ إلى ١٣ / ٧ / ٢٠٠٣	

(١) تولى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح رئاسة إحدى عشرة حكومة، وهي الحكومات من الحكومة العاشرة إلى الحكومة العشرين في تاريخ دولة الكويت، وذلك منذ تشكيل الحكومة العاشرة بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٧٨ إلى نهاية فترة الحكومة العشرين في ١٣ يوليو ٢٠٠٣.

(٢) تم تعيين عدد ثمانية أعضاء وزراء في هذه الحكومة - السادسة عشرة - ستة منهم في بداية تشكيل الحكومة، واثنين بعد مرور حوالي عامين من بداية بداية تشكيل الحكومة.

(٣) تولى العضو الوزير جاسم محمد العون ثلاث حقائب وزارية في نفس الحكومة - السادسة عشرة - وهذه الحقائب هي: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الكهرباء والماء، وزارة المواصلات.

م	رئيس الوزراء	الحكومة ومدتها الزمنية	العضو الوزير
٥	سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ^(١)	الحكومة الحادية والعشرون من ٢٠٠٣/٧/١٤ إلى ٢٠٠٦/٢/٨	أحمد يعقوب باقر ^(٢)
٦	سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح ^(٣)	الحكومة الثانية والعشرون من ٢٠٠٦/٢/٩ إلى ٢٠٠٦/٧/٩	د. يوسف سيد حسن الزلزلة
		الحكومة الثالثة والعشرون من ٢٠٠٦/٧/١٠ إلى ٢٠٠٧/٣/٢٤	فلاح فهد الهاجري
		الحكومة الرابعة والعشرون من ٢٠٠٧/٣/٢٥ إلى ٢٠٠٨/٥/٢٧	فلاح فهد الهاجري
			عبدالواحد محمود العوضي ^(٤)
		الحكومة الخامسة والعشرون من ٢٠٠٨/٥/٢٨ إلى ٢٠٠٩/١/٢٢	حسين ناصر الحريتي
		الحكومة السادسة والعشرون من ٢٠٠٩/١/٢٣ إلى ٢٠٠٩/٥/٢٨	حسين ناصر الحريتي
			روضان عبدالعزیز الروضان
		الحكومة السابعة والعشرون من ٢٠٠٩/٥/٢٩ إلى ٢٠١١/٥/٧	روضان عبدالعزیز الروضان
		الحكومة الثامنة والعشرون من ٢٠١١/٥/٨ إلى ٢٠١١/١٢/١٢	علي فهد الراشد

(١) تولى سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئاسة حكومة واحدة، وهي الحكومة الحادية والعشرين في تاريخ دولة الكويت، واستمرت هذه الحكومة في الفترة من ١٣ يوليو ٢٠٠٣ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٦.

(٢) تولى العضو الوزير أحمد يعقوب باقر حقيبتين وزاريتين في نفس الحكومة - الحادية والعشرين - حيث تولى حقيبته وزارة العدل، وبالإضافة إلى عمله تولى أيضاً حقيبته وزارة الدولة لشؤون البلدية.

(٣) تولى سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئاسة سبع حكومات، وهي الحكومات من الحكومة الثانية والعشرين إلى الحكومة الثامنة والعشرين في تاريخ دولة الكويت، وذلك منذ تشكيل الحكومة الثانية والعشرين بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٦ إلى نهاية فترة الحكومة الثامنة والعشرين في ١٢ ديسمبر ٢٠١١.

(٤) تولى العضو الوزير عبدالواحد محمود العوضي خمس حقائب وزارية في نفس الحكومة - الرابعة والعشرين - وهذه الحقائب على الترتيب التالي: حقيبته وزارة الدولة لشؤون الإسكان، حقيبته وزارة المواصلات، حقيبته وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة (بالإضافة إلى عمله)، حقيبته وزارة الدولة لشؤون الإسكان، حقيبته وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

م	رئيس الوزراء	الحكومة ومدتها الزمنية	العضو الوزير
٧	سمو الشيخ جابر المبارك الصباح ^(١)	الحكومة الثالثة والثلاثون من ٢٠١٣/٨/٤ إلى ٢٠١٦/١١/٢٨	عيسى أحمد الكندري ^(٢)
			د. علي صالح العمير ^(٣)
			د. يعقوب عبدالمحسن الصانع
٨	سمو الشيخ صباح الخالد الصباح ^(٦)	الحكومة الرابعة والثلاثون من ٢٠١٦/١٢/١٠ إلى ٢٠١٧/١١/٣٠	محمد ناصر الجبري ^(٤)
			محمد ناصر الجبري ^(٥)
			محمد ناصر الجبري ^(٧)
٨	سمو الشيخ صباح الخالد الصباح ^(٦)	الحكومة السادسة والثلاثون (الحالية) من ٢٠١٩/١١/١٩ إلى وقت طباعة هذا الإصدار	مبارك سالم الحريص ^(٨)
			محمد ناصر الجبري ^(٧)

(١) تولى سمو الشيخ جابر المبارك الصباح رئاسة سبع حكومات، وهي الحكومات من الحكومة التاسعة والعشرين إلى الحكومة الخامسة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، وذلك منذ تشكيل الحكومة التاسعة والعشرين بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١١ إلى نهاية فترة الحكومة الخامسة والثلاثين بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١٩. مع ملاحظة عدم شمول الجدول السابق على الحكومات التالية: التاسعة والعشرين، والثلاثين، والحادية والثلاثين، والثانية والثلاثين، والتي ترأسها سمو الشيخ جابر المبارك الصباح، ويرجع ذلك إلى خلو تلك الحكومات من السادة الأعضاء الوزراء - كما ذكرنا ذلك تفصيلاً في التعليق على البيان الأول الذي جاء تحت عنوان: أولاً: بيان عام حول الأعضاء الوزراء، وتحديدًا في البند رقم ٨.

(٢) تولى العضو الوزير عيسى أحمد الكندري ثلاث حقائب وزارية في نفس الحكومة - الثالثة والثلاثين - وهذه الحقائب على الترتيب التالي: حقيبة وزارة المواصلات، حقيبة وزارة المواصلات، حقيبة وزارة الدولة لشؤون البلدية.

(٣) تولى العضو الوزير د. علي صالح العمير خمس حقائب وزارية في نفس الحكومة - الثالثة والثلاثين - في تشكيلين متتاليين وهذه الحقائب على النحو التالي: في التشكيل الأول ثلاث حقائب وزارية هي: حقيبة وزارة النفط، حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة، حقيبة وزارة الأشغال العامة، وفي التشكيل الثاني تولى حقيبة وزارة الأشغال العامة، حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

(٤) تولى العضو الوزير محمد ناصر الجبري حقيبتين وزاريتين في نفس الحكومة - الرابعة والثلاثين - حيث تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حقيبة وزارة الدولة لشؤون البلدية.

(٥) تولى العضو الوزير محمد ناصر الجبري ثلاث حقائب وزارية في نفس الحكومة - الخامسة والثلاثين - في تشكيلين متتاليين وهذه الحقائب الوزارية على النحو التالي: في التشكيل الأول تولى حقيبة وزارة الإعلام، وفي التشكيل الثاني تولى حقيبة وزارة الإعلام، وحقيبة وزارة الدولة لشؤون الشباب.

(٦) تولى سمو الشيخ صباح الخالد الصباح رئاسة الحكومة الحالية وهي الحكومة الأولى لسموه، وهي الحكومة السادسة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، والتي صدر المرسوم الأميري بتشكيلها بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ وهي مستمرة حتى وقت طباعة هذا الإصدار.

(٧) تولى العضو الوزير محمد ناصر الجبري حقيبتين وزاريتين في نفس الحكومة - السادسة والثلاثين - وهي الحكومة الحالية، حيث تولى حقيبة وزارة الإعلام وحقيبة وزارة الدولة لشؤون الشباب.

(٨) تولى العضو الوزير مبارك سالم الحريص حقيبتين وزاريتين في نفس الحكومة - السادسة والثلاثين - وهي الحكومة الحالية، حيث تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات، وحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وبنظرة سريعة على البيان السابق يتضح لنا ما يلي:

١- بلغ عدد الحكومات الكويتية على مدار العمل السياسي في دولة الكويت ستاً وثلاثين حكومة، وذلك منذ تشكيل أول حكومة في البلاد (الحكومة الانتقالية) في الثاني من يناير عام ١٩٦٢ وحتى تشكيل الحكومة الحالية في التاسع عشر من نوفمبر عام ٢٠١٩، وترأس خلالها مجلس الوزراء وقام بتشكيل تلك الحكومات عدد ثمانية شيوخ من الأسرة الحاكمة.

٢- كان النصيب الأكبر من تشكيل الحكومات في دولة الكويت من نصيب سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، حيث شكل سموه إحدى عشرة حكومة، ثم جاء في الترتيب الثاني كلاً من سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح وسمو الشيخ جابر المبارك الصباح حيث شكل كل منهما سبع حكومات، ثم سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح حيث شكل سموه خمس حكومات، ثم سمو الشيخ صباح السالم الصباح حيث شكل سموه ثلاث حكومات، ثم كلاً من سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح وسمو الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو الشيخ صباح الخالد الصباح وشكل كل منهم حكومة واحدة.

٣- بلغ عدد الحكومات في تاريخ دولة الكويت والتي شملت ضمن تشكيلها أعضاء وزراء سبعاً وعشرين حكومة - المشمولين في البيان أعلاه - من إجمالي ست وثلاثين حكومة على مدار تاريخ دولة الكويت السياسي، ولعل السبب المفسر لذلك هو عدم انعقاد مجلس الأمة في تلك الفترات، وبالتالي عدم وجود أعضاء لمجلس الأمة ليتم تكليفهم بحمل حقائب وزارية، ويرجع ذلك إلى حل مجلس الأمة في تلك الفترات سواء كان الحل دستورياً أو غير دستوري، وبناءً على ذلك فقد خلت تسع حكومات من السادة الأعضاء الوزراء، وهذا لا يمنع البتة من مشاركة السادة الأعضاء الوزراء في هذه الحكومات التسع غير المشمولة في البيان أعلاه، ولكن هذه المشاركة تمت بصفتهم وزراء

فقط وليس من خلال كونهم أعضاء في مجلس الأمة ثم وزراء، وهذا ما وضحناه تفصيلاً في البيان العام حول الأعضاء الوزراء في بداية التحليلات والنتائج حول هذا الإصدار، وتحديدًا في البند رقم ٨ من نقاط التعليق على البيان.

٤- تراوحت أعداد السادة الأعضاء الوزراء في كل تشكيل حكومي ما بين عضو وزير واحد في كل حكومة إلى ثمانية أعضاء وزراء في حكومة واحدة كحد أقصى، وكانت الحكومة السادسة عشر هي الحكومة التي احتوت على ثمانية أعضاء وزراء.

٥- بعض السادة الأعضاء الوزراء تم تكليفهم بحمل العديد من الحقائب الوزارية على فترات زمنية مختلفة، وقد وصل أقصى عدد للحقائب الوزارية التي كُلف بها أحد الأعضاء إلى سبع حقائب وزارية؛ كأكبر عدد للحقائب الوزارية التي كلف بها عضو وزير واحد على مدار الحكومات الكويتية جميعها، وكانت من نصيب العضو الوزير محمد ناصر الجبري، وكان ذلك في تشكيل الحكومات الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين - الحكومة الحالية -، وهذا ما وضحناه تفصيلاً في إحصائية الحقائب الوزارية التي تولّاها السادة أعضاء مجلس الأمة أثناء عضويتهم، والواردة في البند "ثانياً" في بداية التحليلات والنتائج حول هذا الإصدار، وتحديدًا في البند رقم ٦ من نقاط التعليق على الإحصائية.

بيان عام عن حالات استجواب الأعضاء الوزراء على مدار عمر مجلس

الأمة^(١).

- يشمل البيان على الاستجوابات التي قُدمت للسادة الأعضاء الوزراء منذ الفصل التشريعي الأول عام ١٩٦٣م، وحتى الفصل التشريعي الخامس عشر عام ٢٠١٦م.
- كما يشمل البيان أيضاً على السادة الأعضاء الوزراء في الحكومات المختلفة وقت مناقشة الاستجوابات.

(١) قام بإعداد هذا البيان السيد / خالد سعد بو صليب الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات حول الاستجوابات التي قُدمت للسادة الأعضاء الوزراء على مدار فصول انعقاد مجلس الأمة الموقر، وتم الانتهاء من إعداده في أبريل عام ٢٠١٩م.

الأعضاء الوزراء في الحكومة	نتيجة الاستجواب	تاريخ جلسة الاستجواب	العضو الوزير المُسْتَجَوَّب	مُقَدِّم الاستجواب	دور الانعقاد	الفصل التشريعي
١- خالد المسعود الفهيد (وزير الكهرباء والماء) ٢- عبدالله مشاري الروضان (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل) ٣- يوسف السيد هاشم الرفاعي (وزير البريد والبرق والهاتف)	الاكتفاء بالمناقشة	١٩٦٣/٦/١١	عبدالله الروضان (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل)	محمد الرشيد	الأول	الفصل التشريعي الأول مجلس (١٩٦٣)
١- جاسم محمد الخرافي (وزير المالية والاقتصاد) ٢- خالد جميعان الجميعان (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل)	لم يناقش الاستجواب نظراً لحل المجلس بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣	—	جاسم الخرافي (وزير المالية والاقتصاد)	خميس عقاب سامي المنيس ناصر البناي	الثاني	الفصل التشريعي السادس مجلس (١٩٨٥)

الأعضاء الوزراء في الحكومة	نتيجة الاستجواب	تاريخ جلسة الاستجواب	العضو الوزير المُستجوب	مُقدم الاستجواب	دور الانعقاد	الفصل التشريعي
١- أحمد عبدالله الربيعي (وزير التربية ووزير التعليم العالي) ٢- أحمد خالد الكليب (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل) ٣- جاسم محمد العون (وزير المواصلات ووزير الكهرباء والماء) ٤- عبد المحسن مدعج المدعج (وزير النفط) ٥- مشاري جاسم العنجري (وزير العدل والشؤون الإدارية)	تجديد الثقة بالوزير	١٩٩٥/٢/٢١ طرح الثقة بجلسة ١٩٩٥/٢/٢٨	أحمد الربيعي (وزير التربية ووزير التعليم العالي)	مفرج نهار المطيري	الثالث	الفصل التشريعي السابع مجلس (١٩٩٢)
١- أحمد خالد الكليب (وزير العدل والشؤون الإسلامية) ٢- حمود عبدالله الرقبة (وزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة) ٣- محمد ضيف الله شرار (وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة)	تم تقديم طلبان لطرح الثقة في الوزير ولم يتم التصويت عليهما لحل المجلس في ١٩٩٩/٥/٤ نفس يوم الجلسة	١٩٩٩/٥/٤	أحمد الكليب (وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية)	عباس الخضاري	الثالث	الفصل التشريعي الثامن مجلس (١٩٩٦)

الأعضاء الوزراء في الحكومة	نتيجة الاستجواب	تاريخ جلسة الاستجواب	العضو الوزير المُستجوب	مُقدم الاستجواب	دور الانعقاد	الفصل التشريعي
١- أحمد يعقوب باقر (وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية) ٢- طلال مبارك العيار (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الكهرباء والماء) ٣- فهد دهيسان المبع (وزير الأشغال العامة ووزير الإسكان) ٤- صلاح عبدالرضا خورشيد (وزير التجارة والصناعة)	في جلسة ٢٠٠١/١٢/٣ تم التصويت على إحالة الاستجواب إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإصدار تقريرها بتاريخ ٢٠٠٢/١/٧ جلسة ٢٠٠٢/١/٨ تم الموافقة على التقرير ورفع الاستجواب من جدول الأعمال	٢٠٠١/١٢/٣	أحمد باقر (وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية)	حسين القلاف	الرابع	الفصل التشريعي التاسع مجلس (١٩٩٩)
	الاكتفاء بالمناقشة	٢٠٠٢/١٢/١٦	طلال العيار (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الكهرباء والماء)	حسين القلاف	الخامس التكميلي	
أحمد يعقوب باقر (وزير العدل) لا يوجد عضو وزير آخر في الحكومة أثناء مناقشة الاستجواب	الموافقة على مجموعة من التوصيات	٢٠٠٥/١/١٠	أحمد باقر (وزير العدل)	جمال العمر	الثالث	الفصل التشريعي العاشر مجلس (٢٠٠٣)

العضء الوزراء في الحكومة	نتيجة الاستجواب	تاريخ جلسة الاستجواب	العضء الوزير المُستجوب	مُقدم الاستجواب	دور الانعقاد	الفصل التشريعي
١-علي صالح العمير (وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة)	لم يناقش الاستجواب نظراً لحل المجلس بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦	-	يعقوب الصانع (وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية)	أحمد القضيبى	الرابع	الفصل التشريعي الرابع عشر مجلس (٢٠١٣)
٢-يعقوب عبدالمحسن الصانع (وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية)	لم يناقش الاستجواب نظراً لحل المجلس بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦	-	يعقوب الصانع (وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية)	عبدالله المعيوف	الرابع	
٣-عيسى أحمد الكندري (وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية)	لم يناقش الاستجواب نظراً لحل المجلس بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦	-	يعقوب الصانع (وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية)	عبدالله المعيوف	الرابع	
محمد ناصر الجبري (وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب)	تجديد الثقة بالوزير	٢٠١٩/٤/٣٠ طرح الثقة بجلسة ٢٠١٩/٥/٨	محمد ناصر الجبري (وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب)	محمد الدلال عادل الدمخي رياض العدساني	الثالث	الفصل التشريعي الخامس عشر مجلس (٢٠١٦)

السرد الإحصائي لبيانات أبرز إنجازات الأعضاء الوزراء



حمود الزيد الخالد

تاريخ الميلاد: ١٩٠٩م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: انتخب في عام ١٩٥٠م لعضوية المجلس البلدي حتى عام ١٩٥٣م، وفي أغسطس ١٩٦١م عُين عضواً في هيئة التنظيم.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: المجلس التأسيسي - مجلس ١٩٦٢ (١٩٦٢-١٩٦٣) الفترة من ١٩٦٢/١/٢٠م إلى ١٩٦٣/١/١٥م.

الدائرة الانتخابية: الدائرة الثانية (القبلة) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (٣١٣) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة العدل بعد نجاحه مباشرة كعضو في المجلس التأسيسي.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل بعد نجاحه مباشرة كعضو في المجلس التأسيسي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة العدل (أول وزير للعدل في دولة الكويت).

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه: المرسوم الأميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٢م في شأن تعيين الوزراء،
والصادر في قصر السيف بتاريخ ١١ شعبان ١٣٨١ هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٦٢م^(١).

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومة: استمر وزيراً للعدل في تلك الحكومة من تاريخ ١٧/١/١٩٦٢م إلى
١٥/١/١٩٦٣م^(٣).

عمر الحكومة التي كُلف للعمل بها: استمرت الحكومة الأولى (الانتقالية)^(٤) التي كُلف فيها من
تاريخ ١٧/١/١٩٦٢م إلى ٢٧/١/١٩٦٣م (١٢ شهراً)^(٥).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل المادة الخامسة من المرسوم رقم ٥ لسنة ٥٩ بقانون التسجيل
العقاري.

- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم المسؤولية والحصانة البرلمانية لأعضاء المجلس التأسيسي.

- قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد مكافأة رئيس المجلس التأسيسي.

- قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السجون.

- قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

(١) مصدر المراسيم الأميرية لكافة الحكومات في تاريخ دولة الكويت والواردة في هذا الإصدار وعددها ٣٦ حكومة هو جريدة "الكويت
اليوم" الجريدة الرسمية لحكومة دولة الكويت.

(٢) ترأس هذه الحكومة سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت، الذي أطلق عليه الكويتيون لقب أبو الديمقراطية و"أبو
الدستور"؛ ففي عهده شُكل المجلس التأسيسي ووضِع دستور دولة الكويت، وقد تم تعيين سمو الشيخ صباح السالم الصباح نائباً لرئيس
مجلس الوزراء في ٢٤/١/١٩٦٢م.

(٣) نشير إلى تكليف العضو الوزير حمود زيد الخالد بحقيبة وزارة العدل مرة أخرى في الوزارة الثانية، وذلك في الفترة من ٢٨ يناير
١٩٦٣م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤م، وكذلك نشير أيضاً إلى توليه وزارة الأوقاف بالإنابة في الفترة من ١٣/٣/١٩٦٤م إلى ٩/٥/١٩٦٤م.

(٤) شُكلت هذه الحكومة بمرسوم أميري دون استناد إلى نص دستوري؛ وذلك لأنه لم يكن هناك دستوراً للبلاد تستند عليه وقت تشكيلها،
حيث شُكلت تلك الحكومة الانتقالية في الثاني من يناير عام ١٩٦٢م بهدف محدد وهو وضع دستور للبلاد خلال عام واحد من تشكيلها.

(٥) سبب انتهاء الحكومة الأولى: الإنتهاء من وضع دستور البلاد بالمرحلة الإنتقالية وتكليف ولي العهد بتشكيل الحكومة الجديدة.

- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الأمة.

كما ساهم من خلال عضويته في لجان المجلس التأسيسي كوزير للعدل من المشاركة في

المشروعات التالية:

- إعداد دستور دولة الكويت.
- قانون التسجيل العقاري.
- قانون الوظائف المدنية.
- قانون مراقبة الحسابات.
- قانون البلدية.
- قانون المرافعات المدنية والتجارية.



عبد العزيز حمد الصقر

تاريخ الميلاد: ١٩١٣م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مدير قسم الإقامة والسفر - رئيس غرفة التجارة والصناعة في دولة الكويت منذ عام ١٩٥٩م، وترأسها لمدة ستة وثلاثين عاماً.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: المجلس التأسيسي - مجلس ١٩٦٢ (١٩٦٢-١٩٦٣) الفترة من ١٩٦٢/١/٢٠ إلى ١٩٦٣/١/١٥م.

الدائرة الانتخابية: الدائرة الثانية (القبلة) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (٤٣١) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الصحة العامة بعد نجاحه مباشرة كعضو في المجلس التأسيسي.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الصحة العامة بعد نجاحه مباشرة

كعضو في المجلس التأسيسي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الصحة العامة (أول وزير للصحة العامة في دولة الكويت).

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه: المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢م بتعيين الوزراء، والصادر في قصر السيف بتاريخ ١١ شعبان ١٣٨١ هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٦٢م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: استمر وزيراً للصحة العامة في تلك الحكومة من تاريخ ١٧/١/١٩٦٢م إلى ١٥/١/١٩٦٣م.

عمر الحكومة التي كُلف للعمل بها: استمرت الحكومة الأولى (الانتقالية) التي كُلف فيها من تاريخ ١٧/١/١٩٦٢م إلى ٢٧/١/١٩٦٣م (١٢ شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم قيد المواليد والوفيات. (أُلغي بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٩).

- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة في الكويت وتنظيم الصيدليات ومخازن الأدوية والوسطاء ووكلاء مصانع وشركات الأدوية. (أُلغي بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦).

- قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم مزاولة مهنة تجهيز النظارات الطبية وبيعها في الكويت. (أُلغي بمرسوم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١).

(١) ترأس سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت الحكومة الأولى الانتقالية بهدف وضع دستور للبلاد.



محمد يوسف المصنف

تاريخ الميلاد: ١٩١١م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مدير لدائرة الأشغال - واشترك في اللجنة التنفيذية بعد ما حُلت مجالس الصحة والأوقاف والمعارف - وفي عام ١٩٥٨م عُين عضواً في الهيئة التنظيمية حيث بدأت عملية التنظيم للمناطق وبيوت الدخل المحدود.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: المجلس التأسيسي - مجلس ١٩٦٢ (١٩٦٢-١٩٦٣) الفترة من ١٩٦٢/١/٢٠م إلى ١٩٦٣/١/١٥م.

الدائرة الانتخابية: الدائرة السابعة (الدسمة) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (٤٥١) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة كعضو في المجلس التأسيسي.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة كعضو في المجلس التأسيسي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (أول وزير للشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت).

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه: المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢م بتعيين الوزراء، والصادر في قصر السيف بتاريخ ١١ شعبان ١٣٨١ هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٦٢م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح

فترة عمله في الحكومة: استمر وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في تلك الحكومة من تاريخ ١٩٦٢/١/١٧ م إلى ١٩٦٣/١/٢٧ م^(١).

عمر الحكومة التي كُلف للعمل بها: استمرت الحكومة الأولى (الانتقالية) التي كُلف فيها من تاريخ ١٩٦٢/١/١٧ م إلى ١٩٦٣/١/٢٧ م (١٢ شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الوظائف العامة المدنية.
- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القانون رقم ١٠ لسنة ٦٠ الخاص بديوان الموظفين.
- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن المساعدات العامة. (أُلغِيَ بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨).
- قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن الجمعيات التعاونية. (أُلغِيَ بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩).
- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض مواد قانون الوظائف العامة المدنية.

(١) نشير إلى تكليف العضو الوزير محمد يوسف النصف بحقيبة وزارة الصحة العامة في الفترة من ١٩٦٣/١/١٥ إلى ١٩٦٣/١/٢٦ تعيين بالإضافة إلى عمله).



عبدالله مشاري الروضان

تاريخ الميلاد: ١٩١٠م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مختار منطقة الدعية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المختارون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الأول - مجلس ١٩٦٣ (١٩٦٣-١٩٦٧) الفترة من ١٩٦٣/١/٢٩ إلى ١٩٦٧/١/٣م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السابعة (الدسة) وحصل على المركز الثاني بأصوات (٥٥٣) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقائق الوزارية: تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة كعضو في الفصل التشريعي الأول، ثم تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تشكيلات وزارية مختلفة في نفس الفصل التشريعي.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة كعضو في الفصل التشريعي الأول - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقائق الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في خمسة تشكيلات وزارية متتالية، بداية من (الحكومة الثانية) وصولاً إلى (الحكومة السادسة).

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة والصادر بتاريخ ٣ رمضان ١٣٨٢ هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٦٣ م.
- المرسوم الأميري بتعيين الوزراء الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢ شعبان ١٣٨٤ هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٦٤ م.
- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١ رمضان ١٣٨٤ هـ الموافق ٣ يناير ١٩٦٥ م.
- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٢ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٦٥ م.
- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٨٦ هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٦٧ م.
- سمو رؤساء مجلس الوزراء المكلفين بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ صباح السالم الصباح^(١)، وسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(٢).**
- فترة عمله في الحكومات: كُلف بحقيقتي وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف والشؤون الإسلامية في الفترات التالية:**
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ٢٨ يناير ١٩٦٣ م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤ م.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ٦ ديسمبر ١٩٦٤ م إلى ٢ يناير ١٩٦٥ م^(٣).
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٣ يناير ١٩٦٥ م إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٥ م^(٤).

(١) ترأس سمو الشيخ صباح السالم الصباح رئاسة الوزراء في ثلاث حكومات متتالية: هي الحكومات: الثانية والثالثة والرابعة من حكومات دولة الكويت، ثم تولى حكم البلاد في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ م.

(٢) ترأس سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح رئاسة الوزراء في خمس حكومات متتالية: هي الحكومات من الحكومة الخامسة إلى الحكومة التاسعة من حكومات دولة الكويت.

(٣) تعد هذه الحكومة هي أقصر حكومة في تاريخ الكويت؛ حيث لم تستمر هذه الوزارة إلا ثمانية وعشرين يوماً فقط، ولم تنل الثقة في مجلس الأمة بسبب تعارضها مع المادة ١٣١ من الدستور.

(٤) الحكومة الرابعة في تاريخ دولة الكويت، والتي استمرت أحد عشر شهراً، وانتهت بوفاة سمو الأمير الراحل الشيخ / عبدالله سالم الصباح في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ م.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م إلى ٣ فبراير ١٩٦٧م.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٤ فبراير ١٩٦٧م إلى ١ فبراير ١٩٧١م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثانية استمرت في الفترة من ٢٨ يناير ١٩٦٣م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤م (٢٢ شهراً) ^(١).
- الحكومة الثالثة استمرت في الفترة من ٦ ديسمبر ١٩٦٤م إلى ٢ يناير ١٩٦٥م (٢٨ يوماً) ^(٢).
- الحكومة الرابعة استمرت في الفترة من ٣ يناير ١٩٦٥م إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٥م (١١ شهراً) ^(٣).
- الحكومة الخامسة استمرت في الفترة من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م إلى ٣ فبراير ١٩٦٧م (١٤ شهراً) ^(٤).
- الحكومة السادسة استمرت في الفترة من ٤ فبراير ١٩٦٧م إلى ١ فبراير ١٩٧١م (٤٨ شهراً) ^(٥).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- إقرار قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات مجلس الأمة.
- إقرار قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
- قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاجتماعات والمواكب والتجمعات. (أُلغي بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩).
- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل قانون العمل في القطاع الحكومي.
- إقرار قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ في شأن التحقيق البرلماني وإصلاح الجهاز الإداري في الدولة.

(١) سبب انتهاء الحكومة الثانية: استقالة الشيخ / صباح السالم الصباح من رئاسة الحكومة ومن ثم عودته امتثالاً لرغبة الأمير بتشكيل حكومي جديد يضم الشيخ / جابر الأحمد نائباً له وتقليص عدد الوزراء الشيوخ.

(٢) سبب انتهاء الحكومة الثالثة: خطأ في تشكيل الحكومة وتعارض مع المادة ١٣١ من الدستور، والتي تنص على أنه "لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يتولى أي وظيفة عامة أخرى ... إلخ"، لذا لم تنل الحكومة الثقة في مجلس الأمة.

(٣) سبب انتهاء الحكومة الرابعة: وفاة الأمير (سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح) في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م، وتولي الشيخ / صباح السالم الصباح إمارة البلاد. ملحوظة: عُيّن الشيخ / جابر الأحمد الصباح ولياً للعهد ورئيساً للوزراء في ١٢/٤/١٩٦٥م.

(٤) سبب انتهاء الحكومة الخامسة: استقالة الحكومة بعد مرور ٤ سنوات من بداية الفصل التشريعي الأول، وتمهيداً لانتخابات مجلس أمة جديد في ١٩٦٧/١/٢٥، وشكلت الحكومة الجديدة في ١٩٦٧/٢/٤.

(٥) سبب انتهاء الحكومة السادسة: دستوري؛ حيث استقالت الحكومة بعد مرور ٤ سنوات من بداية تشكيلها تمهيداً لانتخابات مجلس أمة جديد عام ١٩٧١. ملحوظة: ساد الاستقرار واتسمت العلاقة بين السلطين بالتعاون والإيجابية على مدار ٨ سنوات في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٥.

- إقرار قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.
- قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل في القطاع الأهلي. (ألغى بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠).
- قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٦٦/٦٥ يخصص لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ومن أبرز إسهاماته وإنجازاته خلال توليه حقيبة وزارة الأوقاف:

- عندما تولى العضو الوزير عبدالله مشاري الروضان رحمه الله تعالى حقيبة وزارة الأوقاف كانت أعمال الوزارة محدودة بالإشراف على المساجد والأوقاف الخيرية وحملات الحج وغيرها، ولكن الوزير عبدالله مشاري الروضان رحمه الله تعالى أراد توسيع نطاق عمل الوزارة على الصعيدين المحلي والدولي، فتقدم إلى مجلس الوزراء في أكتوبر عام ١٩٦٥م بطلب إضافة (الشؤون الإسلامية) إلى اسم الوزارة ليصبح اسمها: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- منذ تولى العضو الوزير عبدالله مشاري الروضان رحمه الله تعالى حقيبة وزارة الأوقاف وحتى عام ١٩٧١م وهو يفكر جلياً مع مستشاريه بالوزارة في تأسيس إدارة خاصة للوقف، تعتنى بالوقف على اختلاف أنواعه، وتتولى صرف عائداته، فيما هو مفيد وصالح، كبناء المساجد والأعمال الخيرية على اختلاف أنواعها، وكان يرى أن عائدات الوقف أمانة في أعناق القائمين عليه، ولا بد أن تتوافر فيهم الأمانة التامة، ومخافة الله عز وجل، والحفاظ على أموال الواقفين أحياء كانوا أو أمواتاً، وتحققت رغبته هذه عام ١٩٩٣م، بعد صدور مرسوم أميري رقم ٢٥٧ بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف، وهي الآن المشرفة على الوقف بجميع فئاته، وهي التي تديره وتدير ريعه فيما يخدم المسلمين في أمور دينهم. وغيرها من أوجه عمل الخير.



خالد المسعود الفهيد

تاريخ الميلاد: ١٩٢٩م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: ناظر لمدرسة الخليل بن أحمد عام ١٩٦٠م.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة: مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الأول - مجلس ١٩٦٣ (١٩٦٣ - ١٩٦٧) الفترة من ١٩٦٣/١/٢٩م إلى ١٩٦٧/١/٣م.

الدائرة الانتخابية: الدائرة الخامسة (كيفان) حصل على المركز (الثاني) بأصوات (١٠٤٦) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقائق الوزارية: تولى حقيبة وزارة الكهرباء والماء في ١٣ مارس عام ١٩٦٤م أي بعد نجاحه في انتخابات الفصل التشريعي الأول بمدة ١٤ شهراً تقريباً، ثم حقيبة وزارة التربية والتعليم في ثلاثة تشكيلات وزارية متتالية في نفس الفصل التشريعي.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة :

- اقتراح في شأن القضية الإسكانية.

- اقتراح في شأن العلاوة الاجتماعية.

- اقتراح في شأن قانون المطبوعات والنشر.

- اقتراح في شأن الضمان الاجتماعي.

- اقتراح في شأن تحديد أسعار الوقود في الكويت.

- اقتراح في شأن تعديل معدلات القضاة وأعضاء النيابة.

- اقتراح في شأن تأمين النفط في الكويت.

- اقتراح في شأن القروض السكنية.

- اقتراح في شأن زيادة رأس مال بنك التسليف والادخار.

- اقتراح في شأن تعديل قانون جوازات السفر.

- اقتراح في شأن إنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

الحقائب الوزارية التي استلمها :

- حقيبة وزارة الكهرباء والماء.

- حقيبة وزارة التربية والتعليم في ثلاثة تشكيلات وزارية متتالية.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه :

- المرسوم الأميري لسنة ١٩٦٤م بتعديل التشكيل الوزاري، والصادر بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٨٣ هـ

الموافق ١٣ مارس ١٩٦٤م.

- المرسوم الأميري بتعيين الوزراء الصادر في قصر السيف في ٢ شعبان ١٣٨٤هـ الموافق ٦ ديسمبر

١٩٦٤م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف أول رمضان ١٣٨٤هـ الموافق ٣ يناير

١٩٦٥م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف ١٢ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٦٥ م.

سمو رؤساء مجلس الوزراء المكلفين بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ صباح السالم الصباح^(١)، وسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومات: كُلف بحقيقتي وزارتي الكهرباء والماء والتربية والتعليم في الفترات التالية:

- وزارة الكهرباء والماء في ١٣ مارس ١٩٦٤ م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤ م^(٣).

- وزارة التربية والتعليم في الفترة من ٦ ديسمبر ١٩٦٤ م إلى ٢ يناير ١٩٦٥ م.

- وزارة التربية والتعليم في ٣ يناير ١٩٦٥ م إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٥ م.

- وزارة التربية في ٤ ديسمبر ١٩٦٥ م إلى ٣ فبراير ١٩٦٧ م.

عمر الحكومات التي تكليفه للعمل بها :

- الحكومة الثانية استمرت في الفترة من ٢٨ يناير ١٩٦٣ م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤ م (اثنان وعشرون شهراً).

- الحكومة الثالثة استمرت في الفترة من ٦ ديسمبر ١٩٦٤ م إلى ٢ يناير ١٩٦٥ م (ثمانية وعشرون يوماً).

(١) تم تكليف العضو الوزير خالد مسعود الفهيد بحقائب ثلاث وزارات في الثلاث حكومات المتتالية التي قام بتشكيلها سمو الشيخ صباح السالم الصباح، وهي الحكومات الثانية والثالثة والرابعة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم تكليف العضو الوزير خالد مسعود الفهيد بحقيبة وزارة واحدة في عهد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وهي الحكومة الأولى لسموه والخامسة في تاريخ دولة الكويت.

(٣) تم تكليف العضو الوزير خالد مسعود الفهيد بحقيبة وزارة الكهرباء والماء في تعديل وزاري على الحكومة الثانية.

- الحكومة الرابعة استمرت في الفترة من ٣ يناير ١٩٦٥م إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٥م (أحد عشر شهراً).
- الحكومة الخامسة استمرت في الفترة من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م إلى ٣ فبراير ١٩٦٧م (أربعة عشر شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن التعليم الإلزامي.
- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن الموافقة على ارتباط دولة الكويت باتفاقية اتحاد إذاعات الدول العربية.
- قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ بتعديل مادة في قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١. (أُلغِيَ بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦).
- قانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن إنشاء معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط.
- قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي. (أُلغِيَ بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩).



يوسف السيد هاشم الرفاعي

تاريخ الميلاد: ١٩٣٢م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: رئيس إدارة الإقامة والسفر.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنوات العضوية:

- الفصل التشريعي الأول - مجلس ١٩٦٣ (١٩٦٣-١٩٦٧) الفترة من ١٩٦٣/١/٢٩ م إلى ١٩٦٧/١/٣ م.

- الفصل التشريعي الثاني - مجلس ١٩٦٧ (١٩٦٧ - ١٩٧٠) الفترة من ١٩٦٧/٢/٧ م إلى ١٩٧٠/١٢/٣٠ م.

الدائرة الانتخابية:

- عضواً عن الدائرة الأولى (الشرق) بعدد أصوات (٧٣٤) ناخباً (الفصل التشريعي الأول).

- عضواً عن الدائرة الأولى (الشرق) بعدد أصوات (١٢٢٦) ناخباً (الفصل التشريعي الثاني).

مدة العضوية قبل توليه الحقايب الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف في تعديل وزاري بتاريخ ١٣ مارس ١٩٦٤م (أي بعد

نجاحه في الفصل التشريعي الأول بمدة أربعة عشر شهراً تقريباً)، ثم تولى حقيبة وزارة

الدولة لشؤون مجلس الوزراء في ٤ ديسمبر ١٩٦٥م، ثم تولى نفس الحقيبة في تشكيلات وزارية

مختلفة في نفس الفصل التشريعي.

- تولى نفس الحقيبة الوزارية (وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء) في الفصل التشريعي الثاني.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة:

على الرغم من قصر فترة عضويته قبل توليه حقيبة الوزارة؛ إلا أنه شارك بالعديد من الإسهامات خلال تلك الفترة من أهمها:

- اقتراح بتعديل المادة الثانية من الدستور.
- اقتراح في شأن لجنة التثمين وضرورة أن يُراعى في اختيار أعضائها أن تضم عضواً عن كل دائرة من الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي.
- اقتراح بتعديل جدول درجات ومرتببات رجال القضاء وأعضاء النيابة.
- اقتراح بتأميم شركة النفط في الكويت.
- اقتراح في شأن استقلال كلية البنات بجامعة الكويت عن كلية البنين.
- اقتراح في شأن بناء مسجد مطار الكويت الدولي.
- اقتراح في شأن عدم السماح لعضو مجلس الأمة المنتخب بالجمع بين العضوية وتولي الوظائف العامة.
- اقتراح بإصدار قرار يحث وزارة الصحة العامة على الإسراع في إنشاء بنك الدم.
- اقتراح في شأن منح الأولوية في الامتلاك للبيوت التي يسكنها أصحابها.
- اقتراح في شأن توصية لجان الجنسية بالتعامل مع البادية وإعادة تشكيل اللجنة العليا.

- اقتراح في شأن فتح باب التسجيل في المدارس الحكومية أمام أبناء جميع المقيمين في البلاد.

- اقتراح في شأن مد شبكة الكهرباء والماء والهاتف من منطقة الروضتين إلى منطقة العبدلي.

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف في تعديل وزاري على الحكومة الثانية.

- حقيبة نفس الوزارة (البريد والبرق والهاتف) في الحكومة الثالثة.

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في ثلاثة تشكيلات وزارية متتالية؛ بدايةً من

(الحكومة الرابعة) ووصولاً إلى (الحكومة السادسة).

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري لسنة ١٩٦٤م بتعديل التشكيل الوزاري، والصادر بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٨٣ هـ

الموافق ١٣ مارس ١٩٦٤م.

- المرسوم الأميري بتعيين الوزراء الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢ شعبان ١٣٨٤ هـ الموافق

٦ ديسمبر ١٩٦٤م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١ رمضان ١٣٨٤ هـ الموافق

٣ يناير ١٩٦٥م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٢ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق

٤ ديسمبر ١٩٦٥م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٨٦ هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٦٧م.

سمو رؤساء مجلس الوزراء المكلفين بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ صباح السالم الصباح^(١)، وسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومات: كلف بحقيقتي وزارتي البريد والبرق والهاتف ثم وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الفترات التالية:

- وزارة البريد والبرق والهاتف من ١٣ مارس ١٩٦٤م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤م.

- وزارة البريد والبرق والهاتف من ٦ ديسمبر ١٩٦٤م إلى ٢ يناير ١٩٦٥م.

- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء من ٣ يناير ١٩٦٥م إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٥م.

- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م إلى ٣ فبراير ١٩٦٧م.

- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء من ٤ فبراير ١٩٦٧م إلى ٨ ديسمبر ١٩٧٠م^(٣).

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثانية استمرت في الفترة من ٢٨ يناير ١٩٦٣م إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٤م (اثنان وعشرون شهراً).

(١) تم تكليف العضو الوزير يوسف السيد هاشم الرفاعي بحقائب ثلاث وزارات في ثلاث حكومات متتالية، والتي قام بتشكيلها سمو الشيخ صباح السالم الصباح، وهي الحكومات الثانية والثالثة والرابعة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم تكليف العضو الوزير يوسف السيد هاشم الرفاعي بحقائب وزارتين في عهد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وهي الحكومة الأولى والثانية لسموه والخامسة والسادسة في تاريخ دولة الكويت.

(٣) استقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يوسف السيد هاشم الرفاعي من منصبه تمهيداً لخوض انتخابات مجلس الأمة.

- الحكومة الثالثة استمرت في الفترة من ٦ ديسمبر ١٩٦٤م إلى ٢ يناير ١٩٦٥م (ثمانية وعشرون يوماً).

- الحكومة الرابعة استمرت في الفترة من ٣ يناير ١٩٦٥م إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٥م (أحد عشر شهراً).

- الحكومة الخامسة استمرت في الفترة من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م إلى ٣ فبراير ١٩٦٧م (أربعة عشر شهراً).

- الحكومة السادسة استمرت في الفترة من ٤ فبراير ١٩٦٧م إلى ١ فبراير ١٩٧١م (ثمانية وأربعون شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ في شأن التحقيق البرلماني وإصلاح الجهاز الإداري.

- قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة.

- قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التوثيق.

- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ بتعديل مادة في قانون الوظائف العامة المدنية.



عبد العزيز إبراهيم الفليح

تاريخ الميلاد: ١٩٢٧م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: وزير للصحة العامة منذ ٣ يناير ١٩٦٥م.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الثاني - مجلس ١٩٦٧ (١٩٦٧ - ١٩٧٠) الفترة من ١٩٦٧/٢/٧م إلى ١٩٧٠/١٢/٣٠م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثانية (القبلة) بعدد أصوات (٣٦٤) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الصحة العامة بعد نجاحه مباشرة في الفصل التشريعي الثاني.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الصحة العامة بعد نجاحه مباشرة كعضو في الفصل التشريعي الثاني - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الصحة العامة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٨٦ هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٦٧م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الصحة العامة في الفترة التالية:

- وزارة الصحة العامة من ٤ فبراير ١٩٦٧م إلى ٨ ديسمبر ١٩٧٠م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة استمرت في الفترة من ٤ فبراير ١٩٦٧ إلى ١ فبراير ١٩٧١ (ثمانية وأربعون شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس مقاومة الجراد الصحراوي في الشرق الأدنى.

- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

- قانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن حيازة الكلاب والإجراءات الوقائية من مرض الكلب.

- قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات.

(١) تم تكليف العضو عبدالعزيز إبراهيم الفليج بحقيبة وزارة الصحة العامة في الحكومة الثانية التي قام بتشكيلها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهي الحكومة السادسة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) كُلف السيد/ عبدالعزيز إبراهيم الفليج بحقيبة وزارة الصحة العامة قبل عضوية مجلس الأمة، حيث كان وزيراً للصحة العامة في الحكومة الرابعة في الفترة من ٣ يناير ١٩٦٥م حتى ٣ ديسمبر ١٩٦٥م، كما كُلف بحقيبة نفس الوزارة (وزارة الصحة العامة) في الحكومة الخامسة في الفترة من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م حتى ٣ فبراير ١٩٦٧م، وكان ذلك قبل ترشحه لانتخابات مجلس الأمة لعضوية الفصل التشريعي الثاني.



عبد العزيز عبد الله الصرعاوي

تاريخ الميلاد: ١٩٢٨م.

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل منذ ٣ يناير ١٩٦٥م.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الثاني - مجلس ١٩٦٧ (١٩٦٧ - ١٩٧٠) الفترة من ١٩٦٧/٢/٧م إلى

١٩٧٠/١٢/٣٠م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الخامسة (كيفان) بعدد أصوات (٩٧٩) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف بتاريخ

٣٠ أبريل ١٩٦٧م أي بعد نجاحه في الفصل التشريعي الثاني بحوالي شهرين ونصف تقريباً،

حيث بدأ الفصل التشريعي الثاني في ٧ فبراير ١٩٦٧م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة

العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف بعد نجاحه

بفترة وجيزة (حوالي شهرين ونصف تقريباً) كعضو في الفصل التشريعي الثاني - كما أوضحنا

في الفقرة السابقة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف - كما أنه تولى حقيبة

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في حكومتين متتاليتين قبل عضوية مجلس الأمة^(١).

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتعيين عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي وزيراً للبريد والبرق والهاتف الصادر

في قصر السيف بتاريخ ٢٠ محرم ١٣٨٧ هـ الموافق ٣٠ أبريل ١٩٦٧ م^(٢).

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(٣).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف في الفترة التالية:

- وزارة البريد والبرق والهاتف من ٣٠ أبريل ١٩٦٧ م إلى ١ فبراير ١٩٧١ م^(٤).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة استمرت في الفترة من ٤ فبراير ١٩٦٧ إلى ١ فبراير ١٩٧١ (٤٨ شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم أعمال البريد.

(١) كُلف السيد عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل عضوية مجلس الأمة: حيث كان وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الرابعة في الفترة من ٣ يناير ١٩٦٥ م حتى ٣ ديسمبر ١٩٦٥ م، كما كُلف بحقيبة نفس الوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) في الحكومة الخامسة في الفترة من ٤ ديسمبر ١٩٦٥ م حتى ٣ فبراير ١٩٦٧ م، وكان ذلك قبل ترشحه لانتخابات مجلس الأمة لعضوية الفصل التشريعي الثاني.

(٢) تم الإعلان عن تكليف العضو عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي وزيراً للبريد والبرق والهاتف في جلسة مجلس الأمة العلنية في يوم الثلاثاء ٢٢ محرم سنة ١٣٨٧ هـ الموافق ٢ مايو ١٩٦٧ م، وتم تعيينه أيضاً وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء - تعيين بالإضافة إلى عمله كوزير للبريد والبرق والهاتف - وذلك في الفترة من ١٩٧٠/١٢/٨ إلى ١٩٧١/١/٢٦.

(٣) تم تكليف العضو عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي بحقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف في الحكومة الثانية التي قام بتشكيلها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهي الحكومة السادسة في تاريخ دولة الكويت ليصبح عدد وزراء الحكومة السادسة ١٤ وزيراً منهم ثلاثة منتخبون.

(٤) بعد انتهاء الفصل التشريعي الثاني كُلف السيد عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي مرة أخرى في الحكومة السابعة بحقيبة وزارة البريد والبرق والهاتف ووزيراً للكهرباء والماء بالوكالة - لم يكن عضواً في مجلس الأمة - واستمرت الحكومة السابعة في الفترة من ٢ فبراير ١٩٧١ م حتى ٨ فبراير ١٩٧٥ م.

- قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بالموافقة على وثائق المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البريدي العالمي

المنعقد بفيينا سنة ١٩٦٤.

- قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلوكية

واللاسلكية وملحقيها، والموقعة في الرباط في عام ١٩٦٧.



حمد مبارك العيار

تاريخ الميلاد: ١٩٣٦

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنوات العضوية: الفصل التشريعي الثالث - مجلس ١٩٧١ (١٩٧١-١٩٧٥) الفترة من ١٩٧١/٢/١٠م إلى ١٩٧٥/١/٨م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة (الشويخ) بعدد أصوات (٨٤٣) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٢ فبراير سنة ١٩٧١م بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة كعضو في الفصل التشريعي الثالث - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٣٩٠ هـ الموافق ٢ فبراير ١٩٧١م.

(١) كانت للعضو حمد مبارك العيار إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصلين التشريعيين الأول والثاني، أما في الفصل التشريعي الثالث فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترة التالية^(٢):

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ٢ فبراير ١٩٧١م إلى ٨ فبراير ١٩٧٥م.

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السابعة استمرت في الفترة من ٢ فبراير ١٩٧١م إلى ٨ فبراير ١٩٧٥م (٤٨ شهراً)^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض مواد القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن المساعدات

العامّة. (ألغى بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨).

- قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ بتعديل جداول مرتبات الموظفين والمستخدمين والعمال الكويتيين

وفئات العلاوة الاجتماعية المقررة لهم.

- قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ في شأن زيادة فئات العلاوة الاجتماعية للموظفين والمستخدمين

والعمال غير الكويتيين ومرتبّات ذوي الرواتب المقطوعة منهم.

- قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ بتعديل جداول رواتب العسكريين من رجال الجيش وفئات علاواتهم

الاجتماعية.

- قانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ بتعديل جداول رواتب رجال قوة الشرطة وفئات علاواتهم

الاجتماعية.

(١) تم تكليف العضو حمد مبارك العيار بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الثالثة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهي الحكومة السابعة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى أن تكليف السيد حمد مبارك العيار بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كان أثناء عضوبته، ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه حقيبة وزارة الإسكان، وكان ذلك بعد إنتهاء الفصل التشريعي الثالث، حيث كُلف في الحكومة الثامنة بتولي وزارة الإسكان بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٥م، ثم كُلف في الحكومة التاسعة بتولي حقيبة نفس الوزارة (وزارة الإسكان) بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٧٦م، ثم استمر في تكليفه بنفس الحقيبة (وزارة الإسكان) في الحكومة العاشرة بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٧م، ثم قدم استقالته بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٠م.

(٣) سبب انتهاء الحكومة السابعة: استقالة الحكومة بعد مرور ٤ سنوات من بداية تشكيلها تمهيداً لانتخابات مجلس الأمة الجديد عام ١٩٧٥. ملحوظة: ساد الاستقرار واتسمت العلاقة بين السلطتين بالتعاون والإيجابية على مدار ٨ سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٥.



راشد عبدالله الفرحان

تاريخ الميلاد: ١٩٣٠

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: موظف في وزارة الخارجية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنوات العضوية: الفصل التشريعي الثالث - مجلس ١٩٧١ (١٩٧١-١٩٧٥) الفترة من ١٩٧١/٢/١٠ إلى ١٩٧٥/١/٨ م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السادسة (القادسية) بعدد أصوات (٧٣٠) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والعمل بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة كعضو في الفصل التشريعي الثالث - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(١) كانت للعضو راشد عبدالله الفرحان إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصلين التشريعيين الأول والرابع، أما في الفصل التشريعي الثالث فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٣٩٠ هـ الموافق ٢ فبراير ١٩٧١ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الفترة التالية:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٢ فبراير ١٩٧١ م إلى ٨ فبراير ١٩٧٥ م.

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السابعة استمرت في الفترة من ٢ فبراير ١٩٧١ م إلى ٨ فبراير ١٩٧٥ م (ثمانية وأربعين شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ في شأن الوصية الواجبة.

- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ بالتصديق على ميثاق المؤتمر الإسلامي.

- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن إدارة شؤون القصر. (ألغى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣).

- قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن ادعاءات الملكية بسندات أو بوضع اليد على أملاك الدولة.

(١) تم تكليف العضو راشد عبدالله الفرحان بحقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومة الثالثة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهي الحكومة السابعة في تاريخ دولة الكويت.



د. عبدالرحمن عبدالله العوضي

تاريخ الميلاد: ١٩٣٦

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: الوكيل المساعد للخدمات بوزارة الصحة - دولة الكويت
في الفترة من عام ١٩٧٠م إلى عام ١٩٧٥م.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء الأطباء والصيدلة.

سنوات العضوية: الفصل التشريعي الرابع - مجلس ١٩٧٥ (١٩٧٥ - ١٩٧٦) الفترة من ١٩٧٥/٢/٩م إلى
١٩٧٦/٨/٢٩م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السادسة (القادسية) وحصل على المركز (الأول) بأصوات
(٩٣٩) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الصحة العامة بعد نجاحه
مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة
العضوية بمجلس الأمة؛ وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الصحة العامة بعد نجاحه مباشرة
كعضو في الفصل التشريعي الرابع - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الصحة العامة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٧ محرم ١٣٩٥ هـ الموافق ٩ فبراير ١٩٧٥ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كلف بحقيبة وزارة الصحة العامة في الفترة التالية:

- وزارة الصحة العامة من ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ م إلى ٥ سبتمبر ١٩٧٦ م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثامنة استمرت في الفترة من ٩ فبراير ١٩٧٥ م إلى ٥ سبتمبر ١٩٧٦ م (١٩ شهراً)^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- إقرار قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على تعديل المادتين ٣٤ و ٥٥ من دستور منظمة الصحة

العالمية.

(١) تم تكليف العضو د. عبدالرحمن عبدالله العوضي بحقيبة وزارة الصحة العامة في الحكومة الرابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهي الحكومة الثامنة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى أن تكليف د. عبدالرحمن عبدالله العوضي بحقيبة وزارة الصحة العامة كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي الرابع - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة أعلاه - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه نفس الحقيبة بعد إنتهاء الفصل التشريعي الرابع، وتولييه أيضاً غيرها من الحقائب الوزارية في عدة حكومات متعاقبة، حيث كُلف في الحكومات: التاسعة بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٧٦ م، والعاشر بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٧ م، والحادية عشر بتاريخ ٤ مارس ١٩٨١ م بتولي حقيبة وزارة الصحة العامة، وتم تعيينه وزيراً للتخطيط بالإضافة إلى عمله كوزير للصحة العامة في ١٤/٩/١٩٨٣ م، ثم كُلف في الحكومة الثانية عشر بتولي وزارة الصحة ووزارة التخطيط معاً بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٥ م، ثم عاد مرة أخرى إلى تولي حقيبة وزارة الصحة العامة في الحكومة الثالثة عشر بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٦ م، وتم تعيينه وزيراً للتخطيط بالإضافة إلى عمله كوزير للصحة العامة مرة أخرى بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٨ م، وفي الحكومة الرابعة عشر كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٠ م.

(٣) سبب انتهاء الحكومة الثامنة: استقالت الحكومة بعد حل مجلس الأمة بسبب تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة؛ الأمر الذي أدى إلى صدور مرسوم أميري بحل المجلس بتاريخ ٢٩/٨/١٩٧٦ وذلك للأسباب التالية: تعطيل مشروعات القوانين التي تراكمت طويلاً لدى المجلس - ضياع الكثير من جلسات المجلس بدون فائدة - التهجم والتجني على الوزراء - فقدان التعاون بين السلطتين.

*ملحوظة: كان هذا هو الحل غير الدستوري الأول الذي استمر أكثر من ٤ سنوات.

- إقرار قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة للمساهمة في صندوق الإغاثة العاجلة التابع للأمم المتحدة.

- إقرار قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة واستعمالها في الكويت (أُلغِيَ بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٣).

- إقرار قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم بيع الدواء بالأسعار المخفضة. (أُلغِيَ بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥).



عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي

تاريخ الميلاد: ١٩٣٦

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مدير إدارة في وزارة المالية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنوات العضوية: الفصل التشريعي الرابع - مجلس ١٩٧٥ (١٩٧٥-١٩٧٦) الفترة من ١٩٧٥/٢/١١م إلى ١٩٧٦/٨/٢٩م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السابعة (الدسمه) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٧٩٩) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة النفط بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي الرابع - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة النفط بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة النفط.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٧ محرم ١٣٩٥ هـ الموافق ٩ فبراير ١٩٧٥م.

(١) كانت للعضو عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الثالث، أما في الفصل التشريعي الرابع فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة النفط بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كلف بحقيبة وزارة النفط في الفترة التالية:

- وزارة النفط من ٩ فبراير ١٩٧٥م إلى ٥ سبتمبر ١٩٧٦م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثامنة استمرت في الفترة من ٩ فبراير ١٩٧٥م إلى ٥ سبتمبر ١٩٧٦م (تسعة عشر شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن أيلولة أسهم القطاع الخاص في شركة البترول الوطنية الكويتية إلى الدولة.

- قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ بالموافقة على اتفاقية إنشاء الصندوق الخاص للأوبك.

- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية.

(١) تم تكليف العضو عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي بحقيبة وزارة النفط في الحكومة الرابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهي الحكومة الثامنة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي بحقيبة وزارة النفط كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي الرابع - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه نفس الحقيبة بعد إنتهاء الفصل التشريعي الرابع، حيث كُلف في الحكومة التاسعة بتولي حقيبة نفس الوزارة بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٧٦م، وقد مارست هذه الحكومة أعمالها في غياب مجلس الأمة الذي تم حله خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١).



عيسى محمد المزيدي

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: وكيل وزارة التجارة المساعد للشؤون الصناعية حتى عام ١٩٧٦.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.
سنة العضوية: الفصل التشريعي الخامس - مجلس ١٩٨١ (١٩٨١-١٩٨٥) الفترة من ١٩٨١/٣/٩ م إلى ١٩٨٥/١/١٩ م.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثامنة (حولي) بعدد أصوات (٢٦٩) ناخباً.
مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة المواصلات بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي الخامس - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة المواصلات بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.
الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة المواصلات.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٤٠١ هـ الموافق ٤ مارس ١٩٨١ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة المواصلات في الفترة التالية:

- وزارة المواصلات من ٤ مارس ١٩٨١م إلى ٢ مارس ١٩٨٥م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الحادية عشر استمرت في الفترة من ٤ مارس ١٩٨١م إلى ٢ مارس ١٩٨٥م (ثمانية وأربعين شهراً)^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ بالموافقة على الميثاق الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية وملحقاته.

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلوكية واللاسلكية والملحقين المرفقين بها والموقعة في تونس بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٧٤.

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى بروتوكول حصانات وإعفاءات وامتيازات المنظمة الدولية للمواصلات السلوكية واللاسلكية عبر الأقمار الصناعية (انتلسات).

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن أيلولة أسهم القطاع الخاص في شركة المواصلات الكويتية إلى الدولة.

(١) تولى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح رئاسة الوزراء على مدار إحدى عشرة حكومة متتالية؛ من الحكومة العاشرة (١٦ فبراير ١٩٧٨ - ٣ مارس ١٩٨١) إلى الحكومة العشرين (١٤ فبراير ٢٠٠١ - ١٣ يوليو ٢٠٠٣).

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو عيسى محمد المزيدي بحقيبة وزارة المواصلات كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي الخامس - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه نفس الحقيبة بعد إنتهاء الفصل التشريعي الخامس، حيث كلف في الحكومة الثانية عشرة بتولي حقيبة نفس الوزارة بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٥م، ثم كُلف في الحكومة الثالثة عشرة بتولي حقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٦م، ثم عاد مرة أخرى في الحكومة السابعة عشرة ليحمل حقيبة وزارة النفط بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م.

(٣) سبب إنتهاء الحكومة الحادية عشرة: دستوري؛ حيث استقالت الحكومة بعد مرور أربع سنوات من بداية تشكيلها تمهيداً لانتخابات مجلس الأمة الجديد لعام ١٩٨٥.

ملحوظة: تم تعديل الدوائر الانتخابية من ١٠ إلى ٢٥ دائرة مع بداية الفصل التشريعي الخامس.



جاسم محمد الخرافي

تاريخ الميلاد: ١٩٤٠

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: تقلد العديد من المناصب الاقتصادية وعضوية عدد من مجالس إدارات الشركات.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالأعمال الحرة.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السادس - مجلس ١٩٨٥ (١٩٨٥ - ١٩٨٦) الفترة من ١٩٨٥/٣/٩م إلى ١٩٨٦/٧/٣.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة (القبلة) بعدد أصوات (٦١٠) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة المالية والاقتصاد بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي السادس - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة المالية والاقتصاد بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي- كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة المالية والاقتصاد.

(١) كانت للعضو جاسم محمد الخرافي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في عدة فصول تشريعية أخرى؛ حيث يعد من أكثر أعضاء مجلس الأمة فوزاً بالعضوية، بداية من فوزه في انتخابات مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع - مجلس ١٩٧٥ (١٩٧٥-١٩٧٦)، وصولاً إلى نجاحه وفوزه في الفصل التشريعي الثالث عشر - مجلس ٢٠٠٩ (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، حيث حالفه النجاح في جميع تلك الفصول التشريعية من الفصل التشريعي الرابع حتى الفصل التشريعي الثالث عشر على مدار تلك الفصول التشريعية المتتالية ما عدا الفصل التشريعي السابع، أي على مدار ما يقارب من خمسة وعشرين عاماً تقريباً في الحياة البرلمانية، كانت له خلالها العديد من الإنجازات والإسهامات للمموسة، هذا بالإضافة إلى انتخابه رئيساً لمجلس الأمة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ - ٢٠١١ (من المجلس الثامن حتى المجلس الثالث عشر).

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٨٥م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كلف بحقيبة وزارة المالية والاقتصاد في الفترة التالية:

- وزارة المالية والاقتصاد من ٣ مارس ١٩٨٥م إلى ١١ يوليو ١٩٨٦م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثانية عشر استمرت في الفترة من ٣ مارس ١٩٨٥م إلى ١١ يوليو ١٩٨٦م (ستة عشر شهراً)^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإعفاء شركات الطيران العربية والأجنبية من الضرائب.

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة.

(١) كانت للعضو جاسم محمد الخرافي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في عدة فصول تشريعية أخرى؛ حيث يعد من أكثر أعضاء مجلس الأمة فوزاً بالعضوية، بداية من فوزه في انتخابات مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع - مجلس ١٩٧٥ (١٩٧٥-١٩٧٦)، وصولاً إلى نجاحه وفوزه في الفصل التشريعي الثالث عشر - مجلس ٢٠٠٩ (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، حيث حالفه النجاح في جميع تلك الفصول التشريعية من الفصل التشريعي الرابع حتى الفصل التشريعي الثالث عشر على مدار تلك الفصول التشريعية المتتالية ما عدا الفصل التشريعي السابع، أي على مدار ما يقارب من خمسة وعشرين عاماً تقريباً في الحياة البرلمانية، كانت له خلالها العديد من الإنجازات والإسهامات الملموسة، هذا بالإضافة إلى انتخابه رئيساً لمجلس الأمة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ - ٢٠١١ (من المجلس الثامن حتى المجلس الثالث عشر).

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو جاسم محمد الخرافي بحقيبة وزارة المالية والاقتصاد كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي السادس - وهي الفترة المنوطة بالإشارة إليها في هذه الفقرة - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه حقيبة وزارة المالية بعد إنتهاء الفصل التشريعي السادس، حيث كُلف في الحكومة الثالثة عشر بتولي حقيبة وزارة المالية بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٨٦م.

(٣) سبب انتهاء الحكومة الثانية عشر: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة، وتم على أثره حل مجلس الأمة إثر توجيه بعض أعضاء المجلس استجوابات لعدد من الوزراء. ملحوظة: استمر حل المجلس من يوليو ١٩٨٦ إلى أكتوبر ١٩٩٢ (لمدة ست سنوات)، علماً بأن هذا الحل هو الحل غير الدستوري الثاني.

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ بالموافقة على زيادة حصة الكويت في رأسمال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم: (بيت التمويل الكويتي).
- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية.
- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها.



خالد جميعان سالم جميعان

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بوزارة التربية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة: مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السادس - مجلس ١٩٨٥ (١٩٨٥ - ١٩٨٦) الفترة من ١٩٨٥/٣/٩م إلى ١٩٨٦/٧/٣.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الأولى (الشرق) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (٥٣٨) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه بأيام قليلة في تعديلات لاحقة على الوزارة التي تم تشكيلها بعد بداية الفصل التشريعي السادس بفترة وجيزة^(١).

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي السادس - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون

(١) جرت تعديلات لاحقة على الحكومة الثانية عشرة بعد قبول استقالة الوزير يوسف محمد النصف من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية والعمل في ١٤ مارس ١٩٨٥، وتم تعيين العضو خالد سالم جميعان بدلاً منه في ٣٠ مارس ١٩٨٥.

الاجتماعية والعمل بعد نجاحه بفترة وجيزة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتعيين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الصادر في قصر السيف بتاريخ ٩ رجب ١٤٠٥ هـ الموافق ٣٠ مارس ١٩٨٥ م^(٢).

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(٣).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترة التالية:

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ٣٠ مارس ١٩٨٥ م إلى ١١ يوليو ١٩٨٦ م^(٤).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثانية عشرة استمرت في الفترة من ٣ مارس ١٩٨٥ م إلى ١١ يوليو ١٩٨٦ م (ستة عشر شهراً).

(١) كانت للعضو خالد سالم جميعان إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الخامس. أما في الفصل التشريعي السادس فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه بفترة وجيزة في عضوية مجلس الأمة.

(٢) مرسوم أميري خاص بتعيين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

(٣) تم تكليف العضو خالد سالم جميعان بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الثالثة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة الثانية عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٤) نشير إلى أن تكليف العضو خالد سالم جميعان بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي السادس - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه حقيبة وزارة المواصلات بعد إنتهاء الفصل التشريعي السادس، حيث كُلف في الحكومة الثالثة عشرة بتولي حقيبة وزارة المواصلات بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٨٦ م.

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على إضافة مادة مستقلة في دستور منظمة العمل العربية.
- قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. (أُلغِيَ بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦).
- قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء الهيئة العامة للإسكان.
- قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئات والمؤسسات العامة والإدارات المستقلة. (أُلغِيَ بالمرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦).



د. أحمد عبدالله الربيعي

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة:

مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى

١٩٩٦/١٠/٥.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثامنة (حولي) وحصل على المركز (الأول) بأصوات

(١٦٦٩) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي

بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة

العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي السابع - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة التربية

ووزارة التعليم العالي بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في

الفقرة السابقة^(١).

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي.

(١) كانت للعضو د. أحمد عبدالله الربيعي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصلين التشريعيين السادس والتاسع، أما في الفصل التشريعي السابع فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٤١٣ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في الفترة التالية:

- وزارة التربية ووزارة التعليم العالي من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٦ م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦ م (ثمانية وأربعين شهراً)^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن التعليم الإلزامي.

- قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ في شأن تعديل المادة رقم ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء فصول خاصة للطلبة بطيئي التعلم.

- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة (منع الاختلاط).

(١) تم تكليف العضو د. أحمد عبدالله الربيعي بحقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم قبول استقالة الوزير د. أحمد عبدالله الربيعي في ٢ سبتمبر ١٩٩٦ م هو وثلاثة وزراء آخرين تمهيداً لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة.

(٣) سبب انتهاء الحكومة السادسة عشرة: دستوري: حيث استقالت الحكومة بعد استكمال مجلس ١٩٩٢ م مدته الدستورية للسنوات الأربع تمهيداً لانتخابات جديدة لمجلس الأمة عام ١٩٩٦ م (حل دستوري)، وتعد هذه الحكومة هي الحكومة الأولى بعد عودة مجلس الأمة عام ١٩٩٢ م، وهي الحكومة التي تميزت بمشاركة أكثر أعضاء مجلس الأمة في الحكومة - حتى تاريخ إعداد هذا الإصدار - حيث شارك فيها ستة أعضاء في بداية تشكيل الحكومة السادسة عشرة، ولحق بهم اثنان آخران بعد مرور حوالي عامين من بداية الفصل التشريعي السابع.



جاسم محمد العون

تاريخ الميلاد: ١٩٤٦

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: نائب مدير إدارة الحج في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى ٥/١٠/١٩٩٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السابعة (كيفان) بعدد أصوات (٨٧٧) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة .

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي السابع - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

(١) كانت للعضو جاسم محمد العون إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصلين التشريعيين الخامس والسادس، أما في الفصل التشريعي السابع فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

الحقائب الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ثم حقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٤١٣ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م.

- المرسوم الأميري بتعديل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢ ذي القعدة ١٤١٤ هـ الموافق ١٣ أبريل ١٩٩٤م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومات: كُلف بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ثم حقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات في الفترات التالية:

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ١٤ أبريل ١٩٩٤م.

- وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات في تعديل وزاري من ١٤ أبريل ١٩٩٤م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م (ثمانية وأربعين شهراً).

(١) تم تكليف العضو جاسم محمد العون بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو جاسم محمد العون بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ثم حقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي السابع - وهي الفترة المنوط بالإشارة إليها في هذه الفقرة - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه حقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات بعد إنتهاء الفصل التشريعي السابع، حيث كُلف في الحكومة السابعة عشرة بتولي حقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٩٦م، ثم كُلف في الحكومة الثامنة عشرة بتولي حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الدولة لشؤون الإسكان بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٩٨م.

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة.
- قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية.



د. جمان فالح العازمي

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: رئيس القسم الثقافي بإدارة المساجد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى ٥/١٠/١٩٩٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة والعشرين (الصباحية) بعدد أصوات (٢٢٦٥) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية: تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي السابع - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

(١) كانت للعضو جمان فالح العازمي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الثامن، أما في الفصل التشريعي السابع فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٤١٣ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الفترة التالية:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ٩ أبريل ١٩٩٤ م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦ م (ثمانية وأربعين شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بإضافة مادة جديدة إلى قانون التوثيق.

- قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ في شأن التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية.

- قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية.

(١) تم تكليف العضو جمعان فالح العازمي بحقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشر في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى إجراء تعديل وزاري ودخول أسماء جديدة في التشكيل الوزاري بناء على اقتراح سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بضرورة إجراء تعديل في بعض الحقائب الوزارية، وبناءً على ذلك قدم بعض الوزراء إستقالتهم لسموه بتاريخ ٩ أبريل ١٩٩٤ م، ومن بين هؤلاء الوزراء الوزير جمعان فالح العازمي، وفي ١٣ أبريل ١٩٩٤ م تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د. علي الزميع.



د. عبدالله راشد الهاجري

تاريخ الميلاد: ١٩٥٨

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة:

مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي^(١).

سنوات العضوية :

- الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ١٠/٢٠/١٩٩٢ م إلى ١٠/٥/١٩٩٦ .

- الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦-١٩٩٩) الفترة من ١٠/٢٠/١٩٩٦ م إلى ١٠/٥/١٩٩٩ .

الدوائر الانتخابية :

- عضواً عن الدائرة الرابعة والعشرين (الفحيحيل) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٣٨١) ناخباً.

- عضواً عن الدائرة الرابعة والعشرين (الفحيحيل) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٩٧١) ناخباً.

(١) بالإضافة إلى عمله كعضو هيئة تدريس في الجامعة شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ميدكو للتجارة العامة والمقاولات.

مدة العضوية قبل توليه الحقائب الوزارية :

- تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع.

- تولى حقيبة وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة :

كانت للعضو الوزير د. عبدالله راشد الهاجري مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصلين التشريعيين السابع والثامن- وذلك نظراً لأن مدتي الوزارتين في التشكيلين الوزاريين اللذين شارك فيهما لم تكتمل إلى نهاية كلا الفصلين التشريعيين- وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي:

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها.

- اقتراح في شأن الجمعيات التعاونية.

- اقتراح في شأن الخدمة الوطنية.

- اقتراح في شأن تعديل قانون تنظيم القضاء.

- اقتراح في شأن تحسين الخدمة في الجهات الحكومية .

الحقائب الوزارية التي استلمها :

- حقيبة وزارة التجارة والصناعة.

- حقيبة وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٤١٣ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٣٠ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومات :

كُلف بحقيبتَي وزارتي التجارة والصناعة ووزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان في الفترتين التاليتين:

- وزارة التجارة والصناعة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ٩ أبريل ١٩٩٤ م^(٢).

- وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨ م.

(١) تم تكليف العضو د. عبدالله راشد الهاجري بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو د. عبدالله راشد الهاجري بحقيبة وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان في الحكومة الثامنة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السابعة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى إجراء تعديل وزاري ودخول أسماء جديدة في التشكيل الوزاري بناء على اقتراح سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بضرورة إجراء تعديل في بعض الحقائب الوزارية، وبناءً على ذلك قدم بعض الوزراء إستقالتهم لسموه بتاريخ ٩ أبريل ١٩٩٤ م، ومن بين هؤلاء الوزراء الوزير د.عبدالله راشد الهاجري، وفي ١٣ أبريل ١٩٩٤ تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة خلفاً له الوزير هلال مشاري المطيري.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م (ثمانية وأربعين شهراً).

- الحكومة السابعة عشرة استمرت في الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨م. (سبعة عشر شهراً ونصف) ^(١).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٠ بالموافقة على اتفاق التعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية.

- قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية.

- قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة.

(١) سبب انتهاء الحكومة السابعة عشرة: نأزم العلاقة بين المجلس والحكومة؛ مما أدى إلى تقديم هذه الحكومة استقالتها على إثر تقديم ثلاثة من الأعضاء استجواباً لوزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح تمت مناقشته في ١٧ فبراير ١٩٩٨، وفي يوم ١١ مارس ١٩٩٨ تم تقديم طلب بطرح الثقة بالوزير فقدمت الحكومة استقالتها في ١٦ مارس ١٩٩٨م.



علي أحمد البغلي

تاريخ الميلاد: ١٩٤٨

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: محام أمام القضاء.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى ٥/١٠/١٩٩٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الرابعة (الدعية) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (٩١٩) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة النفط بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة:

كانت للعضو الوزير علي أحمد البغلي مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع، وذلك نظراً لأن مدة توليه وزارة النفط لم تكتمل إلى نهاية الفصل التشريعي السابع- وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي:

- اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ والخاص بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها.
- اقتراح في شأن رعاية المعوقين.
- اقتراح في شأن تعديل المادة ٢٢ مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن المرافعات المدنية والتجارية.
- اقتراح في شأن الترخيص بتأسيس شركة للاتصالات اللاسلكية.
- اقتراح في شأن منع الاحتكار.
- اقتراح بتعديل المادة ٢٦ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة.
- اقتراح بنقل المزارع الواقعة داخل المنطقة العازلة عند الحدود الشمالية للبلاد.
- اقتراح بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٢ مكرر من المرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- اقتراح بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- اقتراح في شأن تحسين الخدمة في الجهات الحكومية.
- اقتراح بتعديل نص المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية.
- اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.
- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافحة التدخين.

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن إصدار قانون الجزاء.

- اقتراح بتعديل بعض مواد المرسوم بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات التعاونية.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة النفط.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٤١٣ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة النفط في الفترة التالية:

- وزارة النفط من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ٩ أبريل ١٩٩٤م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م (ثمانية وأربعين شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ باعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية عن السنة المالية ١٩٨٤ / ١٩٨٥.

(١) تم تكليف العضو علي أحمد البغلي بحقيبة وزارة النفط في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى إجراء تعديل وزاري ودخول أسماء جديدة في التشكيل الوزاري بناء على اقتراح سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بضرورة إجراء تعديل في بعض الحقائق الوزارية، وبناءً على ذلك قدم بعض الوزراء استقالتهم لسموه بتاريخ ٩ أبريل ١٩٩٤م، ومن بين هؤلاء الوزراء العضو الوزير علي أحمد البغلي، وفي ١٣ أبريل ١٩٩٤م تولّى حقيبة وزارة النفط خلفاً له د.عبدالمحسن المدعج.

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية
للسنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩.
- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٠ بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية
للسنة المالية ١٩٩٠ / ١٩٩١.
- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٢ بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية
للسنة المالية ١٩٩٢ / ١٩٩٣.
- قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن اعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية عن
السنة المالية ٩٣ / ١٩٩٤.



مشاري جاسم العنجري

تاريخ الميلاد: ١٩٤٥

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: وكيل مساعد في ديوان الموظفين.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى ٥/١٠/١٩٩٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السادسة (الفيحاء) بعدد أصوات (١١٨٢) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة:

- تولى حقيبة وزارة العدل والشؤون الإدارية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي السابع - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل والشؤون الإدارية بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

(١) كانت للعضو مشاري جاسم العنجري إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في عدة فصول تشريعية حالفه الحظ في النجاح فيها، وهذه الفصول التشريعية هي: الخامس والسادس والتاسع والعاشر والحادي عشر، أما في الفصل التشريعي السابع فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل والشؤون الإدارية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة العدل والشؤون الإدارية.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٤١٣ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة العدل والشؤون الإدارية الفترة التالية:

- وزارة العدل والشؤون الإدارية من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٦ م^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢ م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦ م (ثمانية وأربعين شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية.

- قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة.

- قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بإضافة مادة جديدة إلى قانون التوثيق.

(١) تم تكليف العضو مشاري جاسم العنجري بحقيبة وزارة العدل والشؤون الإدارية في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم قبول استقالة الوزير مشاري العنجري في ٢ سبتمبر ١٩٩٦ م هو وثلاثة وزراء آخرين تمهيداً لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة.

- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.
- قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢م في شأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته.
- قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.



أحمد خالد الكليب

تاريخ الميلاد: ١٩٥٣

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنوات العضوية:

- الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى ٥/١٠/١٩٩٦.
- الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦ - ١٩٩٩) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٦م إلى ٤/٥/١٩٩٩.

الدوائر الانتخابية:

- عضواً عن الدائرة العاشرة (العديلية) بعدد أصوات (٩٦٣) ناخباً.
- عضواً عن الدائرة العاشرة (العديلية) بعدد أصوات (١٢٨٨) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقايب الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد مرور عامين تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع.
- تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

- تولى حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أثناء عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير أحمد خالد الكليب مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ١٣/٤/١٩٩٤ أي بعد مرور عامين تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي:

- اقتراح بإبدال الدينار بالروبية حيثما ورد النص عليها في قوانين دولة الكويت.

- اقتراح في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن بلدية الكويت.

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية.

- اقتراح في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

- اقتراح في شأن زيادة القدرة الاستيعابية للحرس الوطني.

- اقتراح في شأن تعديل المادة ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢ والخاص بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- اقتراح في شأن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠.

- اقتراح في شأن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ وذلك بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ في شأن الإعضاء من قروض بنك التسليف والادخار وأقسام البيوت الحكومية.

- اقتراح في شأن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٥ والخاص بتعديل البند ٥ من المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦.

- اقتراح في شأن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٥ وذلك بإضافة بند جديد برقم ٨ إلى المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية.

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

- حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

- حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتعديل على التشكيل الوزاري الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢ ذي القعدة ١٤١٤ هـ الموافق ١٣ أبريل ١٩٩٤م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٤١٨ هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٩٨م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ^(١).

فترة عمله في الحكومات: كُلف بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترات التالية:

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ١٣ أبريل ١٩٩٤م إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٦م ^(٢).

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨م.

- وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٢٢ مارس ١٩٩٨م إلى ١٢ يوليو ١٩٩٩م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م (ثمانية وأربعين شهراً).

- الحكومة السابعة عشرة استمرت في الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨م (سبعة عشر شهراً ونصف).

- الحكومة الثامنة عشرة استمرت في الفترة من ٢٢ مارس ١٩٩٨م إلى ١٢ يوليو ١٩٩٩م (خمسة عشر شهراً ونصف) ^(٣).

(١) تم تكليف العضو أحمد خالد الكليب بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو أحمد خالد الكليب بحقيبة نفس الوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الثامنة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السابعة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو أحمد خالد الكليب بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومة التاسعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة الثامنة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم قبول استقالة الوزير أحمد خالد الكليب في ٢ سبتمبر ١٩٩٦م هو وثلاثة وزراء آخرين تمهيداً لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة.

(٣) سبب انتهاء الحكومة الثامنة عشر: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة بسبب استجواب قدمه العضو عباس الخضاري إلى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية الوزير أحمد خالد الكليب في ٤ مايو ١٩٩٩ في شأن أخطاء في طباعة المصحف الشريف، وصدر على إثره المرسوم الأميري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٩ بحل مجلس الأمة حلاً دستورياً.

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة.
- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠.
- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
- قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨م بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٣٣ من المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠م في شأن قانون تنظيم القضاء.



د. عبد المحسن مدعج المدعج

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة: مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي السابع - مجلس ١٩٩٢ (١٩٩٢-١٩٩٦) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٢م إلى ٥/١٠/١٩٩٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثانية عشر (السالمية) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٠٤٧) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية :

- تولى حقيبة وزارة النفط بعد مرور عامين تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة :

كانت للعضو الوزير د. عبد المحسن مدعج المدعج مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة النفط في ١٣/٤/١٩٩٤ أي بعد مرور عامين تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل

التشريعي الفصل السابع - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن تعديل قانون ديوان المحاسبة.
- اقتراح في شأن الإعفاء من قروض بنك التسليف وأقساط البيوت الحكومية.
- اقتراح في شأن إعفاء الطلبة الكويتيين الذين لم يستكملوا دراستهم من تسديد ديونهم.
- اقتراح في شأن إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- اقتراح في شأن نظام قوة الشرطة.
- إطلاق أسماء الشهداء على الشوارع والمدارس.
- أن يقوم جهازى الإذاعة والتلفزيون بإذاعة جميع جلسات المجلس العلنية.
- تغيير الاسم الحالي لمنطقة سلوي إلى منطقة البدع.
- قيام الدولة بإزالة بيوت السكن لذوي الدخل المحدود في مناطق الصليبخات والدوحة وخيطان والرميثية وإعادة تشييدها من جديد على نفقة الدولة.
- إنشاء جسر يربط بين قطعة ١٣ في السالمية ومنطقة ميدان حولي.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة النفط.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتعديل على التشكيل الوزاري الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢ ذي القعدة ١٤١٤ هـ الموافق ١٣ أبريل ١٩٩٤ م.

(١) كانت للعضو د. عبدالمحسن مدعج المدعج إنجازات أخرى عديدة وإسهامات ملموسة بالإضافة إلى الإسهامات والإنجازات في الفصل التشريعي السابع - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - حيث حازته الحظ للنجاح أيضاً في الفصلين التشريعيين الثامن والتاسع.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ^(١).

فترة عمله في الحكومة: كلف بحقيبة وزارة النفط في الفترة التالية:

- وزارة النفط من ١٣ أبريل ١٩٩٤م إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٦م ^(٢).

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة السادسة عشرة استمرت في الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٩٢م إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م

(ثمانية وأربعين شهراً) ^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء دائرة عمالية بالمحكمة الكلية.

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٢ بنظام التأمين التكميلي.

- اعتماد وربط جميع ميزانيات الحساب الختامي لوزارة النفط منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٦.

(١) تم تكليف العضو د. عبدالمحسن مدعج المدعج بحقيبة وزارة النفط في الحكومة السابعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السادسة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو د. عبدالمحسن مدعج المدعج بحقيبة وزارة النفط كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي السابع - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة - وتجدر الإشارة أيضاً إلى توليه أكثر من حقيبة وزارية بعد مرور عدة سنوات ولم تكن تلك الحقايب الوزارية أثناء عضويته بمجلس الأمة، حيث عُيّن نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتجارة والصناعة في ٢٠١٤/١/٦، ثم عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتجارة والصناعة ووزيراً للتربية والتعليم بالوكالة في ٢٠١٤/٥/٢٧ (تعيين بالإضافة إلى عمله).

(٣) تم قبول استقالة الوزير د. عبدالمحسن مدعج المدعج في ٢ سبتمبر ١٩٩٦م هو وثلاثة وزراء آخرين تمهيداً لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة.



جاسم عبدالله المصف

تاريخ الميلاد: ١٩٥٣

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مستشار بشركة البترول الوطنية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المهندسون والعاملون في المؤسسات النفطية.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦-١٩٩٩) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٦م إلى ١٩٩٩/٥/٤.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الرابعة (الدعية) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (٩٤٧) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة:

- تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: نظراً لتولي العضو جاسم عبدالله المصف حقيبة وزارة التجارة والصناعة بعد نجاحه كعضو في الفصل التشريعي الثامن بوقت يسير جداً فلم تكن له في تلك الفترة اليسيرة من الإسهامات والإنجازات سوا مقترحين هما ^(١):

(١) ثم ما لبث أن تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة فتوالت إنجازاته كوزير للتجارة والصناعة طوال فترة عضويته بالفصل التشريعي الثامن في الفترة من (١٩٩٦-١٩٩٩).

- اقتراح قانون في شأن حظر الترخيص بإنشاء مبان على الواجهة البحرية.
- اقتراح قانون في شأن تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة.
- الحقيبة الوزارية التي استلمها: حقيبة وزارة التجارة والصناعة.
- المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:
- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ م.
- سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).
- فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة لفترة التالية:
- وزارة التجارة والصناعة من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨ م.
- عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها:
- الحكومة السابعة عشرة استمرت في الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨ م (سبعة عشر شهراً ونصف).
- أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:
- قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٧ بربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة لفترة المالية من ١٥ / ١ / ٩٧ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٨ م.
- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين.
- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بالترخيص لتأسيس شركات للإجارة والاستثمار. (أُلغي بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠).

(١) تم تكليف العضو جاسم عبدالله المضاف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في الحكومة الثامنة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السابعة عشرة في تاريخ دولة الكويت.



د. حمود عبدالله الرقبة

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت - أستاذ في كلية الهندسة والبترول.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة: مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦-١٩٩٩) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٦م إلى ٤/٥/١٩٩٩.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الأولى (الشرق) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (٦٩٢) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية :

- تولى حقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة :

كانت للعضو الوزير د. حمود عبدالله الرقبة مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة

الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة في ١٩٩٨/٣/٢٢ أي بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الفصل الثامن - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي:

- اقتراح بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم وتمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين .

- اقتراح في شأن السماح للهيئة العامة للاستثمار بالتصرف في حصتها في الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة.

- اقتراح في شأن تعديل الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ والخاص بقانون الجنسية الكويتية.

- اقتراح في شأن إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٦ من المرسوم بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ والخاص بإقامة الأجانب.

- اقتراح في شأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

- اقتراح في شأن تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والخاص بالشركات التجارية.

- اقتراح في شأن الأحكام الخاصة بالبعثات الدراسية التي تتم على حساب الشركات.

- اقتراح في شأن إنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة.

- اقتراح في شأن إسهام الدولة في دعم إلحاق الكويتيين للعمل بالقطاع الخاص.

الحقيبة الوزارية التي استلمها: وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٤١٨ هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٩٨ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة في الفترة التالية:

- وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة من ٢٢ مارس ١٩٩٨ م إلى ١٢ يوليو ١٩٩٩ م ^(٢).

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة الثامنة عشر استمرت في الفترة من ٢٢ مارس ١٩٩٨ م إلى ١٢ يوليو ١٩٩٩ م (خمس عشرة شهراً ونصف).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين.

- قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها.

- قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٨ بإلغاء النصوص المانعة من خضوع بعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة لرقابة ديوان المحاسبة أو قانون المناقصات العامة.

(١) تم تكليف العضو د. حمود عبدالله الرقبة بحقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة في الحكومة التاسعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة الثامنة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو د. حمود عبدالله الرقبة بحقيبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي الثامن - وهي الفترة المنوط بالإشارة إليها في هذه الفقرة - ونضيف إلى ذلك أيضاً توليه وزارة الكهرباء والماء في تعديل وزاري على الحكومة الثالثة عشرة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٨ م، ثم تكليفه بحقيبة وزارة الكهرباء والماء في الحكومة الرابعة عشرة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٠ م، ثم تكليفه في بحقيبة وزارة النفط في الحكومة الخامسة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٩١ م، وكان ذلك قبل عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦ م.



محمد ضيف الله شرار

تاريخ الميلاد: ١٩٤٨

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: محام بإدارة الفتوى والتشريع.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الثامن - مجلس ١٩٩٦ (١٩٩٦-١٩٩٩) الفترة من ٢٠/١٠/١٩٩٦م إلى ١٩٩٩/٥/٤.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (٨٤٠) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة :

- تولى حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

- تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أثناء عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: ثم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي الثامن - وذلك نظراً لتوليته حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي- ثم

تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أثناء عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي

الثامن بعدها مباشرة كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقائب الوزارية التي استلمها^(٢):

- حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٤١٨ هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٩٨ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(٣)

(١) كانت للعضو محمد ضيف الله شرار إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي السابع. أما في الفصل التشريعي الثامن فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة، ثم حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أثناء عضوية بعدها مباشرة في نفس الفصل التشريعي.

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو الوزير محمد ضيف الله شرار بحقيبتين وزارتي العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة كان أثناء عضويته في الفصل التشريعي الثامن - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة - وبعيداً عن عضوية مجلس الأمة تم تعيين السيد محمد ضيف الله شرار نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة التاسعة عشرة بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٩ م، كما عُين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة العاشرة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠١ م، ثم عُين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة الحادية والعشرين بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٣ م، ثم عُين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة الثانية والعشرين بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٦ م.

(٣) تم تكليف العضو محمد ضيف الله شرار بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومة الثامنة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة السابعة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو محمد ضيف الله شرار بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة التاسعة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة الثامنة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبتتي وزارتي العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في الفترات التالية:

- وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨م.

- وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة من ٢٢ مارس ١٩٩٨م إلى ١٢ يوليو ١٩٩٩م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة السابعة عشرة استمرت في الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٩٦م إلى ٢١ مارس ١٩٩٨م (سبعة عشر شهراً ونصف).

- الحكومة الثامنة عشرة استمرت في الفترة من ٢٢ مارس ١٩٩٨م إلى ١٢ يوليو ١٩٩٩م (خمسة عشر شهراً ونصف).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٨ بإضافة بند جديد إلى المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م في شأن انتخابات مجلس الأمة (قانون انتخابات مجلس الأمة: تجريم الانتخابات الفرعية).

- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (المواد ٤، ٤١).

- قانون انتخابات مجلس الأمة: الموطن الانتخابي - معالجة ظاهرة الطعون الانتخابية بخصوص النزاع حول الموطن الانتخابي.

- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتعديل المادة ٢٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (في حال غياب العضو عن حضور الجلسات والاجتماعات أكثر من مرتين يُنشر غيابه بالصحف على نفقته).

- قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (نقل جلسات مجلس الأمة على الإذاعة المسموعة والمرئية بنفس يوم الجلسة إن لم تكن سرية بموافقة الرئيس).



عيد هذال الرشدي

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: حاصل على شهادة جامعية تخصص سياسة واقتصاد، ويعمل موظف بوزارة الداخلية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة.

سنة العضوية: الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩-٢٠٠٣) الفترة من ١٧/٧/١٩٩٩ إلى ٣٠/٦/٢٠٠٣.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية) بعدد أصوات (١٧٥٢) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة الأشغال العامة بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة:

نظراً لأن العضو عيد هذال الرشدي قد أكمل فترة عضويته بالفصل التشريعي التاسع، وذلك بعد تقديم الحكومة التاسعة عشرة استقالتها في ١٢/٢/٢٠٠١، ونظراً لاستمرار الفصل التشريعي

التاسع إلى تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠، فقد كانت للعضو عيد هذال الرشيدى مجموعة من الإسهامات والإنجازات من أهمها ما يلي:

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ في شأن إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- اقتراح في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ والخاص بانتخابات أعضاء مجلس الأمة.

- اقتراح في شأن استمرار العمل في المراكز الصحية في مناطق الكويت من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة مساءً يومياً.

- اقتراح في شأن إنشاء محطة مياه عذبة بمنطقة كبد.

- اقتراح في شأن إيصال طريق يربط بين قاعدة أحمد الجابر وجواخير منطقة الوفرة مروراً بالصباحية شرقاً.

- اقتراح في شأن إنشاء مركز إطفاء عند التقاطع الواصل بين منطقة مزارع الصليبية وجواخير كبد وجواخير الهجن وبعض المناطق الصناعية والخدمية وقاعدة أحمد الجابر.

- اقتراح في شأن إنشاء أكثر من مركز شباب في محافظة الفروانية.

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الأشغال العامة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ الموافق ١٣ يوليو ١٩٩٩ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الأشغال العامة في الفترة التالية:

- وزارة الأشغال العامة في الفترة من ١٣ يوليو ١٩٩٩م إلى ١٢ فبراير ٢٠٠١م.

عمر الحكومة التي كُلف للعمل بها:

- الحكومة التاسعة عشرة استمرت في الفترة من ١٣ يوليو ١٩٩٩م إلى ١٢ فبراير ٢٠٠١م (تسعة

عشر شهراً)^(٢).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بالموافقة على بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات

الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها.

- قانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ في شأن ادعاءات ملكية العقارات المملوكة للدولة.

- قانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٠ بفتح اعتماد إضافي بميزانية بلدية الكويت للسنة المالية ١٩٩٩ /

٢٠٠٠م.

(١) تم تكليف العضو عيد هذال الرشدي بحقيبة وزارة الأشغال العامة في الحكومة العاشرة التي قام بتشكيلها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة التاسعة عشرة في تاريخ دولة الكويت.

(٢) سبب انتهاء الحكومة التاسعة عشرة: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة بسبب الاستجواب الثاني المقدم ضد وزير العدل والأوقاف د. سعد الهاشل والذي على أثره قدمت الحكومة استقالتها وقبلها سمو الأمير في ٢٩/١/٢٠٠١، وقد شهدت هذه الحكومة قيام بعض الأعضاء بتقديم استجوابين: الأول في ٢٠/١١/٢٠٠٠ ضد وزير الكهرباء والماء د. عادل الصبيح، والثاني في ٢٧/١/٢٠٠١ ضد وزير العدل والأوقاف د. سعد الهاشل.



أحمد يعقوب باقر العبدالله

تاريخ الميلاد: ١٩٥٢

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: صيدلي.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء الأطباء والصيادلة.

سنوات العضوية :

- الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩-٢٠٠٣) الفترة من ١٧/٧/١٩٩٩ إلى ٣٠/٦/٢٠٠٣.

- الفصل التشريعي العاشر - مجلس ٢٠٠٣ (٢٠٠٣-٢٠٠٦) الفترة من ١٩/٧/٢٠٠٣ إلى ٢١/٥/٢٠٠٦.

الدائرة الانتخابية :

- عضواً عن الدائرة الخامسة (القادسية) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٠١٧) ناخباً.

- عضواً عن الدائرة الخامسة (القادسية) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٠٠٣) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقائب الوزارية :

- تولى حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أثناء عضوية مجلس الأمة في

الفصل التشريعي التاسع.

- تولى حقيبة وزارة العدل بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي

العاشر.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير أحمد يعقوب باقر مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ٢٠٠١/٢/١٤ أي بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الفصل التاسع - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية.
- اقتراح في شأن قانون إنشاء المصارف الإسلامية.
- اقتراح بإضافة مادة جديدة إلى قانون إعداد الميزانية والرقابة عليها والحساب الختامي.
- اقتراح قانون في شأن منح الكويتيين العاملين في القطاع الخاص علاوة اجتماعية وعلاوة أبناء.

- اقتراح في شأن تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة.

الحقائب الوزارية التي استلمها^(٢):

- حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(١) كانت للعضو أحمد يعقوب باقر إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية السادس والسابع والثامن وكذلك الفصل التشريعي الحادي عشر، أما في الفصل التشريعي التاسع فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - ، وفيما يخص الفصل التشريعي العاشر فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها أيضاً في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في هذا الفصل التشريعي.

(٢) نشير إلى أن تكليف العضو الوزير أحمد يعقوب باقر بحقيبتَي وزارتي العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة العدل كان أثناء عضويته في الفصلين التشريعيين التاسع والعاشر، ونضيف إلى ذلك تعيينه وزيراً للدولة لشؤون البلدية (تعيين بالإضافة إلى عمله) بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ وذلك أثناء عضويته في الفصل التشريعي العاشر أيضاً - وهي الفترة المنوط الإشارة إليها في هذه الفقرة - ، وبعيداً عن عضوية مجلس الأمة فقد تم تعيين السيد أحمد يعقوب باقر وزيراً للتجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة الخامسة والعشرين بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨، ثم حمل نفس الحقيبة الوزارية مرة أخرى (وزيراً للتجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة) في الحكومة السادسة والعشرين بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢ م.

- حقيبة وزارة العدل.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠٠١ م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ الموافق ١٤ يوليو ٢٠٠٣ م.

- المرسوم الأميري بتعيين وزير دولة لشؤون البلدية الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٤٢٦ هـ الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٥ م.

سمو رؤساء مجلس الوزراء المكلفين بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١)، سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح^(٢).

فترات عمله في الحكومات: كُلف بحقائب وزارات: وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ثم وزارة العدل، ثم وزارة الدولة لشؤون البلدية في الفترات التالية:

- وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ١٤ فبراير ٢٠٠١ م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣ م.

- وزارة العدل من ١٤ يوليو ٢٠٠٣ م إلى ٨ فبراير ٢٠٠٦ م.

(١) تم تكليف العضو أحمد يعقوب باقر العبدالله بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومة الحادية عشرة لسمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة العشرين في تاريخ دولة الكويت، والتي قام بتشكيلها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في ١٤ فبراير ٢٠٠١ - ولأول مرة في تاريخ دولة الكويت السياسي - يتم تشكيل الحكومة الكويتية بالنيابة؛ حيث شكل هذه الحكومة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نيابةً عن سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وذلك بسبب ظروفه الصحية التي تستدعي غيابه عن مجلس الوزراء لتلقي العلاج بالخارج.

(٢) نتيجة لمرض سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح فقد تم لأول مرة الفصل بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء؛ حيث تم تعيين سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيساً لمجلس الوزراء في ١٤ يوليو ٢٠٠٣، وبذلك تكون هذه أول حكومة خارج عباءة ولاية العهد، وتعد الحكومة الحادية والعشرون هي الحكومة الوحيدة التي ترأسها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

- وزارة الدولة لشؤون البلدية (تعيين بالإضافة إلى عمله كوزير للعدل) من ١١/٤/٢٠٠٥م إلى ٨ فبراير ٢٠٠٦م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة العشرون استمرت في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣م (تسعة وعشرين شهراً)^(١).

- الحكومة الحادية والعشرون استمرت في الفترة من ١٤ يوليو ٢٠٠٣م إلى ٨ فبراير ٢٠٠٦م (ثلاثين شهراً)^(٢).

أبرز إسهاماته خلال فترة توليه الحقائب الوزارية:

- قانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠.

- قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن قانون تنظيم القضاء .

- التصديق على مرسوم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٣ بتأجيل انتخابات المجلس البلدي.

- قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ في شأن بلدية الكويت. (ألغى بالقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦).

(١) سبب انتهاء الحكومة العشرين: دستوري؛ حيث استقالت الحكومة بعد استكمال الفصل التشريعي التاسع مدته الدستورية، والتمهيد للانتخابات لاختيار أعضاء فصل تشريعي جديد لعام ٢٠٠٣.

(٢) سبب انتهاء الحكومة الحادية والعشرين: وفاة الأمير الراحل سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله في ١٥ يناير ٢٠٠٦.



صلاح عبدالرضا خورشيد

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: بالتجارة العامة والمقاولات.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالتجارة العامة والمقاولات (أصحاب رخص التجارة العامة والمقاولات حسب السجلات الرسمية).

سنة العضوية: الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) الفترة من ١٩٩٩/٧/١٧ إلى ٢٠٠٣/٦/٣٠.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) وحصل على عدد أصوات (١٧٧٦) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية :

- تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة :

كانت للعضو الوزير صلاح عبدالرضا خورشيد مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في ٢٠٠١/٢/١٤ أي بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس

الأمة في الفصل التشريعي الفصل التاسع - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ م.

- اقتراح بتعديل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ والخاص بإنشاء بنك التسليف والادخار.

- اقتراح في شأن تخصيص مواقع للمساجد في المناطق السكنية.

الحقائب الوزارية التي استلمها :

- حقيبة وزارة التجارة والصناعة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠٠١ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في الفترة التالية:

- وزارة التجارة والصناعة في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١ م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣ م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة العشرون استمرت في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١ م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣ م (تسعة وعشرين شهراً).

(١) كانت للعضو صلاح عبدالرضا خورشيد إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية العاشر والخامس عشر، أما في الفصل التشريعي التاسع فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

(٢) تم تكليف العضو صلاح عبدالرضا خورشيد بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في الحكومة الحادية عشرة لسمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة العشرون في تاريخ دولة الكويت.

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠.
- قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.
- قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠١ في شأن تسوية القروض الزراعية الممنوحة من خلال كل من بنك التسليف والادخار وبنك الكويت الصناعي.



طلال مبارك العيار

تاريخ الميلاد: ١٩٥٩

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: بالتجارة العامة والمقاولات.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالتجارة العامة والمقاولات (أصحاب رخص التجارة العامة والمقاولات حسب السجلات الرسمية).

سنة العضوية: الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) الفترة من ١٧/٧/١٩٩٩ إلى ٣٠/٦/٢٠٠٣.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة العشرين (الجهراء) بعدد أصوات (٢٣٦٤) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارتي الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير طلال مبارك العيار مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارتي الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٢٠٠١/٢/١٤ أي بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل

التشريعي الفصل التاسع - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح قانون في شأن صرف علاوة الأولاد لأصحاب المعاشات التقاعدية.
- اقتراح بتعديل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار.
- اقتراح قانون في شأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان.
- اقتراح في شأن تعديل بعض الأحكام المتعلقة بانتخابات مجالس إدارة الهيئات الرياضية وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية.
- اقتراح في شأن سداد المستحق من فواتير استهلاك الكهرباء والماء.

الحقيبة الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارتي الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠٠١ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(٢).

(١) كانت للعضو طلال مبارك العيار إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية السابع والثامن والعاشر والحادي عشر، أما في الفصل التشريعي التاسع فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

(٢) تم تكليف العضو طلال مبارك العيار بحقيبة وزارتي الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الحادية عشرة لسمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة العشرون في تاريخ دولة الكويت.

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارتي الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترة التالية:

- وزارة الكهرباء والماء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة العشرون استمرت في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣م (تسعة وعشرين شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦.

- قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.



فهد دهيسان الميع العازمي

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: رائد بوزارة الداخلية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العسكريون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي التاسع - مجلس ١٩٩٩ (١٩٩٩-٢٠٠٣) الفترة من ١٧/٧/١٩٩٩ إلى ٣٠/٦/٢٠٠٣.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة والعشرين (الصباحية) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (٢١٩١) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولي حقيبة وزارتي الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان بعد مرور عام ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة:

كانت للعضو الوزير فهد دهيسان الميع العازمي مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي التاسع، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارتي الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان في ١٤/٢/٢٠٠١ أي بعد مرور عام ونصف

تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الفصل التاسع - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح قانون بتعديل بعض مواد المرسوم بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧م والخاص بإنشاء مؤسسة الموانئ الكويتية.

- اقتراح قانون بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة.

- اقتراح قانون بتأسيس شركات للخدمات الصحية.

- اقتراح قانون بإنشاء الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام.

- اقتراح قانون بتعديل بعض أحكام قانون شركات ووكلاء التأمين رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١م.

- اقتراح بتعديل البند خامساً من المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

- اقتراح قانون بمنح مزايا للكويتيين الذين يلتحقون بالعمل في المنظمات الدولية أو الإقليمية أو العربية أو الإسلامية.

- اقتراح قانون في شأن توظيف الكويتيين في القطاع الخاص.

الحقيبة الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارتي الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر بيان بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠٠١م.

(١) كانت للعضو فهد دهيسان المبع العازمي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية السابع والثامن والعاشر والحادي عشر، أما في الفصل التشريعي التاسع فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبتين وزارتي الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان في الفترة التالية:

- وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة العشرون استمرت في الفترة من ١٤ فبراير ٢٠٠١م إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٣م (تسعة وعشرين شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠١ في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط. (ألغى بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٩).

- قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٢ ببعض الأحكام المتعلقة بحماية الملكية العقارية للدولة.

- قانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن إيجار العقارات.

- قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٢ ببعض الأحكام المتعلقة بحماية الملكية العقارية للدولة.

(١) تم تكليف العضو فهد دهيسان الميع العازمي بحقيبة وزارتي الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان في الحكومة الحادية عشرة لسمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الحكومة العشرون في تاريخ دولة الكويت.



د. يوسف سيد الزلزلة

تاريخ الميلاد: ١٩٥٩

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة:
مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي العاشر - مجلس ٢٠٠٣ (٢٠٠٣-٢٠٠٦) الفترة من ٢٠٠٣/٧/١٩ إلى
٢٠٠٦/٥/٢١.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الأولى (الشرق) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (١٤٥٢)
ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة بعد مرور عامين ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية
مجلس الأمة في الفصل التشريعي العاشر.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير د. يوسف سيد الزلزلة
مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي
العاشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في ٢٠٠٦/٢/٩ أي بعد مرور

عامين ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الفصل العاشر - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.
- اقتراح بتعديل نص المادة السادسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون الجنسية الكويتية.
- اقتراح بتعديل الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
- اقتراح بتعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- اقتراح بتعديل المادة رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن قانون الرعاية السكنية.
- اقتراح بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة التجارة والصناعة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٥ محرم ١٤٢٧ هـ الموافق ٩ فبراير ٢٠٠٦ م.

(١) كانت للعضو د. يوسف سيد الزلزلة إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية السابع والثامن والعاشر والحادي عشر، أما في الفصل التشريعي التاسع فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في الفترة التالية:

- وزارة التجارة والصناعة في الفترة من ٩ فبراير ٢٠٠٦ م إلى ٩ يوليو ٢٠٠٦ م.

عمر الحكومة التي كُلف للعمل بها:

- الحكومة الثانية والعشرون استمرت في الفترة من ٩ فبراير ٢٠٠٦ م إلى ٩ يوليو ٢٠٠٦ م (خمس

شهور)^(٢).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

بتعديل الفقرة رقم ١ من المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على اتفاقية أستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة

(POPS).

(١) تشكلت هذه الحكومة بعد وفاة سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وتولي سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مسند الإمارة، وذلك لاستمرار مرض سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الوزارة الأولى في عهد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والأولى التي يترأسها سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وتم تكليف العضو يوسف حسن الزلزلة بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في هذه الحكومة، وهي الحكومة الثانية والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

(٢) سبب انتهاء الحكومة الثانية والعشرين: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة، حيث قدم ثلاثة من الأعضاء استجواباً إلى رئيس الحكومة حول موضوع تعديل الدوائر الانتخابية (من خمسة وعشرين إلى خمس دوائر فقط) في ١٧ مايو ٢٠٠٦، فقدمت الحكومة استقالتها وصدر مرسوم أميري رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بحل مجلس الأمة حلاًً دستورياً بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٦ م، وتعد هذه سابقة أولى في تاريخ دولة الكويت السياسي؛ إذ قُدم الاستجواب لرئيس الحكومة وليس لأحد الوزراء فيها.



فلاح فهد الهاجري

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: رئيس مكتب خبراء حولي بوزارة العدل.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المهندسون والعاملون في المؤسسات النفطية.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الحادي عشر - مجلس ٢٠٠٦ (٢٠٠٦-٢٠٠٨) الفترة من ٢٠٠٦/٧/١٢ إلى ٢٠٠٨/٣/١٨.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الرابعة والعشرين (الفحيحيل) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (٤٥٧٦) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة التجارة والصناعة بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الحادي عشر، وذلك بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠م.

- ثم تولى نفس الحقيبة - وزارة التجارة والصناعة- في التشكيل الوزاري اللاحق في نفس الفصل التشريعي - الحادي عشر - وذلك بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٥م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي الحادي عشر - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة

التجارة والصناعة بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي، واستمراره في تولي نفس الحقيبة إلى نهاية هذا الفصل التشريعي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة.

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة التجارة والصناعة.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ الموافق ١٠ يوليو ٢٠٠٦ م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٥ مارس ٢٠٠٧ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح ^(١).

فترة عمله في الحكومة: كلف بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في الفترات التالية:

- وزارة التجارة والصناعة من ١٠ يوليو ٢٠٠٦ م إلى ٢٤ مارس ٢٠٠٧ م.

- وزارة التجارة والصناعة من ٢٥ مارس ٢٠٠٧ م إلى ٢٧ مايو ٢٠٠٨ م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثالثة والعشرون استمرت في الفترة من ١٠ يوليو ٢٠٠٦ م إلى ٢٤ مارس ٢٠٠٧ م (ثمانية شهور ونصف) ^(٢).

(١) تم تكليف العضو فلاح فهد الهاجري بحقيبة وزارة التجارة والصناعة في حكومتين متاليتين هما الحكومتين الثانية والثالثة لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وهما الحكومتان الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

(٢) سبب انتهاء الحكومة الثالثة والعشرين: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة؛ حيث قُدم استجوابٌ ضد وزير الإعلام محمد ناصر السنوسي في ٢٠٠٦/١٢/١٣ وقدم الوزير استقالته في ٢٠٠٦/١٢/١٧، وقُدم الاستجواب الثاني في ٢٠٠٧/١/١٧ إلى وزير الصحة الشيخ / أحمد العبدالله الصباح، وعلى أثره قدم عشرة من الأعضاء طلب طرح الثقة بالوزير في ٢٠٠٧/٢/١٩ فتقدمت الحكومة بالاستقالة في ٢٠٠٧/٣/٤ م.

- الحكومة الرابعة والعشرون استمرت في الفترة من ٢٥ مارس ٢٠٠٧م إلى ٢٧ مايو ٢٠٠٨م (أربعة عشر شهراً)^(١).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- ظهر جلياً حرصه منذ توليه وزارة التجارة والصناعة في حكومتين متتاليتين على إنفاذ القانون والتعاون مع الجهات الرقابية.

- ارتبط اسمه بالتعاون مع ديوان المحاسبة، واللجوء إلى القضاء لإلغاء العقود التي شهدت مخالفات قانونية في تنفيذها، إلى جانب اهتمامه بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال واتخاذ الإجراءات الرادعة لكبحها، وهو أمر جعله محل إشادة العديد من نواب مجلس الأمة الذين انتمى إليهم عضواً قبل أن يكون وزيراً.

- كان من أوائل الوزراء الذين اهتموا بإدخال التكنولوجيا وتطبيقات الحكومة الإلكترونية في العمل لتيسير على المواطنين وتحسين بيئة العمل، مستفيداً في ذلك من خبرته كمهندس.

- كان صاحب رؤية في تطوير التعليم وربط مخرجاته بسوق العمل.

- شهدت الأسواق والقطاع الخاص في عهده رواجاً كبيراً، إذ لم تكن الأزمة المالية العالمية قد انفجرت بعد، ومن ثم بدأ التفكير في عهده في تطوير سوق الكويت للأوراق المالية، وتحسين قواعد عقود BOT، وغير ذلك من الأمور التي احتاجتها الكويت لمواكبة اتساع النشاط الاقتصادي.

(١) سبب انتهاء الحكومة الرابعة والعشرين: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة، وذلك بعد تقديم مجموعة من الأعضاء خمسة استجابات لوزراء: النفط (في ٢٠٠٧/٦/١٠) والصحة (في ٢٠٠٧/٨/٢٥) والمالية (في ٢٠٠٧/١٠/٢٢) والأوقاف والشؤون الإسلامية (في ٢٠٠٧/١٠/٢٨) والتربية والتعليم (في ٢٠٠٧/١٤/١٤)، وتساعد الخلافات بين المجلس والحكومة، وبناءً على ذلك صدر مرسوم أميري بحل المجلس في ٢٠٠٨/٣/١٩م، وقدمت الحكومة استقالتها وقُبلت في ٢٠٠٨/٥/١٩م.

- كان له السبق في إدخال المشروع الآلي لتطوير خدمات وزارة التجارة والصناعة؛ لتبسيط الإجراءات الخاصة بالتراخيص التجارية لتصبح وزارة التجارة نقطة انطلاق الحكومة الإلكترونية، ولدفع عجلة التقدم في عصر النهضة المعلوماتية والوصول بالكويت إلى مصاف الدول المتقدمة في تفعيل النظم الآلية المتكاملة.
- قانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل الصناعة.
- قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦ بتأسيس شركات لخدمات الاتصالات اللاسلكية.
- قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠.
- قانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠١ بالإذن للحكومة في توفير تسهيلات إئتمانية متكررة لبنك الكويت الصناعي.
- قانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٧ في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية. (أُلغِيَ بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ بعد إصدار لائحة القانون الجديد).



عبدالواحد محمود العوضي

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مقدم طيار في القوات الجوية الكويتية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العسكريون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الحادي عشر - مجلس ٢٠٠٦ (٢٠٠٦-٢٠٠٨) الفترة من ٢٠٠٦/٧/١٢

إلى ٢٠٠٨/٣/١٨.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الرابعة (الدعية) وحصل على المركز (الثاني) بأصوات

(٢٤٧٨) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة:

- تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون الإسكان بعد مرور ثمانية شهور ونصف تقريباً من نجاحه

في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الحادي عشر.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير عبدالواحد محمود

العوضي مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل

التشريعي الحادي عشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون الإسكان في

٢٠٠٧/٣/٢٥ أي بعد مرور ثمانية شهور ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في

الفصل التشريعي الفصل الحادي عشر- وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك

الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن أوجه صرف الزكاة ومساهمة الشركات في ميزانية الدولة.

- اقتراح في شأن تأسيس شركات تطوير وتنفيذ المشروعات العامة والمنافذ الحدودية.

- اقتراح في شأن قانون حماية المرأة.

- اقتراح في شأن تعديل قانون العمل.

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون الإسكان.

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق

٢٥ مارس ٢٠٠٧م.

- المرسوم الأميري بالتعديل الوزاري الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٧ شوال ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٨

أكتوبر ٢٠٠٧م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة: سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح^(٢).

(١) كانت للعضو عبدالواحد محمود العوضي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية العاشر والثاني عشر، أما في الفصل التشريعي الحادي عشر فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

(٢) تم تكليف العضو عبدالواحد محمود العوضي بحقيبة وزارة الدولة لشؤون الإسكان في الحكومة الثالثة لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وهي الحكومة الرابعة والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون الإسكان ثم وزارة الدولة لشؤون

الإسكان ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في الفترات التالية:

- وزارة الدولة لشؤون الإسكان في الفترة من ٢٥ مارس ٢٠٠٧م إلى ٢٧ مايو ٢٠٠٨م^(١).
- وزارة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة دولة لشؤون مجلس الأمة في الفترة من ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧م إلى ١ أبريل ٢٠٠٨م^(٢).

عمر الحكومة التي كُلف للعمل بها:

- الحكومة الرابعة والعشرون استمرت في الفترة من ٢٥ مارس ٢٠٠٧م إلى ٢٧ مايو ٢٠٠٨م (أربعة عشر شهراً).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (مواد ٣٧، ٣٩، ٥٩، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٧، ١٨١) (الانصاب القانوني لعقد جلسات المجلس يكون بحضور أكثر من نصف الأعضاء، تنظيم جدول أعمال الجلسة، لوائح اجتماعات اللجان وانتخاب رئيس ومقرر اللجنة).
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ في شأن الرعاية الاجتماعية للمسنين. (أُلغِيَ بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٦).
- قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٥ في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.
- قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٨ بإضافة مادتين جديدتين برقمي ٣١ مكرر (الدعاية الانتخابية).

(١) تم تعيين الوزير عبدالواحد محمود العوضي بالإضافة إلى عمله - وزير دولة لشؤون الإسكان - وزيراً للمواصلات و وزير دولة لشؤون مجلس الأمة في الفترة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣٠.

(٢) تم تعيين الوزير عبدالواحد محمود العوضي بالإضافة إلى عمله - وزير دولة لشؤون الإسكان - وزيراً للمواصلات و وزير دولة لشؤون مجلس الأمة في الفترة من ٢٠٠٧/٦/٣٠ إلى ٢٠٠٧/١٠/٢٨.



حسين ناصر الحريتي

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: مستشار في محكمة الاستئناف بوزارة العدل الكويتية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون.

سنوات العضوية: الفصل التشريعي الثاني عشر - مجلس ٢٠٠٨ (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الفترة من ٢٠٠٨/٦/١

إلى ٢٠٠٩/٣/١٨.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الأولى وحصل على المركز (الخامس) بأصوات (٧٣٣٨)

ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة:

- تولى حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية

مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثاني عشر، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨م.

- ثم تولى نفس الحقيبة - وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - في التشكيل

الوزاري اللاحق في نفس الفصل التشريعي - الثاني عشر - وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٣م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة

العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي الثاني عشر- وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل

ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مرتين متتاليتين على مدار هذا الفصل التشريعي؛ المرة

الأولى بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي، ثم تولى حقيبة نفس الوزارة -
وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - في التشكيل اللاحق مباشرة في نفس الفصل
التشريعي كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المراسيم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ
الموافق ٢٨ مايو ٢٠٠٨ م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٥ محرم ١٤٣٠ هـ الموافق ١٢
يناير ٢٠٠٩ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في
الفترات التالية:

- وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٢٨ مايو ٢٠٠٨ م إلى ٢٢ يناير ٢٠٠٩ م.

(١) كانت للعضو حسين ناصر الحريتي إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الحادي عشر والثالث عشر، أما في الفصل التشريعي الثاني عشر فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة - وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة، ثم حقيبة نفس الوزارة بعدها مباشرة في التشكيل الوزاري التالي في نفس الفصل التشريعي.

(٢) تم تكليف العضو حسين ناصر الحريتي بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومتين الرابعة والخامسة لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وهما الحكومتان الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

- وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٢٣ يناير ٢٠٠٩م إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٩م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها ^(١):

- الحكومة الخامسة والعشرون استمرت في الفترة من ٢٨ مايو ٢٠٠٨م إلى ٢٢ يناير ٢٠٠٩م (ثمانية شهور) ^(٢).

- الحكومة السادسة والعشرون استمرت في الفترة من ٢٣ يناير ٢٠٠٩م إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٩م (أربعة شهور) ^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ في شأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ خمسين دينار كويتي.
- قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٨ في شأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار. (ألغى بالقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠).

- قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ في شأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت.

- قانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ في شأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.

(١) نشير إلى أن تكليف العضو الوزير حسين ناصر الحريتي بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومتين متتاليتين وكانت مجموع مدتهما معاً عام تقريباً.

(٢) سبب انتهاء الحكومة الخامسة والعشرين: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة، حيث قدم بعض الأعضاء استجواباً لرئيس الحكومة، قدمت على أثره الحكومة استقالتها وقُبلت في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨م.

- يعد هذا الاستجواب هو الاستجواب الثاني الذي يُقدم لرئيس الحكومة وكانت محاوره كالتالي: التجاوز على القيود الأمنية - غياب هيبة الدولة - التخبط الحكومي في إدارة شؤون البلاد - زيادة معدلات الفساد المالي والإداري بشكل غير مسبوق.

(٣) سبب انتهاء الحكومة السادسة والعشرين: تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة، وذلك بتقديم بعض الأعضاء لثلاثة استجوابات: الاستجواب الأول في ٢٠٠٩/٣/١ لرئيس مجلس الوزراء حول مصروفات الديوان، والاستجواب الثاني في ٢٠٠٩/٣/٢ لرئيس مجلس الوزراء حول (ضياع هيبة الدولة - والإخفاق في انقاذ الاقتصاد - والتردد في التعامل مع الأزمة المالية - والتجاوزات في مصروفات الديوان - والإخلال الدستوري في شأن برامج الحكومة وخطة الدولة التنموية)، والاستجواب الثالث في ٢٠٠٩/٣/٩ لرئيس مجلس الوزراء كان في شأن مسجد الضنيطيس، ترتب على هذه الاستجوابات الثلاثة تقديم الحكومة باستقالتها لعدم التعاون، فصدر مرسوم أميري رقم (٨٥) بحل المجلس حلاً دستورياً في ٢٠٠٩/٣/١٨م.



روضان عبدالعزيز الروضان

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: نائب رئيس المجلس البلدي منذ عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١،

ورئيس المجلس البلدي منذ عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: أعضاء المجلس البلدي.

سنوات العضوية:

- الفصل التشريعي الثاني عشر - مجلس ٢٠٠٨ (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الفترة من ٢٠٠٨/٦/١ إلى ٢٠٠٩/٣/١٨.

- الفصل التشريعي الثالث عشر - مجلس ٢٠٠٩ (٢٠٠٩-٢٠١١) الفترة من ٢٠٠٩/٥/١٣ إلى ٢٠١٢/١٠/٧.

الدائرة الانتخابية:

- عضواً عن الدائرة (الثالثة) وحصل على المركز (السابع) بأصوات (٦٥٨٦) ناخباً. أمين السر

(الدور الأول - الدور الثاني).

- عضواً عن الدائرة (الثالثة) وحصل على المركز (الأول) بأصوات (١٣١٠٧) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة الصحة بعد مرور ستة شهور ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس

الأمة في الفصل التشريعي الثاني عشر.

- تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عشر.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير روضان عبدالعزيز الروضان مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثاني عشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة الصحة في ٢٣/١/٢٠٠٩ أي بعد مرور ستة شهور ونصف تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثاني عشر ، ونشير هنا أيضاً أنه لم تكن للعضو الوزير روضان عبدالعزيز الروضان إسهامات أو إنجازات بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عشر، وذلك لأنه كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعد نجاحه مباشرة في هذا الفصل التشريعي (الثالث عشر) - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم الإسهامات والإنجازات كانت للعضو الوزير روضان عبدالعزيز الروضان خلال عضويته في الفصل التشريعي الثاني عشر ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن إجراء فحوصات طبية على الراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.

- اقتراح في شأن قواعد التعيين في الوظائف القيادية في الدولة.

- اقتراح في شأن هيئة مكافحة الفساد.

- اقتراح في شأن إضافة قسم خاص لقانون النقد وبنك الكويت المركزي رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨.

- اقتراح في شأن تأسيس شركة مساهمة للخدمات الصحية المتخصصة.

- اقتراح في شأن منح قرض لمن لا تزيد مساحة بيته أو قسيمة عن أربعمئة متر مربع.

- اقتراح في شأن إنشاء هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان.

(١) كانت للعضو روضان عبدالعزيز الروضان إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الرابع عشر ولكنها ليست المنوطة بالذكر في هذه الفقرة.

- اقتراح في شأن منع الاتجار بالأشخاص.

- اقتراح في شأن حظر التعامل مع الكيان الصهيوني (إسرائيل).

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الصحة.

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

المراسيم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٥ محرم ١٤٣٠ هـ الموافق ١٢ يناير ٢٠٠٩ م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٩ مايو ٢٠٠٩ م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كلف بحقيبتَي وزارة الصحة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الفترات التالية:

- وزارة الصحة من ٢٣ يناير ٢٠٠٩ م إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٩ م.

- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء من ٢٩ مايو ٢٠٠٩ م إلى ٧ مايو ٢٠١١ م.

(١) تم تكليف العضو روضان عبدالعزيز الروضان بحقيبة وزارة الصحة في الحكومة الخامسة لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وهي الحكومة السادسة والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو روضان عبدالعزيز الروضان بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الحكومة السادسة لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وهي الحكومة السابعة والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة والعشرون استمرت في الفترة من ٢٣ يناير ٢٠٠٩م إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٩م (أربعة شهور).

- الحكومة السابعة والعشرون استمرت في الفترة من ٢٩ مايو ٢٠٠٩م إلى ٧ مايو ٢٠١١م (اثنين وعشرين شهراً)^(١).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (قانون انتخابات مجلس الأمة، إلغاء البطاقة الانتخابية والاكتفاء بشهادة الجنسية).

- قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤).

- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٥ في شأن محاكمة الوزراء.

- قانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٠ بإصدار الخطة السنوية ٢٠١٠ / ٢٠١١.

(١) سبب انتهاء الحكومة السابعة والعشرين: استمرار تصاعد الأزمة بين المجلس والحكومة، وذلك بسبب الاستجابات المتتالية وعددها ثمانية استجابات، وأزمة رفع الحصانة عن العضو فيصل المسلم، ثم أحداث ندوة العضو جهمان الحربش التي كانت وراء اصطاف نواب المعارضة ضد سمو الرئيس، وتلا ذلك تفجر قضية مقتل الميموني إثر تعذيبه أثناء احتجازه بوزارة الداخلية، وموقف الحكومة من المشاركة في درع الجزيرة مما تسبب في انقسام نيابي حول موقف الحكومة من تلك المشاركة.



علي فهد الراشد

تاريخ الميلاد: ١٩٦٧

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: محام أمام القضاء ثم قاضٍ.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الثالث عشر - مجلس ٢٠٠٩ (٢٠٠٩-٢٠١١) الفترة من ٢٠٠٩/٥/١٣

إلى ٢٠١٢/١٠/٧.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثانية وحصل على المركز (الثاني) بأصوات (٦٨٢٦) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعد عامين تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عشر.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير علي فهد الراشد مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/٥/٨ أي بعد مرور عامين تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي

الفصل الثالث عشر - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن مساهمة الدولة في مصروفات التعليم للطلبة الكويتيين بالتعليم الجامعي خارج جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- اقتراح في شأن تنظيم برامج عمليات التخصيص.

- اقتراح في شأن رعاية حقوق المعاقين.

- اقتراح بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ مكرر من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن نظام قوة الشرطة / ترقية ضباط الصف.

- اقتراح بإضافة مادة جديدة برقم ٢١ مكرر إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها.

- اقتراح بتعديل الفقرة الثانية من المادة رقم ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية / قروض الرعاية بدون فوائد.

- اقتراح في شأن تلقي وإنجاز معاملات المواطنين.

- اقتراح في شأن حماية المنتجات الوطنية

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية / الاعتراف بنسب الولد.

- اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن قانون تنظيم القضاء/ يلحق بالمجلس الأعلى للقضاء أمانة عامة.

(١) كانت للعضو علي فهد الراشد إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية العاشر والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر، أما في الفصل التشريعي الثالث عشر فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٨ مايو ٢٠١١م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الفترة التالية^(٢):

- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء من ٨ مايو ٢٠١١م إلى ١٢ ديسمبر ٢٠١١م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثامنة والعشرون استمرت في الفترة من ٨ مايو ٢٠١١م إلى ١٢ ديسمبر ٢٠١١م (سبعة شهور)^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١ بصرف مكرمة أميرية.

- قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ في شأن المساعدات العامة.

- قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة

الداخلية لمجلس الأمة (المادة ٣٠ مكرراً) والمتعلقة بإعفاء مجلس الأمة من الرسوم القضائية.

(١) تم تكليف العضو علي فهد الراشد بحقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الحكومة السابعة والأخيرة لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وهي الحكومة الثامنة والعشرون في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم تكليف العضو الوزير علي فهد الراشد بحقيبة وزارة الخارجية بالوكالة (تعيين) في الفترة من ٢٠١١/١٠/١٨ إلى ٢٠١١/١١/٢٣.

(٣) سبب انتهاء الحكومة الثامنة والعشرين: تأزم العلاقة بين السلطتين، وذلك بسبب تقديم بعض الأعضاء استجواباً لرئيس الحكومة بسبب الإيداعات والتحويلات المليونيرة، والتي كانت وراء تفاقم الأزمة السياسية واستقالة وزير الخارجية الشيخ د. محمد الصباح، وانتهى المطاف بتقديم عدد من الأعضاء استجواباً لرئيس الحكومة، واستقالت الحكومة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨م.



عيسى أحمد الكندري

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: موظف في الخطوط الجوية الكويتية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون بالقطاع الحكومي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الرابع عشر - مجلس ٢٠١٣ (٢٠١٣ - ٢٠١٦) الفترة من ٢٠١٣/٨/٦ إلى ٢٠١٦/١٠/١٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة (الأولى) بعدد أصوات (٣٣٢٦) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة:

- تولى حقيبة وزارة المواصلات بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر، وذلك بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤م.

- ثم تولى حقيبة وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية في تعديل على التشكيل الوزاري السابق في نفس الفصل التشريعي - الرابع عشر - وذلك بتاريخ ٢٠١٤/١/٦م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - الفصل التشريعي الرابع عشر- وذلك نظراً لتوليه حقيبة وزارة المواصلات بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي، ثم توليه وزارة المواصلات ووزارة

الدولة لشؤون البلدية بعد خمسة شهور تقريباً من بداية نفس الفصل التشريعي وحتى نهايته - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة المواصلات.

- حقيبة وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٦ رمضان ١٤٣٤هـ الموافق ٤ أغسطس ٢٠١٣م.

- المرسوم الأميري بتعديل مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٤٣٥هـ الموافق ٦ يناير ٢٠١٤م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبتَي وزارة المواصلات، ووزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية في الفترات التالية:

(١) كانت وما تزال للعضو عيسى أحمد الكندري إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الخامس عشر - المستمر حتى وقت إعداد هذا الإصدار - أما في الفصل التشريعي الرابع عشر فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

(٢) شكل سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ٧ حكومات، وكانت أول حكومة شكلها بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١١م، والحكومة الثانية لسموه كانت بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٢م، ثم الحكومة الثالثة لسموه كانت بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٢م، والحكومة الرابعة لسموه كانت بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٢م، والحكومة الخامسة لسموه كانت بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٣م، والحكومة السادسة لسموه بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م، والحكومة السابعة بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٧م.

تم تكليف العضو عيسى أحمد الكندري بحقيبة وزارة المواصلات في الحكومة الخامسة لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وهي الحكومة الثالثة والثلاثون في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو عيسى أحمد الكندري بحقيبة وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية في تعديل وزاري على نفس الحكومة (الثالثة والثلاثون).

- وزارة المواصلات من ٤ أغسطس ٢٠١٣م إلى ٦ يناير ٢٠١٤م.

- وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية من ٦ يناير ٢٠١٤م إلى ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثالثة والثلاثون استمرت في الفترة من ٤ أغسطس ٢٠١٣م إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦م (أربعين شهراً)^(١).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

- قانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية (المادة ٢٨ مكرر د) والمتعلقة بإعطاء الأفضلية للمنتجات الكويتية أو المنتجات ذات المنشأ الوطني.

- قانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة.

- قانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

- قانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (B.O.T).

(١) تم تعيين العضو الوزير عيسى أحمد الكندري في الحكومة الثالثة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، والتي استمرت (١٢١٠) يوماً، وذلك في بداية تشكيل تلك الحكومة، ثم في تعديل على تلك الحكومة - كما وضعنا ذلك في فقرة "المرسوم الأميري الصادر بتعيينه"، وقدم الوزير عيسى أحمد الكندري استقالته بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وتقدمت الحكومة باستقالتها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦م.



د. علي صالح العمير

تاريخ الميلاد: ١٩٥٨

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة: مراحل التعليم العام ومرحلة التعليم العالي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الرابع عشر - مجلس ٢٠١٣ (٢٠١٦-٢٠١٣) الفترة من ٢٠١٣/٨/٦ إلى ٢٠١٦/١٠/١٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة وحصل على المركز (الأول) بأصوات (٣٥٦٠) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه حقيبة الوزارة:

- تولى حقيبة وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بعد عشرة شهور تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر بتاريخ ٢٠١٤/١/٦ م، ثم تولى حقيبة وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ م خلال نفس الفصل التشريعي.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير د. علي صالح العمير مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة

٢٠١٤/١/٦ أي بعد عشرة شهور تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن حظر الفوائد الربوية في البنوك.
- اقتراح في شأن تأسيس شركات للخدمات الصحية.
- اقتراح في شأن إنشاء المجلس الأعلى لقياس ومتابعة الأداء الحكومي.
- اقتراح في شأن إنشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- اقتراح في شأن إقرار قانون منع تضارب المصالح.
- اقتراح بتعديل الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية / بدل الإيجار.
- اقتراح بإضافة مادة جديدة برقم ١١ مكرر إلى المرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها.
- اقتراح في شأن المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها.
- اقتراح في شأن تنظيم الجامعات والكليات المجتمعية والمعاهد الحكومية.
- اقتراح في شأن إصدار قانون حماية البيئة.

(١) كانت للعضو د. علي صالح العمير إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصول التشريعية الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، أما في الفصل التشريعي الرابع عشر فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

- حقيبة وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتعديل مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٤٣٥ هـ الموافق ٦ يناير ٢٠١٤ م.

- المرسوم الأميري بتعديل مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٧ صفر ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥ م^(١).

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبتَي وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة، ووزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في الفترات التالية:

- وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة من ٦ يناير ٢٠١٤ م إلى ١٧ أكتوبر ٢٠١٦ م.

- وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة من ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥ م إلى ١٧ أكتوبر ٢٠١٦ م.

(١) حيث تم قبول استقالة الوزير خالد أحمد الجسار من وزارة الأشغال العامة ووزارة الكهرباء والماء، وذلك بمرسوم مجلس الوزراء بقبول الاستقالة رقم ٣١٥ لسنة ٢٠١٥، والصادر في قصر السيف في ١٧ صفر ١٤٣٧ هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٥ م.

(٢) تم تكليف العضو د. علي صالح العمير بحقيبة وزارة النفط ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في تعديل وزاري على الحكومة الخامسة لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وهي الحكومة الثالثة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو د. علي صالح العمير بحقيبة وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في تعديل وزاري آخر على نفس الحكومة الثالثة والثلاثين.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الثالثة والثلاثون استمرت في الفترة من ٤ أغسطس ٢٠١٣م إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦م (أربعين شهراً)^(١).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة.
- قانون رقم ١١١ لسنة ٢٠١٤ بتعديل الملحق رقم ٣ المرافق للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت.
- قانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (B.O.T).
- قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٠ بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.
- قانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٤ بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك.

(١) تم تعيين العضو الوزير د. علي صالح العمير في الحكومة الثالثة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، وذلك في تعديلين مختلفين على تلك الوزارة - كما وضعنا ذلك في فقرة "المرسوم الأميري الصادر بتعيينه"، حيث كان التعيين الأول بتاريخ ٢٠١٤/١/٦، والتعيين الثاني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩، وقدم الوزير د. علي صالح العمير استقالته بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وتقدمت الحكومة باستقالتها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦.



د. يعقوب عبدالمحسن الصانع

تاريخ الميلاد: ١٩٦٧

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: محام أمام القضاء.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الرابع عشر - مجلس ٢٠١٣ (٢٠١٣ - ٢٠١٦) الفترة من ٢٠١٣/٨/٦

إلى ٢٠١٦/١٠/١٦.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الثالثة وحصل على المركز (الثامن) بأصوات (١٤٦٠) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية :

- تولى حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد أربعة عشر شهراً تقريباً من

نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير د. يعقوب عبدالمحسن

الصانع مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل

التشريعي الرابع عشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤ أي بعد أربعة عشر شهراً تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس

الأمة في الفصل التشريعي الفصل الرابع عشر - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن

أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح في شأن التأمين الوظيفي للكويتيين العاملين في القطاع الأهلي والنفطي.
- اقتراح في شأن إنشاء شركات مساهمة مفضلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.
- اقتراح في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية.
- اقتراح في شأن التأمين الصحي على المواطنين.
- اقتراح في شأن مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- اقتراح في شأن تعديل قانون العمل بالقطاع الأهلي.
- اقتراح بتعديل البند د من المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ في شأن جوازات السفر.
- اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن إصدار قانون تنظيم الخبرة.
- اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.
- اقتراح في شأن إنشاء وتنظيم مدينة صباح الأحمد الرياضية.
- اقتراح بإضافة مادتين جديدتين برقم ٢ مكرر و ٢ مكرر أ إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

(١) كان العضو د. يعقوب عبدالمحسن الصانع أحد أعضاء المجلس المبطّل الثاني (مجلس ٢٠١٢-٢٠١٣)، وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بإبطال عملية الانتخاب برمتها، التي أجريت في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، لبطلان حلّ مجلس الأمة السابق، وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي تمت على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصّها أن يستعيد المجلس المنحل - بقوة الدستور - سلطته الدستورية كأأنّ الحلّ لم يكن، كما أنّ الإنجازات في هذا المجلس المبطّل ليست المنوطة بالذكر في تلك الفقرة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها :

- حقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه :

- المرسوم الأميري بتعيين وزير العدل و وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في الفترة التالية:

- وزارة وزير العدل و وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية من ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م.

عمر الحكومة التي تم تكليفه للعمل بها :

- الحكومة الثالثة والثلاثون استمرت في الفترة من ٤ أغسطس ٢٠١٣م إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦م (أربعين شهراً) ^(٢).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن التخطيط التنموي لدولة الكويت.

(١) تم تكليف العضو د. يعقوب عبدالمحسن الصانع بحقيبة وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تعديل وزاري على الحكومة الخامسة لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وهي الحكومة الثالثة والثلاثون في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم تعيين العضو الوزير د. يعقوب عبدالمحسن الصانع في الحكومة الثالثة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، والتي استمرت (١٢١٠) يوماً، وذلك بمرسوم أميري أعد خصيصاً لذلك التعيين - كما وضعنا ذلك في فقرة "المرسوم الأميري الصادر بتعيينه" -، وقدم الوزير د. يعقوب عبدالمحسن الصانع استقالته بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦، وتقدمت الحكومة باستقالتها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦.

- قانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء بيت الزكاة.

- قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠.

- قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

- قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



محمد ناصر الجبري

تاريخ الميلاد: ١٩٧٤

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: موظف في الخطوط الجوية الكويتية.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء العاملون في القطاع الحكومي.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الخامس عشر - مجلس (٢٠١٦)، بداية من ٢٠١٦/١٢/١١ وهو

الفصل التشريعي المستمر حالياً.

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة (الثالثة) بعدد أصوات (٢٢١٩) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية بعد نجاحه مباشرة في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر، وذلك بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ م.

- ثم تولى حقيبة وزارة الإعلام في التشكيل الوزاري التالي في نفس الفصل التشريعي - الخامس عشر - وذلك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١١ م.

- ثم تولى حقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب في تعديل على التشكيل الوزاري السابق في نفس الفصل التشريعي - الخامس عشر - وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٧ م.

- ثم تولى حقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب في التشكيل الوزاري الحالي في نفس الفصل التشريعي - الخامس عشر - وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٧ م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: لم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر - حتى تاريخ إعداد هذا الإصدار - وذلك نظراً لتوليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية بعد نجاحه مباشرة كعضو في هذا الفصل التشريعي، ثم أعقبها مباشرة توليه حقيبة وزارة الإعلام، ثم توليه حقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب بعدها مباشرة، وأخيراً توليه حقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب في التشكيل الوزاري الحالي - كما أوضحنا في الفقرة السابقة^(١).

الحقائب الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية.

- حقيبة وزارة الإعلام.

- حقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب.

- حقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب.

المراسيم الأميرية الصادرة بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٤٣٨هـ الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٩هـ الموافق ١١ ديسمبر ٢٠١٧م.

(١) كانت للعضو محمد ناصر الجبري إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الرابع عشر، أما في الفصل التشريعي الخامس عشر - المستمر حتى وقت إعداد هذا الإصدار - فلم تكن له إسهامات نيابية خلال فترة العضوية بمجلس الأمة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

- المرسوم الأميري بتعديل مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ١٠ رجب ١٤٣٩هـ الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٨م.

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٤٤١هـ الموافق ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح^(١)،
سمو الشيخ صباح الخالد الصباح^(٢).

فترة عمله في الحكومات: كُلف بسبع حقائب وزارية في الفترات التالية:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية من ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧م.

- وزارة الإعلام من ١١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٢٢ مارس ٢٠١٨م.

- وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب من ٢٧ مارس ٢٠١٨م إلى ١٤ نوفمبر ٢٠١٩م^(٣).

- وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب من ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م (المستمرة حالياً حتى تاريخ طباعة هذا الإصدار).

(١) تم تكليف العضو محمد ناصر الجبري بحقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الدولة لشؤون البلدية في الحكومة السادسة لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وهي الحكومة الرابعة والثلاثون في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو محمد ناصر الجبري بحقيبة وزارة الإعلام في الحكومة السابعة والأخيرة لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وهي الحكومة الخامسة والثلاثون في تاريخ دولة الكويت.

- ثم تم تكليف العضو محمد ناصر الجبري بحقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب في تعديل حكومي على نفس الحكومة (الخامسة والثلاثين)، والتي تقدمت باستقالتها بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٤.

(٢) تم تكليف العضو محمد ناصر الجبري بحقيبة وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب في الحكومة الأولى لسمو الشيخ صباح الخالد الصباح - الحكومة الحالية -، وهي الحكومة السادسة والثلاثون في تاريخ دولة الكويت.

(٣) صدر الأمر الأميري بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء في قصر السيف بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٤١هـ الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٩م، على أن تستمر الحكومة في تصريف العاجل من شؤون مناصب وزرائها لحين تشكيل وزارة جديدة.

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة الرابعة والثلاثون استمرت في الفترة من ١٠ ديسمبر ٢٠١٦ م إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ م (أحد عشر شهراً)^(١).

- الحكومة الخامسة والثلاثون استمرت في الفترة ١١ ديسمبر ٢٠١٧ م إلى ١٤ نوفمبر ٢٠١٩ م (ثلاثة وعشرين شهراً)^(٢).

- الحكومة السادسة والثلاثون والتي أدت اليمين الدستورية بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ م^(٣).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده:

- قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٧ في شأن الرياضة.

- قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ في شأن بلدية الكويت.

- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٨ في شأن إنشاء الوكالة الكويتية لمكافحة المنشطات.

- قانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٨ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٧ في شأن الرياضة.

- قانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

(١) صدر الأمر الأميري بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء في قصر السيف بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٤١هـ الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٩ م، على أن تستمر الحكومة في تصريف العاجل من شؤون مناصب وزرائها لحين تشكيل وزارة جديدة.

(٢) تم تعيين العضو الوزير محمد ناصر الجبري في الحكومة الخامسة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، والتي استمرت (٧٠٢) يوماً تقريباً، وذلك في بداية تشكيل الحكومة، ثم في تعديل على تلك الحكومة - كما وضعنا ذلك في فقرة "المرسوم الأميري الصادر بتعيينه" -، وقدمت الحكومة استقالتها في ١٤ نوفمبر ٢٠١٩ م.

(٣) تم تعيين العضو الوزير محمد ناصر الجبري في الحكومة السادسة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، والتي بدأت منذ شهور قليلة في ممارسة مهام أعمالها، وذلك في التشكيل الحكومي الجديد والصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ م - أثناء إعداد هذا الإصدار.



مبارك سالم الحريص

تاريخ الميلاد: ١٩٦٤

آخر منصب له في العمل قبل العضوية: محام بإدارة الفتوى والتشريع، ورئيس لجنة تطوير التشريعات في إدارة الفتوى والتشريع.

التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية: الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون.

سنة العضوية: الفصل التشريعي الخامس عشر - مجلس (٢٠١٦)، بداية من ٢٠١٦/١٢/١١ وهو الفصل التشريعي المستمر حالياً (حتى طباعة هذا الإصدار).

الدائرة الانتخابية: عضواً عن الدائرة الأولى وحصل على المركز (السابع) بأصوات (٢٤٤٤) ناخباً.

مدة العضوية قبل توليه الحقيبة الوزارية:

- تولى حقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بعد ثلاث سنوات تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٧ م.

أبرز إسهاماته خلال فترة العضوية بمجلس الأمة: كانت للعضو الوزير مبارك سالم الحريص مجموعة من الإسهامات والإنجازات خلال فترة عضويته بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر، وذلك نظراً لأنه كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بعد ثلاث سنوات تقريباً من نجاحه في عضوية مجلس الأمة في الفصل

التشريعي الخامس عشر - وهذا ما سنوضحه في الفقرات القادمة - ومن أهم تلك الإسهامات والإنجازات ما يلي^(١):

- اقتراح بتعديل البند رقم ١ من المادة رقم ٢٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل).

- اقتراح بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لتظر المنازعات الإدارية (تكون للدائرة الإدارية وحدها ولاية الحكم بإلغاء القرارات الإدارية، كما تكون لها الولاية في الحكم في طلبات التعويض عن الأضرار الناشئة عن القرارات الإدارية الصادرة بإنهاء الخدمة).

- اقتراح في شأن تعيين الخريجين الكويتيين في الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية.

- اقتراح بإلغاء القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٥ في شأن محاكمة الوزراء.

- اقتراح بإضافة مادة جديدة برقم ٢٩ مكرر إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر (لا يجوز إدخال أو تداول أو بيع المطبوعات الواردة من الخارج إلا بعد أن يخطر المستورد الوزارة بمعلومات عنه وعن النسخ المستوردة).

- اقتراح في شأن المقيمين بصورة غير قانونية.

(١) كانت للعضو مبارك سالم الحريص إنجازات عديدة وإسهامات ملموسة في مجلس الأمة أثناء عضويته في الفصل التشريعي الرابع عشر، أما في الفصل التشريعي الخامس عشر فقد ذكرنا ما قدمه من إنجازات قبل توليه حقيبة الوزارة - وهي المنوط ذكرها في هذه الفقرة.

الحقيبة الوزارية التي استلمها:

- حقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

المرسوم الأميري الصادر بتعيينه:

- المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة الصادر في قصر السيف بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٤٤١هـ الموافق ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م.

سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارات: سمو الشيخ صباح الخالد الصباح ^(١).

فترة عمله في الحكومة: كُلف بحقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة منذ بضعة أسابيع (أثناء إعداد هذا الإصدار).

عمر الحكومات التي تم تكليفه للعمل بها:

- الحكومة السادسة والثلاثون والتي أدت اليمين الدستورية بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م ^(٢).

أبرز إسهامات وإنجازات الوزارة في عهده: ^(٣).

- قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوق المتعثرين ودعم الأسرة.

(١) تم تكليف العضو مبارك سالم الحريص بحقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة الأولى لسمو الشيخ صباح الخالد الصباح - الحكومة الحالية -، وهي الحكومة السادسة والثلاثون في تاريخ دولة الكويت.

(٢) تم تعيين العضو الوزير مبارك سالم الحريص في الحكومة السادسة والثلاثين في تاريخ دولة الكويت، والتي بدأت منذ بضعة أسابيع في ممارسة مهام أعمالها، وذلك في التشكيل الحكومي الجديد والصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م - أثناء إعداد هذا الإصدار.

(٣) نظراً لحدثة عهده بتولي حقيبة وزارة الدولة لشؤون الخدمات ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في الحكومة الحالية، والتي تزامن تشكيلها مع إعداد هذا الإصدار، فلم يكن للوزارة سوى إنجاز واحد في عهده.

الخاتمة

احتوى هذا الإصدار على خلاصة مسيرة اثنين وأربعين عضواً وزيراً من السادة أعضاء مجلس الأمة، والذين كُلفوا بحمل عدد أربع وتسعين حقيبة وزارية على مدار سنوات عضويتهم في مجلس الأمة - حتى طباعة هذا الإصدار.

واستعرضنا فيه أهم الإنجازات والإسهامات لهؤلاء السادة الأعضاء الوزراء على الصعيدين التشريعي الرقابي كأعضاء في مجلس الأمة من جهة والتنفيذي العملي كأعضاء في مجلس الوزراء من جهة أخرى.

وقد دلت المؤشرات التي احتواها هذا الإصدار على أن السادة الأعضاء الوزراء قد ساهموا في دعم الحياة السياسية في دولة الكويت على مدار خمسة عشر فصلاً تشريعياً لمجلس الأمة؛ تشكلت خلالها ٣٦ حكومة وطنية، اشتملت ٢٧ حكومة من هذه الحكومات على أعضاء وزراء، وكان لهؤلاء الأعضاء الوزراء البصمات المشهودة والآثار الإيجابية على الصعيد السياسي في دولة الكويت في تلك الحقبة المهمة من تاريخه السياسي.

وفي النهاية نرجو أن نكون قد وفّقنا في هذا العرض الموجز عن مسيرة السادة الأعضاء الوزراء، وساهمنا في تزويد الإخوة المهتمين بالشأن البرلماني (ما يخص مجلس الأمة)، وكذلك الشأن الوزاري (ما يخص مجلس الوزراء) بأهم النتائج والإحصائيات والتحليلات الهادفة والمفيدة على هذين الصعيدين المهمين، والتي تم استخلاصها جميعاً من بين ثنايا هذا الإصدار.

أملين أن تكون جهودنا في هذا الصدد مفيدة ونافعة للجميع، وأن تحقق الثمرة المرجوة منها، وأن تضيف إلى فضاء المعرفة البرلمانية والوزارية شيئاً جديداً يُستدل به في تحديد الاتجاهات البرلمانية والوزارية.

والله ولي التوفيق.

د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي

المستشار في قطاع المعلومات

قائمة المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم محمد العويمر العازمي. "مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت: دراسة مقارنة". رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م.
- ٢- الأمانة العامة لمجلس الأمة. "أسماء أعضاء تشكيلات اللجان الدائمة والمؤقتة: من المجلس التأسيسي حتى الفصل التشريعي الرابع عشر: ١٩٦٢ - ٢٠١٣". دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات - إدارة التوثيق البرلماني، مارس ٢٠١٧.
- ٣- الأمانة العامة لمجلس الأمة. "أسماء السادة أعضاء مجلس الأمة: منذ التأسيس حتى الفصل التشريعي الرابع عشر: ١٩٦٢ - ٢٠١٣". دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات - إدارة التوثيق البرلماني، أكتوبر ٢٠١٦.
- ٤- الأمانة العامة لمجلس الأمة. "الحصاد البرلماني". دولة الكويت: مجلس الأمة - الأعداد السنوية، ٢٠١١، ٢٠١٢.
- ٥- الأمانة العامة لمجلس الأمة. "عمر الحكومات بدولة الكويت (١٩٦٢ - ٢٠١٢)". دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع البحوث والمعلومات - إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٢م.
- ٦- الأمانة العامة لمجلس الأمة. "مجلس الأمة: مسيرة وتاريخ". ط٣. دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - إدارة الإعلام، ٢٠١٥م.
- ٧- الأمانة العامة لمجلس الأمة. "مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت". دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع البحوث والمعلومات - إدارة الدراسات والبحوث، يونيو ٢٠١١م.
- ٨- جريدة "الأنباء" أعداد متفرقة.
- ٩- جريدة "الشاهد" أعداد متفرقة.

- ١٠- جريدة "القبس" أعداد متفرقة.
- ١١- جريدة "الكويت اليوم" الجريدة الرسمية لحكومة دولة الكويت، أعداد متفرقة.
- ١٢- سالم ماضي العجمي. "النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت". رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢. ص ٧٢.
- ١٣- عبدالحكيم بن محمد بلال. "العمل المؤسسي: معناه ومقومات نجاحه". مجلة البيان: العدد ١٤٣، رجب ١٤٢٠هـ، نوفمبر ١٩٩٩م. بتصرف.
- ١٤- عبدالرزاق السيد. "نواب الأمة". دولة الكويت: مجلس الأمة - إصدارات صحيفة الدستور، دون تاريخ.
- ١٥- عبدالرضا علي أسيري. "النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات". ط ٣. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٥.
- ١٦- عبدالله نجيب الملا. "الموسوعة الدستورية". الجزء الأول. دولة الكويت: د.ن، فبراير ٢٠١٨.
- ١٧- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء الأطباء والصيادلة - المختارون - الطيارون - رؤساء التحرير والصحفيون - رؤساء وأعضاء المجلس البلدي - رؤساء وأعضاء الجمعيات التعاونية في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.
- ١٨- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء العاملون في القطاع الحكومي في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

١٩- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء العاملون في القطاع الخاص في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٢٠- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء العاملون في مجال التجارة العامة والمقاولات في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٢١- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء العسكريون في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٢٢- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء القضاة والمحامون والقانونيون في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٢٣- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٢٤- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء المعلمون في تاريخ مجلس الأمة: مراحل التعليم العام ومراحل التعليم العالي". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

- ٢٥- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "الأعضاء المهندسون والعاملون في المؤسسات النفطية في تاريخ مجلس الأمة". (سلسلة التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة قبل العضوية). دولة الكويت: مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.
- ٢٦- عبدالمحسن الجارالله الخرافي. "قياس مؤشرات التوجه العام للناخب الكويتي لاختيار ممثليه لمجلس الأمة". مجلس الأمة - الأمانة العامة - قطاع المعلومات، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- ٢٧- عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي. "خمسون قيمة وظيفية من منظومة القيم الإسلامية". المؤلف - الكويت، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- ٢٨- عيد عبيد الرشيد. "التجربة البرلمانية الكويتية في نصف قرن (١٩٦٣ - ٢٠١٢): دراسة تقييمية". ط١. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- ٢٩- فيصل شنطاوي. "دور لجان التحقيق البرلماني في فعالية الرقابة البرلمانية". مجلة الحقوق. المجلد الأول. العدد الثاني. دولة الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٤م.
- ٣٠- اللجنة الثقافية والاجتماعية - نقابة العاملين بوزارة العدل. "دستور دولة الكويت". دولة الكويت: وزارة العدل. د.ت.
- ٣١- موقع مجلس الأمة الكويتي. "مجلس الأمة الكويتي". تاريخ الإتاحة <٢٠١٩ - ٢٠٢٠> متاح في: <http://search.kna.kw>
- ٣٢- موقع مجلس الوزراء الكويتي. "مجلس الوزراء الكويتي". تاريخ الإتاحة <٢٠١٩ - ٢٠٢٠> متاح في: <https://www.cmgs.gov.kw>
- ٣٣- وكالة الأنباء الكويتية (كونا). "السيرة الذاتية لمرشحي ومرشحات أمة ٢٠١٦". دولة الكويت: وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، نوفمبر ٢٠١٦.
- ٣٤- يعقوب يوسف ثامر الشمري. "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتطبيقاتها في دولة الكويت". رسالة ماجستير. عمان: جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م.

تم بحمد الله

قبس من تمهيد هذا الإصدار

يأتي هذا الإصدار استكمالاً لمجموعة من الإصدارات المميزة لقطاع المعلومات في مجلس الأمة حول مسيرة السادة أعضاء المجلس الموقر، حيث كانت بداية تلك المجموعة من الإصدارات بإصدار: "العمل الخيري في عطاءات بعض أعضاء مجلس الأمة" حيث تناول هذا الإصدار بعضاً من السير العطرة لبعض أعضاء مجلس الأمة الذين جمعوا بين الريادة السياسية والريادة الخيرية، فقدّموا العديد من الإنجازات والإسهامات المميزة على الصعيدين السياسي والخيري معاً.

ثم جاءت سلسلة إصدارات التصنيف المهني لأعضاء مجلس الأمة، حيث تناولنا في تلك الإصدارات أهم لمحات و ومضات عن مسيرة السادة أعضاء مجلس الأمة، حيث جمعت تلك الإصدارات المتعددة بين طياتها مزيجاً من السيرة الذاتية لهؤلاء السادة الأعضاء مزودة ببيانات ومعلومات عن مسيرتهم العملية، مضافاً إليها مشاركاتهم الإيجابية وأهم إنجازاتهم وإسهاماتهم خلال سنوات عضويتهم في مجلس الأمة الموقر، وتضمنت تلك السلسلة من الإصدارات تصنيف السادة أعضاء مجلس الأمة حسب التخصص المهني (الوظيفي) الخاص بكل منهم قبل عضوية مجلس الأمة، ومدى تأثير تلك التخصصات المهنية والوظيفية المختلفة - قبل العضوية - على الأداء السياسي والرقابي والتشريعي للسادة أعضاء مجلس الأمة خلال مسيرتهم البرلمانية.

ويأتي هذا الإصدار في نفس هذا المضمار تقريباً ولكن في مجال آخر يتناول بفكر جديد نبذات و ومضات مميزة عن مسيرة السادة الأعضاء الوزراء وما يمكن أن نبرزه من معلومات حول سيرتهم الشخصية وخلفيتهم المهنية، ثم أهم مشاركاتهم وإسهاماتهم على المستويين: التشريعي (مجلس الأمة) والتنفيذي (مجلس الوزراء).

والله ولي التوفيق

www.kna.kw



majlesalommah

مطبعة مجلس الأمة